سلسلة دراسات في التربية المقارنة (١)

التربية المقارنة ونظم التعليم

دراسة منهجية ونماذج تطبيقية

دكتور

أحمد عبد الفتاح الزكي

كلية التربية بدمياط

جامعة المنصورة

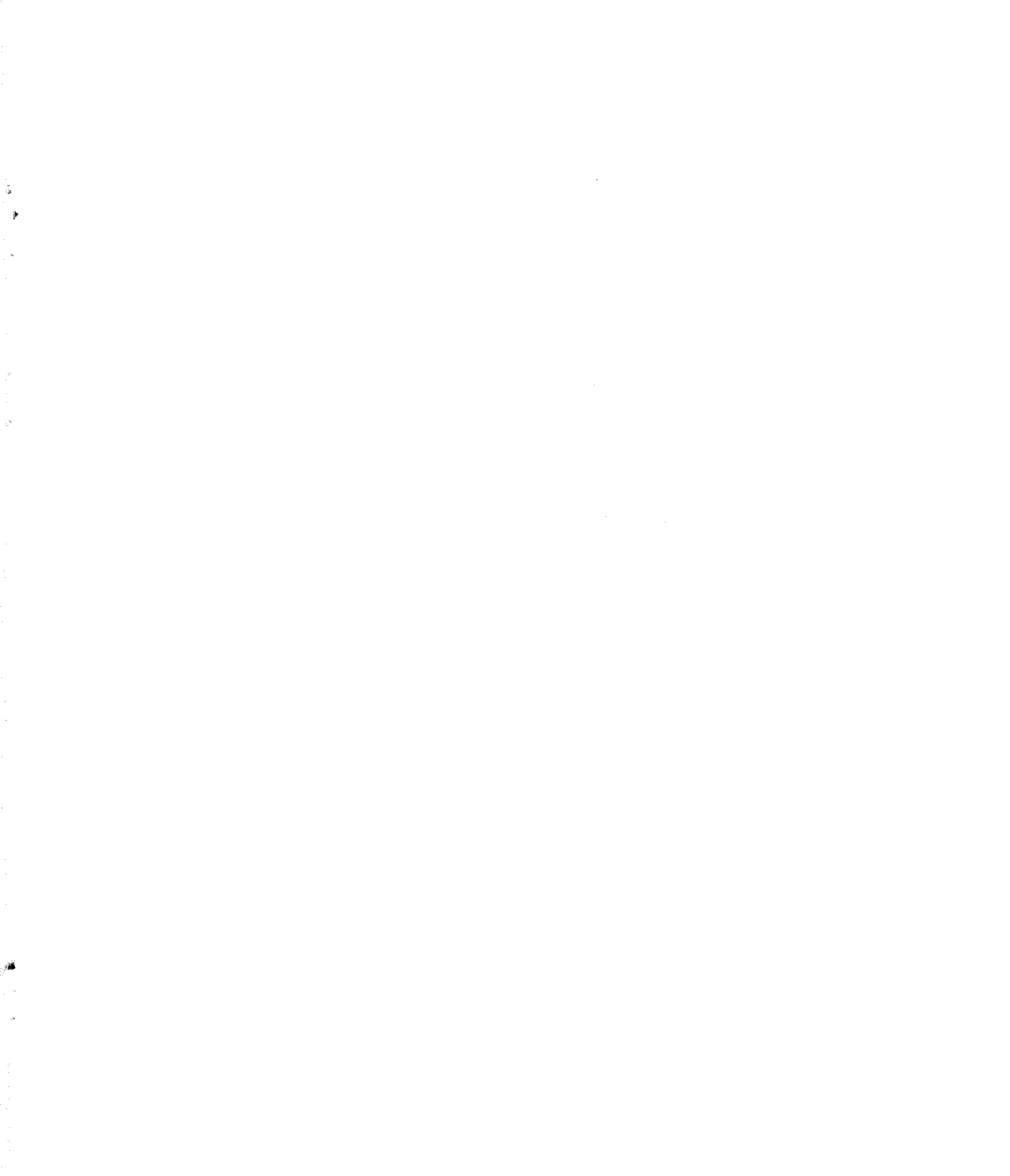
الطبعة الأولى

٢٠٠٤م

الناشر

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس ٥٢٧٤٤٣٨ - الإسكندرية



التربية المقارنة ونظم التعليم

دراسة منهجية ونماذج تطبيقية

الناشـــــر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

العنــــوان: بلوك ٣ ش ملك حفنـى قبلـى السكة الحديـد - مساكن درباله - فيكتوريا - الإسكندرية.

تليفـــاكس: ٥٢٧٤٤٣٨/ ٠٠٢٠٣ (٢ خط) - موبايل/ ٠١٠١٢٩٣٢٣٣

الرقم البريدى: ٢١٤١١ - الإسكندرية - جمهورية مصر العربية.

E- mail

dwdpress@yahoo.com
dwdpress@biznas.com

Websitc

http:/ www.dwdpress.com

عنوان الكتاب: التربية المقارنة ونظم التعليم

المؤلــــف: د. أحمد عبد الفتاح الزكى

رقـم الإيـداع: ٤٢٢٠/ ٢٠٠٤

الترقيم الدولى: 0 -447- 327 - 977

إهداء

إلي أساتذتي

الذين تعلمت علي أيديهم

وإلي زملائي

الذين سرت في رحلة البحث معهم

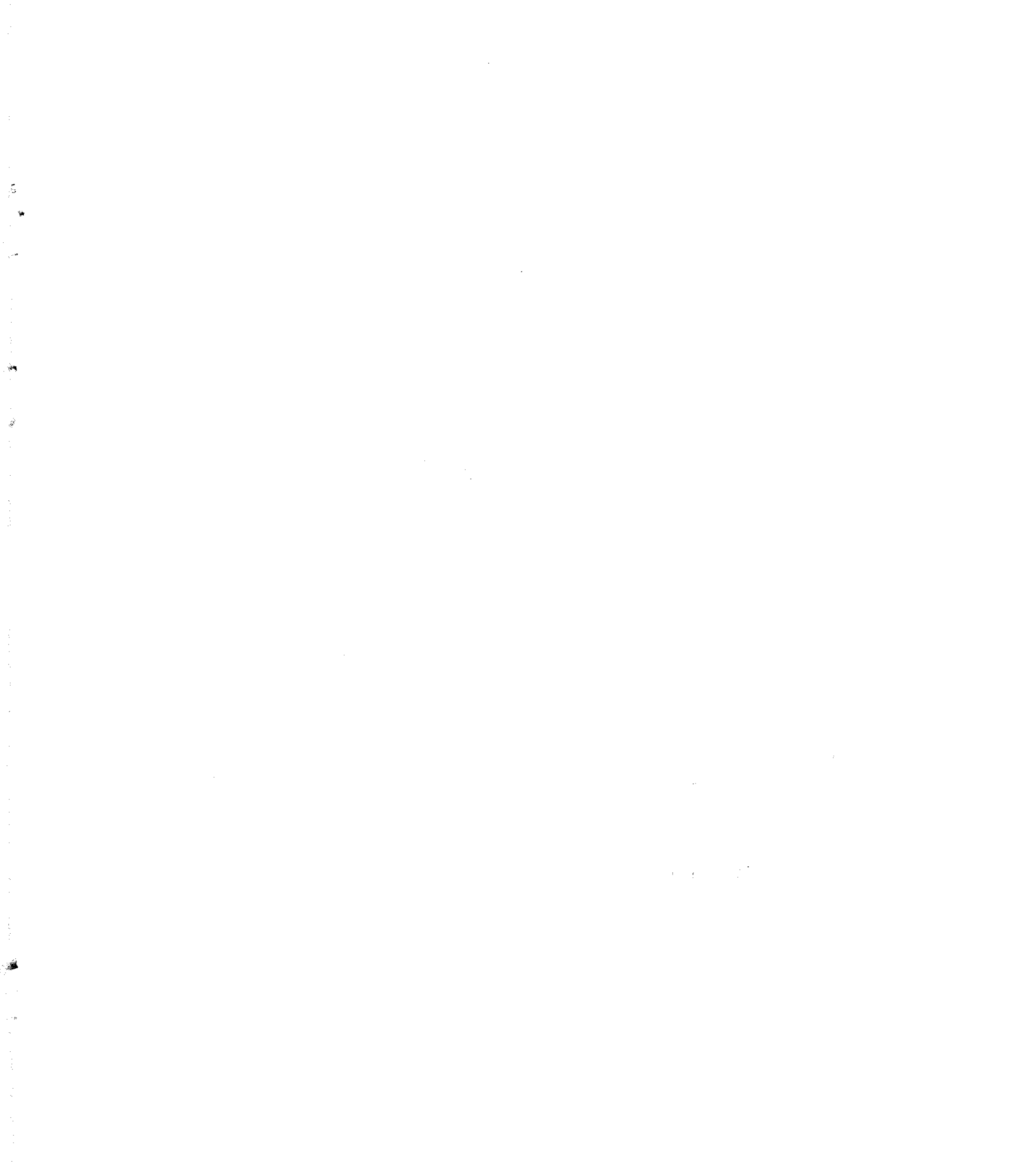
وإلي تلاميذي

الذين أرجو أن أضيف جديداً إليهم

وإلي أسرتي

التي وفرت لي المناخ المناسب لإخراج هذا العمل

المؤلف



مقدمة:

تمثل التربية المقارنة أحد الفروع الأساسية للتربية حيث تعني بدراسة نظم التعليم في الدول المختلفة من حيث جميع مدخلاتها ومخرجاتها ، فتلقي الضوء علي الأهداف والأولويات التربوية التي يتبناها نظام التعليم محل الدراسة وتبين شكل السلم التعليمي الذي تتبعه تلك الدولة ومستويات ومراحل التعليم المختلفة بما تشتمل عليه من تعليم عام وتعليم مهني وفني وتعليم خاص ، كما توضح طريقة تمويل التعليم ومصادر هذا التمويل وأوجه الإنفاق ودلالاتها ، وتتعرض كذلك للمعلم من حيث طريقة إعداده وتدريبه وتأهيله ومكانته الاجتماعية والاقتصادية في هذا النظام .

وتسعي التربية المقارنة أيضا إلي التعرف علي تنظيم التعليم العالي بما يضمه من جامعات ومعاهد وأكاديميات ومؤسسات أخري ، وتحظي إدارة التعليم بحظ كبير في الدراسات المقارنة التي تحاول التعرف علي طريقة تنظيم التعليم وإدارته ومدي ما يتمتع به النظام التعليمي من مركزية أو لا مركزية ، والمستويات الإدارية المختلفة التي يسير بها النظام ، وطرق التقويم والامتحانات والترقي في المراحل التعليمية المختلفة وغيرها من العناصر والمدخلات التي تكون النظام التعليمي في بلد ما .

كما تسعي إلي التعرف علي العوامل والقوي الثقافية التي أسهمت وتسهم في تشكيل نظم التعليم المختلفة حيث إن أي نظام تعليمي هو نتاج للعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والدينية واللغوية والعنصرية والسياسية .....إلي آخره ، والتي تميز النظام التعليمي في قطر معين عن غيره من النظم في أقطار أخري .

وتتمثل أهمية دراسة العوامل والقوي الثقافية عند دراسة النظم التعليمية في أنه ينبغي توخي الحذر والحيطة عند اتخاذ تجارب أجنبية كقدوة في عملية تطوير نظم التعليم الوطنية إذ إن تلك التجارب الأجنبية علي الرغم من أهميتها وشهرتها ونجاحها في بلادها ما هي إلا نتاج للبيئة التي نشأت فيها وإفراز طبيعي للعوامل والقوي التي شكلتها وللتربة التي ترعرعت فيها ، لذلك فليس بالضرورة أن تؤتي تلك التجارب عند تبنيها في البيئات الوطنية نفس النتائج التي أثمرتها في بيئاتها الأصلية بل ربما تؤدي إلي نتائج عكسية .

لذلك ينبغي عند تقليد التجارب الناجحة في الخارج دراسة العوامل والقوي الثقافية وتبني تجارب النظم التعليمية التي تتشابه بشكل أو آخر مع الأوضاع المحلية حيث تكون قد تعرضت لظروف تاريخية مشابهة أو تعاني من نفس المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، أو تلك التي أفرزتها عوامل وقوي ثقافية مشتركة مع التجربة الوطنية .

إضافة إلي ما سبق فإن دراسة نظم التعليم المختلفة في العالم إضافة إلي الأهداف النفعية تمثل نوعا من المتعة العقلية التي يستشعرها القارئ المتخصص أو حتي غير المتخصص في التعرف علي ما يجري من حوله في العالم وعدم الانغلاق علي الذات والسعي إلي الانفتاح علي العالم الذي لم يعد قرية صغيرة كما كان يقال بل أصبح بيتا واحدا جميع غرفه مفتوحة علي بعضها يعرف سكان هذا البيت كل شيء عن بعضهم البعض .

من هنا نبعت الرغبة في إخراج هذا الكتاب الذي يسعي إلي تقديم إطار نظري عن التربية المقارنة وطرق دراسة نظم التعليم من حيث مفهوم التربية المقارنة وأهدافها وأهميتها ومراحل تطورها وأهم روادها وأساليب البحث فيها وأدواتها ومصادرها وصعوبات البحث فيها وغيرها من المسائل المنهجية المرتبطة بدراسة التربية المقارنة ونظم التعليم .

كما حاول الكتاب أن يقدم بعض النماذج التطبيقية لنظم التعليم في العالم وكانت الحيرة في اختيار أي النظم لكي يتم استعراضها وتحليلها فاستقر الرأي بعد تردد وتمهل إلي التعرض لنظام التعليم في كل من اليابان وماليزيا وإيطاليا ، ولعل اختيار اليابان يرجع إلي شهرة التعليم الياباني بروعته ودقته ، ويعزي معظم الباحثين التقدم المذهل الذي حققته اليابان بعد انهيارها في الحرب العالمية الثانية إلي التعليم

كعامل أساسي في إحداث النهضة اليابانية في جميع المستويات والميادين .

أما ماليزيا فهي دولة ناشئة لم يكن لها صيت قبل سنوات قليلة حتي أصبحت فجأة إحدي النمور الأسيوية التي تحسب لها القوي الاقتصادية العظمي في العالم ألف حساب ورغم تعرضها لبعض الكبوات في الفترة الأخيرة إلا أن أحدا لا ينكر التقدم المذهل الذي حققته خصوصا في فترة حكم رئيس الوزراء السابق محاضر محمد الذي شهدت البلاد علي يديه نهضة كبيرة ، لذلك كان لا بد من دراسة نظام التعليم الذي تحقق في ظله هذا التقدم .

وجاءت دراسة نظام التعليم في إيطاليا باعتباره نموذجا أوروبيا لا نعرف عنه الكثير ولم تتعرض له الدراسات التربوية اللهم إلا نادرا وعلي استحياء حيث تركز تلك الدراسات في الغالب علي الولايات المتحدة وانجلترا وربما فرنسا لذلك يحاول الكتاب إلقاء الضوء علي هذا النظام المجهول علنا نجد به بعض النقاط المضيئة .

أخيرا فإن هذا الكتاب يمثل جهدا متواضعا في مجال دراسة نظم التعليم لا أدعي فيه العصمة من الزلل أو التنزه عن الأخطاء والهنات وإنما هو محاولة بسيطة لإلقاء الضوء علي أهمية التربية المقارنة وضرورة الدراسة الموضوعية لنظم التعليم المختلفة في العالم ، والله أسأل أن يتقبل هذا

العمـــل خالصـــا لوجهـــه الكـــريم وأن يـــنفع بـــه الباحثيـــن فـــي مجـــال التربية بوجه عام وفي مجال التربية المقارنة بوجه خاص .

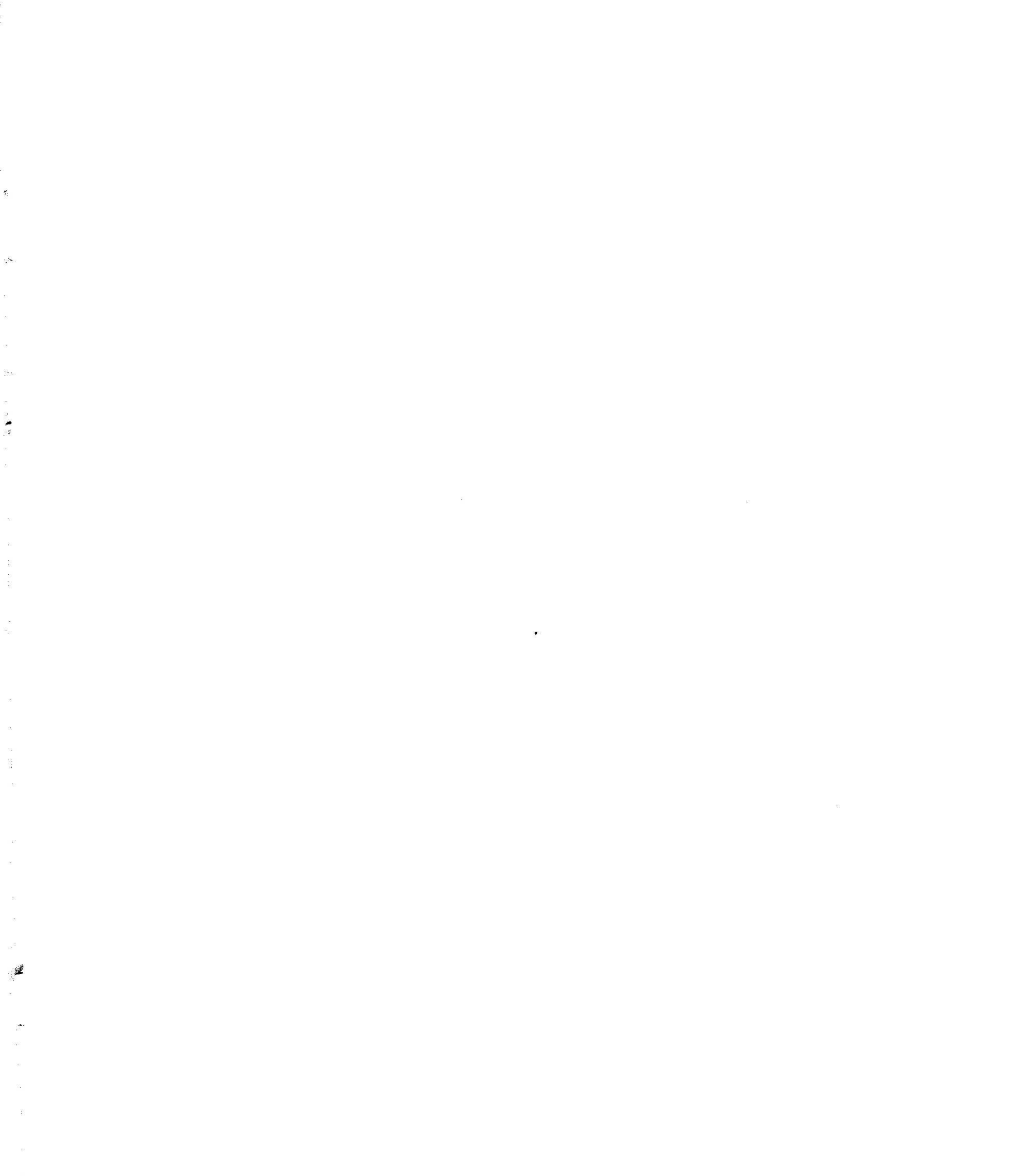
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المـــــؤلـــف

دكتور

أحمد عبد الفتاح الزكي

دمياط في ذي القعدة ١٤٢٤ هـ ، يناير ٢٠٠٤ م



الفصل الأول

التربية المقارنة ودراسة نظم التعليم



الفصل الأول

التربية المقارنة ودراسة نظم التعليم

مقدمة :

تهتم التربية المقارنة بدراسة النظم والنظريات التربوية وتطبيقاتها فى البلاد المختلفة والعمل على المقارنة بينها حتى يمكن أن نحصل على مزيد من المعلومات التي تزيد من الفهم والإدراك لتلك المشكلات التربوية وبهذا فإن التربية المقارنة لا تقتصر على وصف النظم التعليمية المعاصرة فحسب وإنما تعمل على تفسير العوامل التى جعلت تلك النظم تنمو وتتطور فى اتجاهات مختلفة كما تسعى إلى التعرف على الأسباب التى أدت إلى وجود نظم متقدمة وأخرى متخلفة وتسعى أيضاً إلى التعرف على المذاهب والمعتقدات السياسية والدينية المختلفة التى تقف وراء نظام معين .

وتعد التربية المقارنة دراسة منظمة لنظم التعليم وواقعه فى مختلف البلدان كما تعمل على دراسة كل ظاهرة من ظواهره وتحديدها والوصول إلى أسبابها والمؤثرات التى أدت إلى هذا الوضع وإن كانت تلك المؤثرات والقوى إيجابية أم سلبية ، كما تهدف الدراسات المقارنة إلى دراسة النظريات التربوية ومحاولة تجميع نتائج تطبيقها فى البلاد المختلفة ،

واستخلاص أوجه التشابه والاختلاف وتحديد أسباب ذلك وتحليل هذه الأسباب والتعرف على نواحي القوة والضعف في كل بلد من البلدان موضع الدراسة وكذلك التعرف على العوامل الثقافية التي أثرت فيها واستخلاص المقترحات لمحاولة الاستفادة منها عند التطبيق أو التعديل في بلد أخر

ولهذا السبب يمكن القول إن التربية المقارنة تختلف عن فروع التربية الأخرى في أنها لا تقتصر على الدراسة في مجال معين من المجالات التربوية فهي تتصل في دراستها بأصول التربية من حيث تاريخها وتطورها وفلسفتها وتخطيطها واقتصادياتها وإحصائياتها التربوية كما تتصل بالإدارة والتنظيم التعليمي والمناهج وطرق التدريس والامتحانات والوسائل التعليمية والأنشطة وغيرها مما يعني أنها لا تتوقف عند مجال معين من مجالات الدراسات التربوية وإنما تشتمل على مختلف ألوان التربية في دراسات مقارنة .

مفهوم التربية المقارنة :

تعددت التعريفات والمفاهيم التي تناولت التربية المقارنة رغم محاولة الباحثين التوصل إلى تعريف محدد لها وذلك بسبب اختلاف الاهتمام والزاوية التي ينظر من خلالها الباحثون إلى هذا العلم ولذلك تنوعت تلك التعريفات وتعددت واختلفت مما أدى إلى صعوبة التوصل إلى تعريف واحد

ومحدد يتفق عليه الجميع بخصوص مفهوم التربية المقارنة . وفيما يلى عرض لمجموعة من تلك المفاهيم والتعريفات :

** فقد عرفها " **كارتر جود** " Carter Good فى **قاموس التربية** بأنها مجال من مجالات الدراسة يتعلق بمقارنة النظرية التربوية وتطبيقاتها ببلاد مختلفة بقصد الوصول إلى زيادة الفهم وتعميقه حول المشكلات التربوية ليس فى بلد معين ينتسب إليه الدارس وإنما فى البلدان الأخرى ، وبالتالى يمكن دراسة مختلف الموضوعات التربوية من منظور مقارن.

** كما عرفها " **مارك أنطوان جوليان** " Marc A. Jullien بأنها الدراسة التحليلية للتربية فى البلاد المختلفة بهدف التوصل إلى تطوير النظم القومية للتعليم وتعديلها بما يتماشى مع الظروف المحلية.

** ويرى " **لاواريز** " Lauwerys بأنها دراسة الأحداث المتعلقة بالتربية موضوعة بأسلوب يمكننا من فهم الظروف التى أدت إلى إيجاد هذه الأحداث بهذا الشكل .

** فى حين يعرف " **مالنسون** " Mallinson التربية المقارنة بأنها تلك الدراسة المنظمة لمختلف الثقافات ونظم التعليم النابعة منها لكى نكتشف التشابهات والاختلافات فى هذه النظم والأسباب والعوامل التى تقف وراء التشابهات والاختلافات ولماذا كانت هناك حلول مختلفة لمشكلة تربوية واحدة فى جميع هذه النظم .

** ويرى " ماثيو أرنولد " Mathew Arnold أن التربية المقارنة هى استخدام أسلوب المقارنة فى مناقشة نظم التعليم ومشكلاته وأن دراسة النظم التعليمية المختلفة ليست هدفاً فى حد ذاته وإنما الهدف فى النهاية هو استخدام هذه الدراسة المقارنة فى محاولة إصلاح نظم التعليم ، إلا أن الإصلاح لا يتم بنقل بعض الخصائص أو السمات التربوية التنظيمية وإنما يجب أن يتم ذلك فى ضوء فهم الاختلافات القومية فى العادات والتقاليد والظروف الاقتصادية والاجتماعية .

** ويرى " إسحاق كاندل " Isaac Kandel أن التربية المقارنة هى الفترة الراهنة من تاريخ التربية أو أنها الامتداد الطبيعى لتاريخ التربية حتى الوقت الحاضر ، وينظر كاندل إلى التربية المقارنة على أنها مقارنة الفلسفات التربوية وتطبيقاتها السائدة فى الدول المختلفة .

** ويعرف " جورج بيريداى " George Bereday التربية المقارنة بأنها المسح التحليلى للنظم الأجنبية ، ويرى أنه إذا كان على التربية المقارنة أن تنشد شيئاً ذا قيمة من دراسة أوجه الشبه والاختلاف فى النظم التعليمية فإن ذلك لا يتحقق تماماً إلا باعتمادها على ميادين متعددة كعلم الاجتماع والتاريخ والاقتصاد والسياسة وغيرها ، بما يعنى أن دارس التربية المقارنة يحتاج إلى العديد من المهارات والمعلومات والبيانات غير التربوية بالضرورة

** ويعرفها " **بدرو روسلو** " Pedro Rosselo بأنها تطبيق مبدأ المقارنة على دراسة التربية المقارنة في جميع جوانب العمل التربوى حيث يمكن مقارنة نظم التعليم بعضها مع بعض أو مقارنة الأهداف والنظريات التربوية أو مقارنة المناهج ومواد الدراسة أو مقارنة الأساليب والطرق التربوية المستخدمة .

يتضح من التعريفات السابقة أن التربية المقارنة يمكن اعتبارها مجالاً مستقلاً بذاته فهى تهتم بدراسة نظم التربية فى أنحاء العالم أى أنها تعنى بالتربية من منظور عالمى كما تعنى بالدراسة التحليلية للقوى الثقافية التى تقف وراء نظم التعليم والتربية بهدف التوصل إلى فهم أوجه التشابه والاختلاف بين نظم التعليم ومشكلاته المختلفة .

وأهمية هذه الدراسات المقارنة تكمن فى أنها تساعد فى رسم السياسة التعليمية أو اتخاذ القرارات فى ضوء البدائل التى توفرها الدراسات التربوية المقارنة .

كما يتضح أيضاً أن للتربية المقارنة مناهج مستقلة خاصة بها شأنها فى ذلك شأن العلوم الأخرى وهى فى سبيل ذلك تعنى بالتوصل إلى الأسلوب أو المدخل المناسب لإجراء الدراسة المقارنة بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة يمكن الوثوق بها .

ويرتبط مفهوم التربية المقارنة بمفهوم نظام التعل
حيث يقصد به فى الغالب نظام التعليم الرسمى أو نظام التعليم

النمطى أو ذلك النظام التعليمى الذى يطبق فى مختلف أنواع المدارس فى دولة ما ؛ أى الهيكل الهرمى للأنشطة التعليمية المستمرة التى يتم القيام بها من خلال مؤسسات رسمية ، وتمتد من التعليم الحكومى إلي الخاص والنوعى وكل أنواع التعليم الموجودة بما فى ذلك التعليم الجامعى .

وباختصار يمكن تعريف التربية المقارنة بأنها دراسة نظم التعليم وفلسفاته وأوضاعه ومشكلاته فى بلد من البلاد أو أكثر مع رد كل ظاهرة من ظواهرها ومشكلة من مشكلاتها إلى القوى والعوامل الثقافية التى أدت إليها بحثا عن تلك الشخصية القومية التى تقف وراء النظام التعليمى بما فيه من ظواهر ومشكلات .

أهداف دراسة التربية المقارنة :

يسعى الباحثون من خلال دراسة التربية المقارنة إلى تحقيق مجموعة كبيرة من الأهداف تختلف طبيعتها حسب الغرض من دراسة التربية المقارنة ويمكن توضيح تلك الأهداف فيما يلى :

١- أن التربية المقارنة ليست مجرد تجميع معلومات أو بيانات وصفية أو إحصائية عن نظام للتعليم أو نظامين أو أكثر وإنما تهدف إلي تحليل هذه البيانات أو المعلومات عن النظم التعليمية المختلفة فى ضوء خلفياتها وأطرها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتربوية والتاريخية بقصد اكتشاف العوامل والأسباب التى جعلت

النظم التعليمية تبدو بالصورة التى هى عليها والتى فرضت حلولا معينة ومختلفة لمشكلات تربوية واحدة .

٢- أن دراسة التربية المقارنة لها قيمة أكاديمية فى حد ذاتها كفرع من فروع المعرفة بصرف النظر عن أهميته النفعية أو التطبيقية ، وهذا يعنى أن الدراسة المقارنة أيضاً فى مجال التعليم تعطى للباحثين نوعاً من المتعة العقلية .

٣- أن التربية المقارنة لها قيمة عملية وهدف نفعى فعن طريق دراسة نظم التعليم المختلفة والعوامل والقوى الثقافية التى أثرت فيها فصاغتها أو غيرتها ، تزيد التربية المقارنة قدرة الباحثين على فهم النظام التعليمى فى بلدهم والمشكلات التربوية فى بلد معين من الاستفادة من الجهود والأخطاء التى وقع فيها زملاء لهم فى بلاد أخرى وتكييف الجهود والإصلاحات التى تمت فى بلاد أخرى لظروف بلدهم الخاصة .

كما تجعل أولئك وهؤلاء أكثر تواضعاً ونقداً بالنسبة لنظام التعليم فى بلدهم وأقل تعصباً ضد نظم التعليم فى بلاد غيرهم وتجعل أحكامهم على نظم التعليم أكثر صدقاً وموضوعية .

٤- أن النظم التربوية مرآة تكشف حقيقة وخصائص المجتمعات التى تنشأ فيها ؛ فقد تظهر في بعض المجتمعات قوى سياسية أو عسكرية أو معنوية ليس حقيقية فيها ، أو قد تطبق شعارات عن سلام وهى تخفى

نوايا للحرب أو العدوان أو شعارات عن العدالة والديمقراطية وهى تخفى نزعات استبدادية انتهازية ، لذلك فإن دراسة التربية المقارنة تكشف عن حقيقة خصائص وصفات هذه المجتمعات .

٥- أن دراسة التربية المقارنة تكشف عن الاتجاهات السائدة فى مجال التربية فى عصور معينة كما تكشف عن طبيعة المشكلات القائمة أو الحلول التى اتخذتها الدول المختلفة لحل تلك المشكلات وفقاً لظروفها الخاصة وبالتالى فإن التربية المقارنة تحاول الكشف عن القوانين التى تحكم التحركات التربوية فى النظرية والتطبيق وبذلك تسهم فى أن ترفع دراسة التربية إلى مصاف العلوم الاجتماعية والطبيعية المتقدمة .

أهمية الدراسات المقارنة :

تدخل التربية المقارنة فى مجال الدراسات الأكاديمية ولها دور إيجابى كبير فيها ، كما أنها تلعب دوراً مهماً كبيراً فى الدراسات العلمية والتطبيقية وهي من الدراسات التى تشجع اهتمام العلماء والدارسين فى مجالات البحث والدراسة التربوية لما لها من نتائج واضحة وإيجابية .

ولذلك تعود أهمية التربية المقارنة والمنزلة التى وصلت إليها بين علوم التربية إلى الأهداف الكثيرة التى تحققها سواء فى مجال التربية أو فى مجالات الحياة الأخرى على السواء .

ويمكن فهم الأهمية الكبيرة التى تمثلها دراسة التربية المقارنة فيما تحققه من أهداف نفعية عديدة فى مختلف المجالات :

*** ففى مجال التربية :**

تتمثل أهمية التربية المقارنة فى حل المشكلات التعليمية التى تستعصى على الحل بالوقوف على الأسباب التى أدت إليها وتقديم الحلول المناسبة لها على أساس القوى الثقافية المؤثرة فى نظم التعليم ،حيث كانت التربية المقارنة على الدوام معيناً للمخططين التربويين ولصانعى السياسات التعليمية فى حل ما يواجههم من مشكلات.

*** وعلي المستوى الشخصى :**

تمثل التربية المقارنة مصدراً مهماً لتزويد الباحث بالموضوعية وسعة الأفق وبعد النظر وعدم الانخداع بالمظاهر والشكليات – ومنطقية الوصول إلى الأهداف التى يرغب فى الوصول إليها والقدرة على الموازنة بين إمكاناته وأهدافه وبين التخطيط العلمى السليم للوصول إلى تلك الأهداف وعدم التطلع إلى ما فى أيدى الغير لأنه رزقه ومن كد يده والسعى والعمل وصولا إلى مستوى أفضل من الحياة.

*** ومن الناحية القومية :**

تتمثل أهمية التربية المقارنة فى أنها تضع أساساً سليما للتقدم فى التربية وغير التربية من نواحى النشاط

الموجودة في المجتمع، وترتبط تلك النواحي بالإيديولوجيا السائدة في المجتمع لا بتقليد بلاد أخرى متقدمة ونقل أو استعارة نظمها مما يؤدي إلى فساد تلك النظم بنقلها إلى تربة غير تربتها لا تتلاءم معها وهو الخطأ الذي تقع فيه معظم بلاد العالم الثالث .

فالمهمة الأكبر للدراسة المقارنة لنظم التعليم هي تنمية شخصية قومية متميزة متفردة في إطار عال .

ومن الناحية السياسية :

تتمثل أهمية التربية المقارنة في ارتفاع القومية أمام الشعوب الأخرى نتيجة للتقدم والثقة بالنفس الناجمين عن تحقيق الأهداف القومية السابقة وفي حسن تقدير الشعوب الأخرى مهما كانت متخلفة لأن لها ظروفها التي أدت بها إلى التخلف مما يؤدي إلى تحسين العلاقات السياسية مع الشعوب الأخرى بالإضافة إلى أن التربية المقارنة تساعد على الاحتكاك بالشعوب الأخرى من خلال المعلمين والسياسيين والدبلوماسيين في مختلف البلدان مما يجعلهم أقدر على التفاهم مع شعوبهم وأقدر على النجاح في مهامهم المختلفة .

ومن جانب آخر فإن التربية المقارنة تسهم في تحقيق السلام العالمي ويمكن أن تلعب دوراً بارزاً في تحقيق ذلك لإحداث التفاهم لأن التربية المقارنة تعتمد على تبادل الزيارات وعقد المؤتمرات في البلدان المختلفة وعلى التعاون في حل المشكلات التعليمية مما يؤدي إلى إحساس بالأخوة

الإنسانية وتدعيمها وبذلك تسهم في تحقيق الوئام والصداقة والأخوة والسلام بين مختلف شعوب العالم وفي الأخذ بيد الشعوب التي تعترضها مشكلات تعليمية تحول دون نهضتها وتقدمها وفي نبذ فكرة الحرب من مناهج التعليم وغرس فكرة الأخوة الإنسانية وفي التقريب بين أهداف التربية بين كل المجتمعات .

مراحل تطور التربية المقارنة :

مرت التربية المقارنة بمجموعة من المراحل حتى وصلت إلى الصورة التي هي عليها الآن ويمكن تلخيص تلك المراحل فيما يلي :

(1) مرحلة الوصف:

وتشتمل تلك المرحلة على قسمين :

- مرحلة وصف مظاهر الحياة في الدول الأجنبية .
- مرحلة وصف النظم التعليمية في الدول الأجنبية .

وفي تلك المرحلة يتم وصف الظاهرة موضوع البحث سواء كان موضوعها نظاماً تعليمياً أو مشكلة تعليمية أو أى شئ آخر ويتسم الوصف بالدقة والتفصيل المفيد كما ينبغي أن تتوافر للباحث الإمكانات الضرورية للوصف والمادة الموثوق بها كما يجب أن يتسم الوصف بالشمول حتى لا يجئ ناقصاً في جانبه أو لا يمثل الواقع كله ويجب أن يتحرى الباحث الدقة والنظام في استخدام المصطلحات والمفاهيم وتمتد تلك

المرحلة منذ العصور القديمة وحتى نهاية القرن الثامن عشر تقريباً .

وتعتبر هذه المرحلة بمثابة الدراسات الأولية في مجال التربية المقارنة حيث اعتاد الأفراد والجماعات منذ القدم على زيارة البلدان المختلفة للتجول أو الترفيه أو للحرب والتجارة وفي مختلف العصور عاد الكثيرون من تلك الرحلات إلى بلادهم بمعلومات وانطباعات وأفكار عن ثقافات الشعوب المختلفة وشملت كتاباتهم تعليقات على تنشئة الأطفال وبعض أنواع التعليم فى تلك البلدان .

وقد اتسمت تلك المرحلة من وصف نظم التعليم بأن الدراسات التى تمت فيها لم تكن دراسات مباشرة عن نظم التعليم بل جاء الحديث عن التعليم ضمنياً من خلال الكتابات التى تناولت وصف الحياة الأجتماعية بشكل عام للشعوب التى زارها الرحالة والتجار وغيرهم .

[٢] مرحلة النقل والإستعارة:

تعتبر هذه المرحلة بداية التاريخ العلمى للتربية المقارنة ويعود تاريخها إلى العقد الثانى من القرن التاسع عشر عندما نشر " مارك أنطوان جوليان " مقالة بعنوان خطة وأفكار أولية عن عمل فى التربية المقارنة حدد فيها بوضوح أغراض وطرق الدراسة المقارنة للمشكلات التربوية كما وضع مشروعاً لتحليل المسائل التعليمية فى إطار دولى أدى إلى الملاحظة المنظمة الدقيقة للظواهر التعليمية وإلى جدولة

الملاحظات بطريقة تسمح بمقارنتها واستخلاص مبادئ معينة وقواعد محددة منها .

وكان جوليان يأمل في إنشاء العديد من الوكالات التي تتولى جمع ونشر المعلومات عن التعليم في العالم كي تسهل تطبيق أفكاره ويمكن القول إن إنشاء مكتب التربية الدولي في جنيف ومنظمة اليونسكو بعد مرور أكثر من قرن من الزمان كان تطوراً منطقياً لمفهوم جوليان حيث وجدت آراؤه طريقها إلى التحقيق .

ومن رواد تلك المرحلة بالإضافة إلى جوليان ،فيكتور كوزان Victor Cousin في فرنسا وهورس مان Horace Mann في أمريكا وماثيو أرنولد Mathew Amold في إنجلترا ، وجميع هؤلاء العلماء درسوا النظم التعليمية الأجنبية بهدف نقلها إلى بلادهم وكان من المعتقد في تلك الفترة التي شملت القرن التاسع عشر الميلادي أنه يمكن نقل النظم التعليمية من دولة إلى أخرى ولذلك سميت هذه الفترة بمرحلة النقل والاستعارة .

وتتسم الكتابات في تلك الفترة بأنها كانت وصفية في معظمها وأنها لم تكن تحوى دراسة أو نقد علمي للنظم التعليمية بقدر ما كانت تمتدح تلك النظم وأن غرضها كان نفعياً حيث كان الدارس يهدف إلى استعارة بعض جوانب النظم التعليمية الأجنبية لتعديل النظام التعليمي في بلده أو تحسينه وأن الدارس كان يقوم بالدراسة وفي ذهنه قيم

افتراضية مسبقة فيما يتعلق بالنظم التعليمية الأجنبية وبالإصلاح التعليمى .

(٣) مرحلة القوى والعوامل الثقافية :

وقد بدأت تلك المرحلة فى النصف الأول من القرن العشرين وفيها اتجه اهتمام المشتغلين بالتربية المقارنة نحو ربط النظم التعليمية بما يدور فى مجتمعاتهم من أمور وما تتعرض له أوضاع التربية والتعليم من مؤثرات وما تخضع له من ظروف تواجهها ومدى التفاعل بين الظواهر الاجتماعية والنظم التعليمية وكانت السمة المميزة للدراسات التربوية المقارنة فى هذه المرحلة هى الاهتمام بشرح أوجه التشابه والاختلاف بين النظم التعليمية المختلفة والقوى والعوامل التى تقف وراءها ؛ فهى مرحلة تحليلية تفسيرية للعوامل الثقافية من عوامل تاريخية واجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية وغيرها عن طريق تتبعها وملاحظتها .

لذلك اتسمت هذه المرحلة بالاهتمام المتزايد بتفسير النظم التعليمية فى ضوء القوى والعوامل المؤثرة وفى تشكيلها والتأكيد المتبادل على أهمية بعض هذه العوامل دون إغفال لدور بقية العوامل الأخرى .

ومن أشهر علماء التربية المقارنة فى تلك المرحلة سادلر Sadler الإنجليزى الذى خرج عن المنهج الذى كان سائداً فى القرن التاسع عشر وانتهج منهجاً يميز الدراسات التربوية المقارنة فى النصف الأول من القرن العشرين

ويعتمد هذا المنهج على ضرورة التعرف على العوامل المختلفة التى تؤثر فى النظم التعليمية عند دراسة نظم التعليم بالدول الأجنبية وهو يؤمن بأن النظم القومية للتعليم لها طابعها المميز ولا يمكن نقلها من مكان إلى آخر دون النظر إلى الاعتبارات المختلفة ويعتقد سادلر أن عظمة نظم التعليم تتمثل فى روحها الحية وطابعها المميز ، وتكمن عظمة سادلر فى أنه أضاف البعد الاجتماعى إلى البعد التاريخى فى دراسة النظم التعليمية .

وبشكل عام يتضح من كتابات علماء التربية المقارنة فى هذه المرحلة أن اهتمامهم كان موجهاً بشكل أساسى إلى دراسة القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى النظم التعليمية لشرح أوجه الشبه والاختلاف بينها ، وأن هذه العوامل تركزت فى ثلاثة أبعاد هى البعد التاريخى والبعد الاجتماعى والبعد الفلسفى .

إلا أنه يؤخذ على كتاب هذه المرحلة مجموعة من نقاط الضعف وهى :

١- افتراضهم وجود علاقة قوية بين القوى والعوامل الثقافية ونظم التعليم والأثر المباشر لهذه العوامل فى تشكيلها واتخاذ تلك العوامل أساساً لتفسير ذلك بينما أصبحت تلك العوامل نفسها فى الوقت الحاضر موضوعاً للبحث .

٢- اهتمامهم بتحليل العوامل الخارجية والقوى الثقافية أكثر من اهتمامهم بمقارنة العوامل الذاتية المتعلقة بالتربية

وأنظمتها ومشكلاتها وبذلك نقلوا ميدان البحث من التربية إلى العلوم الاجتماعية الأخرى بينما كان فى الإمكان حصر ميدان المقارنة فى حدود التربية.

٣- مغالاتهم فى البحث عن الخصائص القومية والتطرف فى هذا الاتجاه غير عابئين بأن التربية المقارنة لا تولد إلا فى بيئة تؤمن بالإنسانية عقيدة كما تؤمن بالتفاهم العالمى بين مختلف الشعوب وهذه العقيدة هى التى تحدد علم التربية المقارنة من حيث موضوعه وأهدافه وطريقة البحث فيه .

٤- رغم اعتراف الكثيرين من المشتغلين بالتربية المقارنة فإن الدراسات التربوية المقارنة قد تهدف إلى إصلاح التعليم وتحسين الحياة فى المجتمعات إلا أن ذلك لم يكن موضوع اهتمامهم الأكبر بحال من الأحوال فقد كانوا أساساً من المفكرين المهتمين بتفسير النظم والظواهر التعليمية أكثر من أن يكونوا من بين المعلمين المهتمين بوضع السياسات التعليمية وقد استلهموا تفسيراتهم من التحليل الشامل للتفاعل بين الظواهر التعليمية والاجتماعية مما جعل منهجهم يختلف كثيراً عن منهج من سبقهم .

[٤] مرحلة المنهج العلمى:

بدأت تلك المرحلة من منتصف القرن العشرين حتى الوقت الحالى فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبصفة خاصة منذ عام ١٩٥٠ ازدهرت البحوث التجريبية فى مجال العلوم الاجتماعية ويرجع ذلك إلى توافر المعلومات للباحث والتقدم

التكنولوجى فى وسائل جمع وتخزين ومعالجة المعلومات واسترجاعها والاستخدام الواسع للوسائل الإحصائية الحديثة ولذلك ظهر اتجاه يدعو إلى التجديد فى المعالجة المقارنة للدراسات التربوية والانتقال بها من مجرد دراسة من الدراسات الإنسانية إلى دراسة تجريبية تخضع لأساسيات المنهج التجريبى التى تعتمد فى تفسير نتائجها على الإحصاءات والمعلومات الكمية وتتجاهل ما يعتمد فيها على التفسيرات النظرية .

ومن رواد المنهج العلمى فى تلك الفترة جورج بريداى الذى يرى أن دارسى التربية المقارنة يجب أن تتوافر لهم ثلاثة أمور وهى :

١- معرفة لغة المنطقة التى يدرسونها .

٢- الإقامة فى المنطقة موضوع الدراسة .

٣- الملاحظة المستمرة للنظام حتى يمكن التحكم فى التميز الثقافى .

ويرى بريداى أن هناك أربع خطوات أساسية فى العملية الكلية للمقارنة وهى :

١- الوصف :

حيث يقوم الباحث بالجمع المنظم للمعلومات فى بلدين أو أكثر وتتضمن هذه المرحلة تجميع البيانات والمعطيات التربوية الوصفية الإحصائية من كتب ونشرات وتشريعات

ولوائح وإحصاءات عن طريقها يمكن الحصول على بيان كامل عن النظام التعليمي فى كل بلد ويعنى هذا القيام بدراسات عن نظام التعليم فى كل بلد على حدة .

٢- التفسير :

حيث يقوم الباحث بتفسير هذه المعلومات عن طريق تحليلها فى ضوء العلوم الاجتماعية المختلفة وتستهدف هذه المرحلة توضيح الأسباب المسئولة عن حدوث الظاهرة موضوع البحث والعوامل التى تفسرها وتوضحها أو تحكمها وتشكلها ، وهنا يستعين الباحث فى هذا التفسير بعلوم أخرى كالتاريخ والاجتماع والفلسفة والاقتصاد والسياسة وغيرها من العلوم التى تساعد على التوصل لفرضه .

٣- المناظرة :

حيث يقوم الباحث بوضع المعلومات بجانب بعضها فى البلاد موضوع الدراسة ، وذلك لوضع فرض يكون إطاراً أو أساساً للمقارنة بين النظم التعليمية وتتضمن هذه المرحلة مقابلة عناصر النظام أو المشكلة والعوامل المؤثرة فيها عن طريق وضع بعضها بجوار بعض وذلك بقصد تحديد نقاط التشابه والاختلاف فيها استناداً إلى معايير أو مؤشرات معينة للمقارنة .

٤- المقارنة :

حيث يقوم الباحث بإتمام المقارنة بين المشكلات التربوية فى الدول موضوع الدراسة بما يؤدى إلى التوصل إلى نتائج عامة تتلاءم والفروض السابقة ، بمعنى أنه فى ضوء الحقائق التى حصل عليها طالب التربية المقارنة وتفسيرات هذه الحقائق يتم ترتيب كل ذلك بحيث تتقابل الحقائق فى نظام ما بالحقائق فى نظام آخر ويقوم الباحث بإجراء عمليات المقارنة وهذه تتطلب اختيار المشكلات ثم دراسة الفروض الخاصة بالإصلاح وهى مجموعة السياسات والبرامج الإصلاحية ثم التنبؤ بنتيجة هذه السياسات والبرامج.

وقدم " برايان هولمز " Brian Holmes مدخل المشكلة أو منهج المشكلة الذى يتطلب أن تمر الدراسة التربوية المقارنة بعدد من المراحل والخطوات تمثل كل أو بعض خطوات التفكير العلمى أو خطوات التفكير التأملى وتتمثل تلك الخطوات فى :

١- اختيار المشكلة وتحليلها .

٢- صياغة الفروض أو مقترحات السياسة .

٣- تحديد العوامل ذات العلاقة .

٤- التنبؤ بنتائج السياسات .

وتميزت تلك المرحلة الأخيرة من مراحل تطور التربية المقارنة بعدة سمات تتمثل فى الإدراك المتز - لأهمية

وضع الفروض في البحوث التربوية المقارنة وفي الاختيار الدقيق للحالات وفي توجيه العناية لوضع المواصفات للمتغيرات وفي البحث عن تفسيرات كمية للعلاقات بينها والانتقال من مرحلة الوصف وحب الاستطلاع والجمع غير المقصود للمعلومات عن النظم التعليمية إلى مرحلة الجمع المنظم الذى يمكن الإفادة منه في نظم التعليم والانتقال من الاتجاه نحو فهم طبيعة أنظمة التعليم إلى الاهتمام بإيجاد علاقات إنسانية بين الدول بهدف النفع المتبادل .

أهم رواد التربية المقارنة:

١- ابن خلدون وابن بطوطة :

يمكن التأريخ للتربية المقارنة بروادها الأوائل من العديد من العلماء والمفكرين القدامى ومن أهم هؤلاء العلماء مجموعة من العلماء العرب من أهمهم عبد الرحمن بن خلدون وابن بطوطة فقد قدم ابن بطوطة وصفا للمدارس ونظم التعليم في مجموعة البلاد التى زارها في رحلته المسماة " **تحفة الأنظار في غرائب الأمصار** " حيث قدم تصوراً من وجهة نظره لنظم التعليم السائدة في تلك البلدان فيما يعتبر الأسس الأولى لعلم التربية المقارنة وفيما يعد المرحلة الأولى من مراحل تطور التربية المقارنة وهي مرحلة الوصف .

كما كتب ابن خلدون في مقدمته الشهيرة فصلاً في غاية الأهمية عن تعليم الولدان واختلاف مذاهب الأمصار

الإسلامية في التربية والتعليم ولذلك يعتبره الكثير من العلماء الأوربيين المؤسس الحقيقي لعلم التربية المقارنة .

٢- مارك انطوان جوليان :

يعتبر مارك أنطوان جوليان أبا التربية المقارنة ومؤسسها ، وقد كرس جوليان جهده للإصلاح التعليمى فى فرنسا وكان رجلاً عملياً ولذلك رأى أن يبنى خطته فى إصلاح التعليم على أساس الدراسة المنظمة للواقع كما هو على الطبيعة ولتحقيق ذلك رأى أن أول ما ينبغى عمله هو التوصل إلى وسيلة يمكن على أساسها جمع المعلومات التربوية من بعض الدول المجاورة لفرنسا .

وأعد جوليان لهذا الغرض استبياناً يتألف من مجموعة من الأسئلة حول التعليم الابتدائي والثانوى والتعليم العالى وإعداد المعلمين وتعليم الفتاة وعلاقة التربية بالتشريعات والمؤسسات الاجتماعية ، وكان جوليان يأمل أن تؤدى هذه المقارنات المترتبة على الاستفتاء إلى تطوير النظم التعليمية فى تلك البلاد إلى جانب اهتمامه بنشر المعلومات التربوية لا سيما المعلومات الجديدة والمبتكرة منها .

ويعد أنطوان جوليان رائد مرحلة النقل والاستعارة فى التاريخ العلمى للتربية المقارنة عندما نشر فى عام ١٨١٧ كتاباً بعنوان " **خطة ونظرات مبدئية عن عمل فى التربية المقارنة** " .

٣ - اسحاق كاندل :

ولد إسحاق كاندل في رومانيا سنة ١٨٨١ ودرس في مدارسها الثانوية ثم في جامعة مانشستر ثم رحل للعمل والدراسة بالولايات المتحدة الأمريكية حيث عمل أستاذاً للتربية المقارنة بكلية المعلمين بجامعة كولومبيا ثم عمل محرراً للعديد من المجلات والدوريات التربوية والكتب السنوية وكتب العديد من الكتب وأخرج الكثير من المجلات التربوية حتى توفى عام ١٩٦٥ .

ووظيفة التربية المقارنة عند كاندل تتعلق بمناقشة التعليم العام والتعليم الابتدائي أو الإلزامي ثم التعليم الثانوى في ضوء القوى والعوامل السياسية والاجتماعية والثقافية حيث يعد أحد رواد تلك المرحلة من مراحل تطور التربية المقارنة والتي تعرف بمرحلة القوى والعوامل .

والتربية المقارنة من وجهة نظره يجب أن تقوم بنقل التطبيقات الخاصة بالأفكار التعليمية من دولة إلي أخرى وأن يتعدى ذلك الوصف إلى التحليل والتفسير في ضوء القوى السياسية والاجتماعية والثقافية وأن تحاول الدراسات المقارنة تقديم الاتجاهات والآراء والمبادئ الخاصة بالتطبيقات العامة ، ويرى بعض الباحثين أن منهج كاندل يقوم على أربعة مراحل وهى : الوصف - الشرح والتفسير - التحليل المقارن - الوصول إلى مبادئ عامة ومحددة .

٤ - نيكولاس هانز :

يعد هانز من رواد التربية المقارنة فى مرحلة القوى والعوامل الثقافية ويعتبر هانز أن الخطوات الرئيسة للتربية المقارنة تتمثل فى دراسة كل نظام قومى للتعليم على حدة فى إطاره التاريخى وارتباطه الوثيق بالطابع القومى والثقافى والثقافة القومية وكذلك المعلومات عن النظم القائمة للتعليم فى الدول المختلفة ، على أن هانز يعترض على جمع البيانات الإحصائية على أساس اختلاف معايير جمع هذه البيانات فى الدول المختلفة واختلاف المصطلحات والتصنيفات وطريقة جمع الإحصاءات من الدول .

ويحدد هانز العوامل التى تعمل على تكوين الأمة المثالية والتى كما يراها يجب أن تكون من قومية واحدة فى خمسة عوامل وهى : - **وحدة الجنس - وحدة الدين - وحدة اللغة - وحدة الأرض - وحدة السيادة السياسية** .

ويرى هانز أن نقص أحد هذه العوامل لا يترتب عليه خطر أو تهديد للوحدة القومية .

ويؤكد هانز أن نمو الشعوب ومن ثم نمطها القومى قد يتأثر بثلاث مجموعات من العوامل هى : **العوامل الطبيعية** مثل الجنس واللغة والبيئة الجغرافية والاقتصادية **والعوامل الدينية** مثل الإسلام والمسيحية والهندوسية والبوذية والكونفوشية **والعوامل العلمانية** مثل الإنسانية والاشتراكية والقومية .

٥- جورج بيريداى :

يعد جورج بريداى من أهم رواد التربية المقارنة فى مرحلة المنهج العلمى حيث قسم الدراسات المقارنة إلى نوعين وهى : الدراسات المجالية أو المنطقية – والدراسات المقارنة ويقصد بالدراسات المجالية أو المنطقية Area Studies تلك التى يدرس فيها منطقة صغيرة كبلد واحد أو مدينة داخل البلد الواحد أو دراسة أوسع لتشمل عدة بلدان ذات خصائص مشتركة مثل قارة أو منطقة بأكملها .

وتسير تلك الدراسات المجالية أو المنطقية حسب أسلوب بريداى على خطوات وهي الوصف وهى عملية تتم برصد الواقع التعليمى فى دولة واحدة وتتطلب القراءة الواسعة فى جميع المصادر المتعلقة بالنظام أو النظم التعليمية موضوع الدراسة ثم زيارة المدارس والمؤسسات مع تحرى الدقة من جانب الباحث فى عدم الاكتفاء بزيارة المدارس التى تحددها له السلطات الرسمية بل يزور عينة ممثلة لجميع أنواع المدارس والمؤسسات التعليمية التى يدرسها ، ثم التفسير ويعنى بها تقييم المادة التربوية للدولة أو لمجموعة الدول التى يدرسها من حيث القوى الثقافية المؤثرة وخاصة القوى التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والفلسفية وغيرها .

والنوع الثانى من الدراسات هو الدراسات المقارنة والتى يدرس فيها منطقتين أو مجموعتين من المناطق أو حالة

واحدة في بلدين أو منطقتين مختلفتين ، وفي هذا النوع من الدراسات يسير الباحث على خطوتين وهما :

الموازنة أو المناظرة Juxtaposition؛ والهدف منها توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين المادة العلمية التي جمعت عن دول المقارنة ، **والخطوة الثانية هي المقارنة Comparison**؛ وهذه الخطوة تبدأ في التحقق عن مدى واقعية وعلمية الفروض التي تم اشتقاقها والاتفاق عليها في مرحلتي الوصف والموازنات أو المناظرات والوصول بها إلى تحقيق الأهداف المرجوة من البحث والتحليل المقارن .

٦- برايان هولمز :

ولد برايان هولمز في إنجلترا وكان يعمل أستاذاً للفيزياء والطبيعة في جامعة درم Durham بإنجلترا حتى عام ١٩٥٢ ثم عمل بعد ذلك أستاذاً للتربية المقارنة حتى توفي عام ١٩٩٤ وكان هولمز يؤمن بأهمية السفر ومعايشة النظم التعليمية المختلفة للدراسة المقارنة ولذلك كان كثير السفر وبصفة خاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي.

ويرى هولمز أن الهدف من التربية المقارنة هو الوصول إلى عملية التنبؤ ، وقد وجه هولمز نقداً شديداً للمرحلتين الأوليين اللتين مرت بهما التربية المقارنة وهي مرحلة النقل والاستعارة حيث اعتبرها مرحلة غير علمية وجه نقداً أيضاً إلى مرحلة القوى والعوامل الثقافية .

ويعتمد هولمز على الخطوات الرئيسة التى اعتمد عليها " جون ديوي " John Dewy والخاصة بطريقة التحليل النقدى فى حل مشكلات أو مواجهة المواقف المحيرة أو الغامضة ويتضمن ذلك ما يلى:

١- إدراك الموقف المحير أو تحديد المشكلة .

٢- فرض الفروض أو الحلول المقترحة .

٣- تعقل المشكلة وحلها .

٤- تحليل وتحديد المحتوى .

٥- الاستنتاج المنطقى من الفروض السابقة لأقربها واقعية وعلمية .

٦- التحقق العلمى من صدق الفروض .

وبالإضافة إلى الرواد السابقين هناك مجموعة أخرى من العلماء والباحثين والرواد الذين أثروا دراسة التربية المقارنة من أمثال :

ماثيو أرنولد فى إنجلترا - وفيكتور كوزان فى فرنسا - وأتكينسن فى روسيا - وهوراس مان وهنرى برنارد فى أمريكا بالإضافة أيضاً إلى مايكل سادلر وفيردرك شنيدر فى ألمانيا وإسحاق كاندل فى أمريكا وهانز لاواريز فى إنجلترا وروسلو فى سويسرا كذلك أرثر موهلمن وإدموند كينج والأمريكيان هارولد نوح وماكس اكستين .

أنواع الدراسات التربوية المقارنة :

يمكن تقسيم الدراسات التربوية المقارنة إلى أربعة أقسام :

١- دراسة الحالة: Case Study

ويقصد بها دراسة شاملة لنظام تعليمى واحد فى بلد واحد أو ولاية واحدة بحيث يتوافر لهذه الدراسة الأساس التحليلى الذى يشرح ويفسر النظام التعليمى فى إطاره الثقافى بالصورة التى هو عليها .

٢- الدراسة المجالية: Area Study

ويقصد بها أن تكون الدراسة المجالية شاملة لمجال معين من النظم التعليمية فى منطقة تربط بينها عناصر مشتركة كالتعليم فى البلاد العربية مثلاً أو فى أوربا الغربية أو فى أوربا الشرقية أو فى أمريكا اللاتينية ، أو يكون شاملا لدول تتماثل فى اتجاهاتها أو نموها وتقدمها كالتعليم فى الدول الاشتراكية أو الدول الرأسمالية أو التعليم فى الدول المتقدمة أو النامية .

٣ - الدراسة المقطعية او دراسة المشكلة:

Problem Study :

ويقصد بها دراسة مشكلة معينة في أكثر من بلد واحد يكون في مقدور الباحث القيام بها كدراسة التعليم الابتدائي أو الثانوي مثلاً في بلدين أو دراسة نظم الامتحانات والنقل أو البرامج والمناهج لمرحلة معينة أو تعليم اللغات الأجنبية واللغات القومية أو تعليم الفتاة أو مشكلات التسرب أو الفاقد وغير ذلك من المشكلات العديدة التي يمكن أن تكون موضوعاً للدراسة المقطعية من عدة بلاد تختار في ضوء اعتبارات معينة في ذهن الباحث .

٤ - الدراسة العالمية: Global Study

ويقصد بها تلك الدراسة التي تقوم بها عدة هيئات أو منظمات على المستوى العالمي وهذا النوع من الدراسة ليس في مقدور باحث واحد القيام به وإنما يتطلب تضافر جهود ضخمة لكثير من الباحثين على اختلاف مستوياتهم في شتى البلاد وقد يخطط لهذه الدراسات مجموعة محددة من الباحثين لكن تنفيذ هذه الدراسات وجمع المعلومات التي تتطلبها وتحليل البيانات التي تشملها وتفسير النتائج التي تترتب عليها كل هذا يتطلب جهود فريق متكامل من الباحثين .

وقد تعتمد مثل هذه الدراسة على بيانات استفتاءات أو استبيانات قد ترسل إلى الدول المختلفة أو بيانات معينة عن



موضوع معين يطلب من الدول تقديمها ومن أمثلة ذلك ما تقوم به اليونسكو ومكتب التربية الدولي من دراسات في مجال التربية المقارنة .

أساليب البحث فى التربية المقارنة :

هناك مجموعة من الأساليب والطرق التي يمكن اتباعها لإجراء الدراسات المقارنة كما يمكن للباحث أن يتبع أكثر من طريقة فى وقت واحد ومن هذه الطرق :

١- طريقة الوصف لنظام التعليم:

وتتبع هذه الطريقة خطوات المنهج الوصفي الذى يقوم على أساس وصف مظاهر النظام التعليمي بلا تعمق في تحليل جذوره وأصوله وبلا تصدى لتفسير طبيعته أو نقده أو التعرف على مشكلاته وأسبابها وهذه الطريقة قاصرة على إثبات الأنظمة المتبعة في التعليم في البلاد المختلفة وبالتالى فإنها تقرير للواقع وهذه الطريقة متبعة في التعليم في البلاد المختلفة وبالتالى فإنها تمثل صورة للواقع .

ولا يقل هذا الأسلوب في أهميته عن الأساليب الأخرى لأنه يعتبر تمهيداً أساسياً للدراسة المقارنة المبنية علي التحليل والموازنة .

٢- طريقة التحليل للنظم التعليمية:

وتقوم هذه الطريقة على تحليل هذه النظم في ضوء القوى والعوامل الثقافية التي تقف وراءها وتفسير الظواهر

التربوية ، وتعالج اختلافها بين الدول وتسمى هذه الطريقة أسلوب التحليل الشامل عندما يقوم الباحث بدراسة القوى الجوهرية العامة التى تقوم عليها النظم التعليمية فى العالم المعاصر .

٣ - طريقة المشكلات لدراسات النظم التعليمية :

وتقوم هذه الطريقة على دراسة إحدى مسائل أو مشكلات التعليم فى أكثر من بلد واحد مثل مشكلات الامتحانات والتعليم الثانوى والفنى وغيرها مقارنة بين عدد من الدول تختار فى ضوء اعتبارات معينة .

٤ - طريقة المقارنة الاحصائية :

وتقوم هذه الطريقة على الأسس المنهجية العلمية للدراسات المقارنة التى تستخدم وسائل التجريب العلمى وتعتمد نتائجها على الإحصاءات المقارنة والمعلومات الكمية مثل مقارنة ميزانيات التعليم وأعداد التلاميذ وهيئات التدريس فى دول مختلفة .

أدوات التربية المقارنة :

تعتمد التربية المقارنة على مجموعة من الأدوات التى ينبغى أن يستعين بها الباحث حتى يستطيع أن يقوم بالدراسة المقارنة بشكل جيد وتتمثل تلك الأدوات فى :

١- اللغة:

فينبغي أن يكون الباحث متمكناً من اللغة التى يتكلم بها أهل المنطقة أو المجتمع الذى يحاول دراسة نظام التعليم فيه .

٢- الإقامة:

حيث ينبغى أن يتمكن الباحث من الإقامة لمدة مناسبة فى المنطقة أو المجتمع الذى يدرسه حتى تتاح له فرصة التعرف على مختلف جوانب النشاط فيه بصورة مباشرة .

٣- عدم التحيز:

إذ ينبغى على الباحث أن يكون لديه حرص دائم وإصرار على التغلب على كل أثر للتحيز الثقافى أو الشخصى الذى قد يظهر لديه .

مصادر التربية المقارنة :

تعتمد التربية المقارنة فى دراستها على مجموعة من المصادر تتمثل فى :

(١) مصادر اولية:

وهى تلك المراجع التى قامت بتدوينها وتنظيمها ونشرها نفس الجهة التى قامت بجمعها بعد الدراسة والبحث ومنها التشريعات المختلفة والقوانين التى تصدرها الدولة فى شئون التعليم والتقارير التى تعدها لجان الدراسة المختلفة التى

تشكل لبحث مشكلة أو قضية معينة والتقارير والنشرات التى تصدرها وزارات التربية والتعليم والبيانات التى يلقيها الوزراء فى المجالس التشريعية وغيرها من النشرات أو الوثائق الرسمية والإحصاءات الرسمية .

(٢) مصادر ثانوية:

وتشمل الكتب أو مجموعة المقالات أو القراءات وكل ما أخذ من مصادر أولية بقصد تجميعها أو تبسيطها أو تصنيفها أو إعادة إخراجها ، والمصادر الثانوية تعد طريق سهل للحصول على البيانات والمعلومات عن النظم التعليمية وإطاراتها إلا أن الباحث فى التربية المقارنة يجب أن يكون حذرا عند استخدام المصادر الثانوية لأنها عرضة لأن تكون متحيزة وأن تكون مفتقدة للدقة فى بياناتها ووجود بعض الأخطاء لذلك ينبغى عليه أن يبدأ بالاستعانة بالمصادر الأولية.

(٣) مصادر مساعدة:

وهى الكتب أو المقالات أو البحوث أو غيرها من المطبوعات التى لا تعالج مباشرة موضوعات التربية ولكنها تساعد الدارس على فهم الإطار الثقافى أو الاجتماعى أو الاقتصادى الذى يحيط بالموضوعات أو المشكلات التربوية .

فالبحوث والدراسات والكتب والمقالات وغيرها من المطبوعات التى تعالج موضوعات تختص بالثقافة والاجتماع

والتاريخ والسياسة وغيرها فى بلد معين تعطى ضوءاً على الأوضاع التربوية فى هذا البلد وعن المشكلات التى تعترض النظام التعليمي فيه كما تعطى للباحث فهما أوسع وأعمق لطبيعة هذه الأوضاع والمشكلات وقدرة أعظم على وضع تفسيرات وحلول لها .

صعوبات البحث فى التربية المقارنة :

يواجه الباحثون فى مجال التربية المقارنة العديد من الصعوبات والمشكلات التى تجعل من اختيار التربية المقارنة كمجال للدراسة محاطا بالعديد من المصاعب وليس عملاً سهلاً ومن تلك الصعوبات :

١- **أن التربية المقارنة تعتمد بشكل أساسى على الإحصاءات** التى أحياناً لا تتوافر في كثير من البلاد وبصفة خاصة البلاد غير المتقدمة التى تكون أجهزة الإحصاء فيها متخلفة بشرياً وآلياً فنياً مما يجعل هذه الإحصاءات تتسم بعدم الدقة كما أنها تكون غير منتظمة مما يجعل الكثير منها قديماً وغير وافر .

٢- **عدم دقة الإحصاءات** فإذا توفرت الإحصاءات يواجه الباحث مشكلة كبيرة وهى أنها أحياناً تعتمد على المبالغة ويكون المقصود منها الدعاية لدولة أو أخرى ولا تعتمد على الواقع مما يجعل البيانات المتوفرة حتى لو كانت حديثة عاجزة عن مساعدة الباحث فى الوصول إلى الحقيقة التى ينشدها .

٣- **صعوبة تحليل الإحصاءات ؛** فمع توافر الإحصاءات والبيانات والمعلومات يواجه الباحث مشكلة أخرى وهى عدم القدرة على تفسير تلك الإحصاءات والأرقام لأنها جافة جامدة لا تفسر الواقع الذى ينشده الباحث ولا تلقى عليه ضوءاً كبيراً ، فميزانية التعليم ونصيب كل متعلم من هذه الميزانية يتطلب لكى يفهمه الباحث أن يعرف سعر العملة وقيمتها الشرائية ومستوى المعيشة والمسئوليات التعليمية الملقاة على الميزانية وغيرها .

٤- **اختلاف المصطلحات المستخدمة فى مجال التربية المقارنة من بلد إلى آخر ؛** فمثلاً المدارس الابتدائية والثانوية فى مصر يختلف مسماها فى بعض الدول الأخرى وكذلك إعداد المعلم يطلق عليه Teacher Education تربية المعلم أو Pre-service Teacher Training، وهذا الخلاف فى المصطلحات يفرض على الباحث فى التربية المقارنة الدقة والحذر وأن يقرأ عن نظم التعليم فى بلاد مختلفة ، كما تختلف مراحل التعليم وطول كل مرحلة منها فى بلاد مختلفة من بلد إلى بلد حسب الظروف الخاصة بكل بلد مما يضع أمام الباحث صعوبات حين يقارن مرحلة تعليمية معينة فى بلدين أو أكثر .

٥- **ضرورة الإلمام بالعديد من العلوم ؛** فالباحث فى مجال التربية المقارنة مطالب بأن يلم بالعديد من التخصصات والعلوم التربوية وغير التربوية فهو يحتاج إلى معرفة

واسعة بالفكر التربوى وأصول التربية واقتصاديات التعليم والمناهج وطرق التدريس وعلم النفس بالإضافة إلى معلومات فى الاقتصاد والسياسة والاجتماع والجغرافيا والفلسفة والتاريخ وغيرها .

بالإضافة إلي ضرورة الإلمام بكل ما يتصل بنظم التعليم موضوع الدراسة فالباحث فى مجال التربية المقارنة مطالب بأن يلم بكل ما يتصل بنظام التعليم فى الدولة التى يدرسها من فكر تربوى وتاريخ واقتصاد وسياسة واجتماع وعادات وتقاليد بالإضافة إلى المناهج وطرق التدريس والإدارة وإعداد المعلمين والإشراف الفنى ومراحل التعيم وغيرها .

ويضع الباحث كل تلك المعلومات عن نظم التعليم التى يدرسها معا حتى يستطيع أن يتوصل إلى النتائج التى يرغب فيها .

٦- ضرورة الإلمام باللغات الأجنبية ؛ فالباحث فى مجال التربية المقارنة يجب أن يكون مجيداً للغة أجنبية أو أكثر حتى يستطيع أن يطلع على الدراسات والكتب والمراجع التى تناولت نظام التعليم فى الدولة التى يدرسها وحتى يستطيع أن يلم بالقوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى نظام التعليم بتلك الدولة وحتى يمكنه أيضاً أن يزور تلك البلاد لكى يتعرف بنفسه نظامها التعليمي وأن يكون أقدر على النفاذ إلى المشكلات التى يدرسها .

٧- **صعوبة استخدام الاختبارات النفسية فى الدراسات المقارنة** ؛ ويرجع ذلك إلى أن تلك الاختبارات والسياسات تختلف من مجتمع إلى أخر والإفادة منها فى التربية المقارنة لا يتم إلا بتوحيدها ولذلك يجد الباحث فى التربية المقارنة نفسه عاجزاً عن القيام بدراسة لمجالات معينة قد يراها مهمة وجديرة بالدراسة لأنها تستدعى استخدام تلك الاختبارات والقياسات .

٨- **التحيز الشخصى والثقافى للباحث** ؛ فعلى الرغم من التأكيد المستمر على الالتزام بالموضوعية والحقائق المجردة فى مجال التربية المقارنة فإن الباحث قد يتخلى عن ذلك الالتزام بدرجات متفاوتة حسب درجة تحيزه الدينى والسياسى والاجتماعى بل وإن تفسيراته المقارنة قد تتلون بهذا التحيز دون شعور منه .

٩- **الحاجة إلى مهارات خاصة للتصدى للدراسات المقارنة** ؛ فالباحث فى مجال التربية المقارنة ينبغى أن يتحلى بمجموعة من السمات والمهارات والخصائص التى تميزه عن غيره من الباحثين فى مجالات التربية الأخرى فينبغى أن يتحلى بالصبر والذكاء وسعة الأفق والمرونة والحساسية بحيث يستطيع جمع البيانات والإحصاءات وتفسيرها بشكل جيد واستيعاب الكثير من الحقائق المتصلة بنظم التعليم التى يدرسها وبالفكر التربوى عموماً وبمختلف العلوم التى يقف بها على القوى الثقافية المؤثرة فى نظم التعليم التى يدرسها والربط والتنسيق

بينها جميعاً وغير ذلك من المهارات والسمات الشخصية التي يصعب توافرها في كثير من الباحثين .

١٠- **مشكلة الاختيار** ؛ فاختيار النماذج أو عينات الدول التي ستتم دراستها تمثل عقبة لدى الدارسين في مجال التربية المقارنة وذلك لعدم وجود معايير عامة تمهد للحكم عند الاختيار ولا تتوفر تلك المعايير إلا إذا كانت هناك دراسة عامة شاملة للتربية في العالم كله.

فإذا كان هدف المقارنة هو التطوير والإصلاح فإنه يجب الاستعانة في المقارنة بالدول المرجعية أي الدول المتقدمة وبالتالي فأحياناً يكون اختيار الباحث لدولة معينة لكي يدرسها في دراسته المقارنة غير مناسب للغرض الذي وضعه في بداية بحثه .

١١- **مشكلة التعميم** ؛ وهو خطأ يقع فيه بعض الباحثين في مجال التربية المقارنة عندما يدرسون جانباً معيناً من جوانب التعليم أو التربية في دولة ما ، ففي دراسة النظام الأمريكي للتعليم مثلا يصعب جداً الوصول إلى تعميمات عامة بشأنه نظراً لاختلاف الممارسات التعليمية بين الولايات وتقويمها وتعقدها ، ولذلك ينبغي الحذر من التبسيط الشديد والتعميم في مثل تلك الدراسات .

القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى نظم التعليم:

المجتمع فى أى مكان وفى أى عصر هو صورة معبرة عن التربية فيه ، والتربية فى أى مجتمع مؤثرة ومتأثرة باجتماعيات هذا المجتمع وحياته وتاريخه واقتصادياته وآماله وعاداته وأخلاقياته وما يتوارث فيه من ثقافة ، ولذلك فإن لكل مجتمع نظام خاص بالتعليم فيه يتفق وماضيه وواقع حاله ومستقبله الذى يسعى إليه وأسلوب التربية فى كل مجتمع يؤثر فى هذا المجتمع ويتأثر به .

ولذلك فإن لكل مجتمع سمات خاصة للتعليم فيه وقد تشترك هذه السمات فى مجتمع من المجتمعات مع السمات أو بعضها فى مجتمعات أخرى ، ولذلك فإن مجموعة من المجتمعات تكون فيما بينها سمات عامة لها لأن فلسفة الحياة فيها وتاريخها وحاضرها ومستقبلها يحدث تقاربا بينها وبين بعضها ويتضح ذلك مثلاً فى المجتمعات الرأسمالية أو المجتمعات الاشتراكية أو المجتمعات العربية ، ومجموعة القوى الثقافية التى تؤثر فى التعليم كثيرة وأهمها العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية والدينية والعنصرية والحضارية وغيرها .

وهذه العوامل لا تحدث تأثيرات انفرادية بل إن مجموعة منها تؤثر فى اتجاه أو أكثر ومجموعة أخرى تؤثر فى اتجاه آخر ومجموعة العوامل كلها تؤثر فى جميع الاتجاهات وذلك وفق ظروف كل بلد والتى تختلف عن بلد

آخر ، وفيما يلى توضيح لتلك القوى والعوامل الثقافية التى تؤثر فى نظم التعليم المختلفة فى دول العالم :

(أ) العوامل الجغرافية:

تتشكل القوى الجغرافية من البيئة الطبيعية بسماتها ومكوناتها التى تؤثر فى الإنسان وتتأثر به وتضم أيضاً الموقع والمناخ وإلى أى مدى يؤثر هذا المناخ والموقع فى الطبيعة البشرية ؛ فبيئة الإنسان الجغرافية تؤثر إلى حد كبير على طبيعة فكره وخياله كما تشكل جانباً كبيراً من خلقه وطباعه ولذلك فإن لهذه القوى الجغرافية أثرها على النظم التعليمية من حيث المناخ وطبيعة البيئة ومصادر الثروة فيها.

فالبيئة الطبيعية تؤثر على طبائع الشعوب وتؤثر على صور وأنماط نظم التعليم كما تخلق أيضاً مشكلات معينة فى التعليم تحتاج إلى حلول خاصة فالجو القارس فى دول الشمال والمساحات الشاسعة من الأراضى المملوءة بالبحيرات والتى تتميز بكثافة سكانية قليلة قد تركت أثاراً على وظيفة المدرسة وعلاقتها بالبيت فالجو القارس قد ألزم الأفراد بيوتهم لساعات طويلة والكثافة السكانية القليلة جعلت البيوت تتفارق عن بعضها كل هذا أعطى البيت مركزاً مهماً للنشاط الإنسانى وأصبحت بالتالى مسئولية البيت فى تربية الأطفال مسئولية ضخمة وأساسية كما نتج عن هذا الجو القارس تأخر إرسال الأطفال إلى المدرسة حتى سن السابعة مما زاد من أهمية البيت التربوية وأدت هذه العوامل جميعاً إلى عدم الحاجة إلى

دور الحضانة للأطفال وضعف الرغبة في إقامة مدارس داخلية وأصبحت وظيفة المدرسة التعليم فقط واحتفظ البيت بعوة بوظيفته التربوية .

ويتضح أثر العامل الجغرافي أيضاً على تصميم المباني المدرسية فالمدارس المفتوحة لا تناسب البلاد ذات الجو البارد في حين يناسب هذا الطراز المدارس الموجودة في البلاد الاستوائية الحارة ، والمباني المدرسية الحديثة في أوربا وأمريكا تستخدم الواجهات الزجاجية الكبيرة التي تسمح بإدخال أكبر قسط من ضوء الشمس في حين لا تناسب هذه الطريقة في البناء البلاد ذات الجو الحار .

كما يتأثر حجم المدرسة وطريقة التدريس فيها بكثافة السكان ؛ فحيث تكون الكثافة عالية نلاحظ سيادة المدارس الكبيرة ذات الفصول الكثيرة التي يتولى كل مدرس فيها التدريس لصف معين في حين تتميز المدارس في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة بسيادة المدارس ذات الفصل الواحد حيث يقوم المدرس بالتدريس لأطفال ذوي أعمار ومستويات تعليمية مختلفة ولاشك أن كلا الوضعين يخلقان مشكلات وحلولا معينة في التعليم وخاصة في المرحلة الابتدائية .

[٢] العوامل التاريخية :

إن ما تمر به كل دولة من ظروف وما يؤثر عليها في ماضيها من عوامل لاشك أن له تأثيراً فعالاً ليس فقط

علـــى التعلـــيم ونظمـــه والتخطـــيط له فحســـب بـــل أيضــاً فـــى واقـــع هـــذا التعلـــيم حالـــياً وكذلـــك فـــى أسـلوب التخطـــيط له للمستقبل ؛ فلا يمكـــن إغفـــال مـــا يتمـــيز بـــه كـــل، مجـــتمع من تقاليد خاصة به كونها واكتســـبها نتـــيجة عوامـــل متشـــابكة وكثـــيرة مـــر بهـــا هـــذا المجتمع ســـواء كانـــت هـــذه العوامـــل التاريخـــية اقتصـــادية أو اجتماعـــية أو ثقافـــية أو سياســـية وكذلـــك مـــا مـــر بهـــذه المجـــتمعات فى عصورها المخـــتلفة مـــن اســـتعمار بأشـــكاله المخـــتلفة وحـــريات وتنمـــية فـــى مخـــتلف المجـــالات وقـــد كـــان ذلـــك كلـــه واضـــحاً فـــى الدراســـات التاريخية المقارنة .

فقـــد كـــان واضـــحاً أن كـــل دولـــة مـــرت بفـــترات يســـر اقتصـــادى ابـــتعد عـــنها شـــبح الاســـتعمار مـــدة طويلـــة ولـــم تواجـــه حـــروبا كثـــيرة فـــإن التعلـــيم فـــيها بطبـــيعة الحـــال يزدهـــر ويـــنمو والعكس صحيح .

بـــل وتتضـــح هـــذه النتـــيجة أيضـــاً بشـــقيها فـــى المجـــتمع الواحـــد أو الدولـــة فـــى عصـــور مخـــتلفة مـــن تاريخهـــا ويظهر أيضاً مـــن الدراســـات التاريخـــية المقارنـــة أن الـــثقافة الـــتى تنـــتقل من جيل إلـــى جـــيل فـــى بلـــد مطمئـــن لـــم يـــتعرض للاســـتعمار تنتقل بصورة ســـليمة ويعمـــل هـــذا الشـــعب علـــى إثـــرائها وتطورهـــا بعكس الشعب الـــذى يخضـــع للاســـتعمار مـــدة طويلـــة فـــإن المســـتعمر يعمـــل على محـــو كـــل مـــا هـــو حســـن مـــن ثقافـــته القديمـــة أو تضليلها وقد شعر خـــبراء التعلـــيم وخـــبراء الـــتاريخ بتأثـــير كـــل علـــى الآخر وتأثر كل بالآخـــر بـــل إن تخطـــيط التعلـــيم أصـــبح مـــن أساســـياته الآن دراســـة الـــتطور فـــى التعلـــيم فـــى ماضـــيه لأى مجـــتمع والعوامـــل الـــتى

أثرت فيه بجانب دراسته الواقع الحالى له حتى يمكن إعداد إسقاطات علمية يبدى عليها التخطيط للمستقبل القريب أو البعيد كما أن المؤرخين عند تقسيمهم للدول وفق مستوياتها أخدوا في الاعتبار واقع التعليم فيه وتطوره

(٣) العوامل الاقتصادية:

تؤثر درجة النمو الاقتصادى وطبيعته تأثيراً واضحاً علي نظم التعليم وأساليبه وأهدافه ؛ فالمجتمعات البدائية التى يعيش أفرادها على الصيد أو القنص أو الرعى لا تحتاج إلى النظم المتقدمة فى التعليم بل قد لا توجد بها أية مؤسسات خاصة به حيث إن عمليات التربية والتنشئة الاجتماعية التى تتم داخل الأسرة أو المجتمع مباشرة تعد الفرد لمزاولة جميع الأعمال التى تتطلبها الحياة الاجتماعية التى يحياها .

أما المجتمعات الزراعية التقليدية فتحتاج إلى أنواع ومستويات معينة ومحددة للتعليم وفى مثل هذه المجتمعات لا تظهر الحاجة إلى التعليم إلا بالنسبة للفئة القليلة من الأفراد الدين يناط بهم أمور الإدارة والسياسة والحكم والجنس ، أما المجتمعات الصناعية فتزداد حاجتها إلى التعليم وتتنوع فالتعقيد والتشابك فى العلاقات التى تسود هذه المجتمعات والتقدم الهائل فى أساليب وطرق الإنتاج والتنوع الهائل فى أعداد المهن والوظائف تفرض جميعاً أنواعاً ومستويات متقدمة من التعليم المهنى والتقنى ، كما أن الإعداد لهذه المهن والوظائف يتطلب مستويات عالية ومتقدمة من التعليم

العالمي ، لذلك فليس من المستغرب أن تختلف وتتنوع أنماط ومستويات التعليم في البلاد المختلفة تبعاً لطبيعة الظروف الاقتصادية والتكنولوجية التي تمر بها هذه البلاد .

ويؤثر العامل الاقتصادى على ميزانية التعليم التى هى العمود الفقرى فى تحديد أعداد التلاميذ الذين يمكن تعليمهم والمبانى المدرسية التى يمكن إنشاؤها ونوعيات هذه المبانى وإعداد المعلم والأنشطة التعليمية ومدة الإلزام ونوع التعليم لأن اقتصاديات البلاد تحدد مطالبها من البشر المكلف بإعداده نظام التعليم فى كل بلد .

كما أصبحت مناهج التعليم تبنى أساساً على التعرف على إمكانات البلد الاقتصادية ومواردها وأسلوب استغلالها بجانب الاحتياطيات الأخرى بل إن نظم التعليم التى تساعد مناهجها على حسن استغلال الإمكانات الاقتصادية أحسن استغلال هى النظم المتقدمة حالياً فى العالم .

(٤) العامل السياسى:

ليس التعليم عملاً تربوياً فحسب إنما هو عمل سياسى فى المقام الأول ولذلك فليس غريباً أن تكون سياسة التعليم فى مجتمع معين انعكاساً لنظامه السياسى وما يتضمنه هذا النظام من قيم وفلسفات وأيدلوجيات ، وقد لا تختلف الغايات النهائية للتربية بين مجتمع وآخر أو بين دولة وأخري وإنما ينبع الخلاف ويشتد عند محاولة تفسير أو ترجمة هذه الأهداف فى إجراءات ومناهج ، فلا خلاف بين مجتمع وآخر من

المجتمعات الحديثة لأن أحد أهداف التربية هو إنتاج المواطن الصالح إنما يظهر الخلاف ويشتد عند محاولة تفسير المواطن الصالح والأسلوب الذى يجب أن يعد به والخصائص والصفات التى يجب أن تتوافر فيه .

وتلعب السياسة دوراً كبيراً فى تشكيل التعليم وتنظيمه وتخطيطه وقد كان عدد المدارس فيما مضى ونوعية التعليم بها يحدد وفق الخطة التى يصنعها الحاكم أو السياسى كما حدث فى عهد محمد على مثلا فى مصر أما الآن فإن التخطيط للتعليم علمياً لا يجوز أن يكون فى إطار مستقل لأن التخطيط أصبح الآن شاملاً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً بحيث يتأثر بكل هذه النواحى ، ولذلك فإن السياسة عامل مؤثر فى تخطيط التعليم فى جميع دول العالم .

ويظهر ذلك بوضوح فى اختلاف تقدم الدول علمياً وثقافياً واختلاف نظمها وفقاً لأسلوب السياسة المرتبطة به هذه الدول ؛ فالتعليم فى الدول الديمقراطية يختلف عنه فى الدول الديكتاتورية بل إن الدولة الواحدة يتغير معدل تطور الثقافة ونظم التعليم وأساليبه بها وفق ما هى واقعة فيه من أساليب سياسية .

(٥) العامل السكانى:

يتضح تأثير القوى السكانية أو التركيب السكانى من زاويتين أولهما التكوين العنصرى للسكان والانفجار السكانى وكلا الزاويتين لهما تأثير كبير على تشكيل النظم التعليمية

واختلافها من مكان لآخر ، ويعنى العنصر السكانى أو السلالة وجود جماعات سكانية أو سلالات سكانية أصيلة فى بيئة معينة أو امتزاج بعض السلالات والأجناس وتكوين سلالات أخرى جديدة لها خصائصها المشتركة المختلفة .

وتوجد المشكلات السكانية المرتبطة بالسلالات أو عدم الامتزاج بين السلالات فى داخل المجتمع الواحد حين تكون لكل سلالة خصائصها التى تتطلب نوعاً معيناً من الرعاية والتعليم ولذلك فمن الضرورى أن تتنوع النظم التعليمية التى تقابل اهتمامات كل جماعة أو سلالة وتظهر المشكلة أيضا حين توجد سلالات سكانية أصيلة وسلالات سكانية نازحة بفعل الهجرة أو الحروب أو بحثاً عن فرص العمل .

[٦] العامل الدينى:

الدين من أهم العناصر التى تشكل ثقافة المجتمعات وتحدد قيم ومفاهيم الأفراد فيها وأنماط تفكيرهم وعاداتهم وتقاليدهم وآراءهم بخصوص الطبيعة والإنسان والعلاقة بينها، وتبدو أهمية الدين فى تشكيل فكر الناس وسلوكهم فى أنه دعوة لا تخاطب عقلية الإنسان فقط وإنما تخاطب أيضاً ضميره ووجدانه لذلك فليس غريباً أن يكون الدين أو المذهب الدينى عنصراً أساسياً فى تكوين الطابع القومى .

وذلك لأن الدين يولد نوعاً من الوحدة فى شعور الأفراد الذين ينتمون إليه ويثير فى نفوسهم بعض العواطف

والنزعات الخاصة التى تؤثر فى أعمالهم تأثيراً شديداً فالدين من هذه الوجهة من أهم الروابط الاجتماعية التى تربط الأفراد بعضهم ببعض ؛ فالدين الإسلامى من أهم المؤثرات التى أثرت فى الثقافة العربية وهو من أهم العوامل التى تركت آثارها على تفكير وتقاليد وعادات العرب والمسلمين كما أن المجتمعات الغربية المسيحية ما زالت تدين للمسيحية بالكثير من الأفكار والتقاليد والعادات السائدة فى ثقافتها .

وتوضح دراسة تاريخ التربية مدى تأثر النظم التربوية وفلسفاتها وطرقها بالنظم والمعتقدات الدينية ؛ فقد اهتمت المسيحية بالتعليم وخاصة فيما يسمى بمرحلة التهذيب المدرسى وارتبطت فكرة إنشاء المدارس باعتبار أن رجل الدين هو المعلم وينطبق ذلك على الإسلام والمسيحية على السواء ؛ فقد كانت قراءة الإنجيل والقرآن الكريم ونشر التعاليم الدينية من أهم الدوافع لإنشاء المدارس .

وفى العصور الوسطى اتجهت الكنيسة بنظرتها إلى العزلة والزهد عن مباهج الحياة الدنيا والانفصال عن العالم الخارجى ، لذلك اقتصر التعليم فى تلك الحقبة الزمنية على الدراسات الدينية وبعض العلوم الدنيوية المحددة مما أدى إلى قيام حركات الإصلاح الدينى والفكرى كما شهدت العلاقة بين الدولة والكنيسة فى الحضارة المسيحية صراعاً طويلاً للسيطرة على جوانب الحياة الاجتماعية وخاصة التعليم .

وعلى الرغم من أن تطور العلاقة بين الدين والدولة فى المجتمع الإسلامى كان مختلفاً عن الصراع بين الدولة والكنيسة فى المجتمع المسيحى إلا أن النتيجة تكاد تكون واحدة حيث الثنائية حتى الوقت الحاضر .

وهناك دول وقفت موقفاً وسطاً مثل إنجلترا التى أدخلت مناهج الدين ضمن المناهج الدراسية بينما هناك دساتير وتشريعات للدول التى لها دين رسمى تنص على أن التعليم العام يلتزم بتعليم الدين الرسمى للدولة مع الاعتراف بحقوق الأقليات أو المجموعات الدينية الأخرى فى تعليم أبنائها الدين الذى تريده كما هو الحال فى الدول العربية والإسلامية .

(ب) العامل الاجتماعى:

لكل مجتمع تركيبه العضوى ومن ثم تختلف النظم التربوية باختلاف الفرد والمجتمع واختلاف المفاهيم والفلسفات التى تبلور هذه العلاقة وترسم إطارها فهناك مجتمعات تعتبر أن المجتمع غاية فى حد ذاته وأن الفرد وسيلة لتحقيق غايات المجتمع وهناك مجتمعات تعتبر أن الفرد غاية فى حد ذاته وله شخصيته وكيانه .

والمجتمع مكون من أفراد ومن ثم فإن قيمة المجتمع مستمدة من قيمة أفراده ومدى ما يتمتعون به من رعاية وحرمة ، ولهذا ينعكس التركيب الطبقى الاجتماعى على التعليم ونظمه وشكله ومدى ما يوفره لأبنائه في المجتمع من

فرص تعليمية ولذلك فإن النبلاء والبرجوازيين كانوا يحتكرون الفرص التعليمية لخدمة مصالحهم والوصول إلى كراسي الحكم ومقاليد الأمور ، ورغم اختفاء صورة النبيل أو البرجوازي بصورته القديمة فهو ما زال موجوداً بصورة مختلفة ولها تأثيرها على مجتمعات قائمة حتى الآن مثل إنجلترا حيث يتجسد فيها النظام الطبقي والذي له أثره على النظام التعليمي ولكن مع زيادة الديمقراطية وإعطاء الأفراد والجماعة فرص التعبير عن آرائهم وازدياد رفاهية الشعوب بدأت تقل المسافة وتذوب الفوارق تدريجياً بين الأغنياء والفقراء وأصبحت هناك فرص تكاد تكون متكافئة في التعليم.

(٨) العامل اللغوي:

تعتبر اللغة التي يستعملها جميع أفراد الأمة كوسيط تتم عن طريقه مختلف العلاقات الاجتماعية عاملاً مهماً من العوامل المحددة للطابع القومي ، والمجتمعات لا تخلق ولها لغة خاصة بها وإنما اللغة نتاج تطور ثقافي عانته هذه المجتمعات وتعانيه خلال نموها وتطورها ، والنظم القومية للتعليم تولي اهتماما بالغا لأن يكون التعليم فيها باللغة القومية اعترافا منها بأثر اللغة في تأكيد القومية وإنتاج أفراد وأجيال تدين بقوميتها وتبذل الروح للدفاع عنها ، ولعل هذا يفسر الاهتمام الكبير الذي أعطته الجزائر مثلا لعملية تعريب التعليم فيها بعد حصولها على الاستقلال.

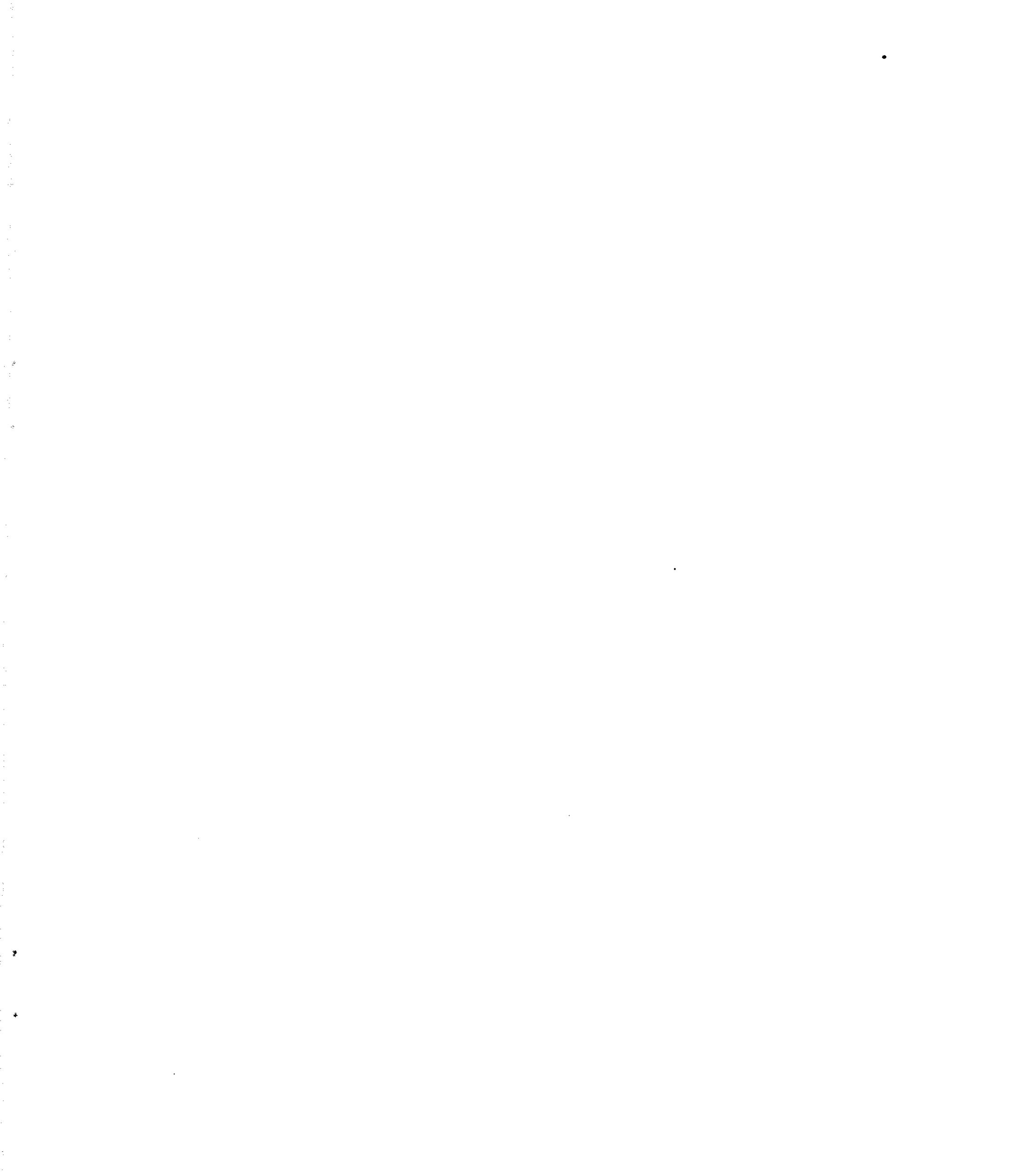
ومن ناحية أخرى يلاحظ أن نظم التعليم تتشابه في البلاد التي تتكلم لغة واحدة ؛ فنظام التعليم في بلجيكا يشبه إلى حد كبير نظام التعليم في فرنسا حيث إنه قد تأثر تأثراً كبيراً بفلسفة التعليم الفرنسي وأساليبه وتطبيقاته كما تتشابه نظم التعليم في النمسا وألمانيا وكذلك بين هولندا وألمانيا بسبب التشابه الكبير بين اللغتين الهولندية والألمانية ، كما تتشابه أيضاً نظم التعليم في البلاد العربية .

ووجود اختلافات في اللغة داخل البلد الواحد يفرض مشكلات خاصة بإدارة التعليم مما يحتم جعله لا مركزياً كما هو الحال في سويسرا كما قد يفرض أوضاعاً معينة في مناهج الدراسة وطرق إعداد المعلمين وغير ذلك من أوضاع بسبب ضرورة تعليم اللغات المختلفة التي يتكلم بها أهل هذا البلد الواحد .

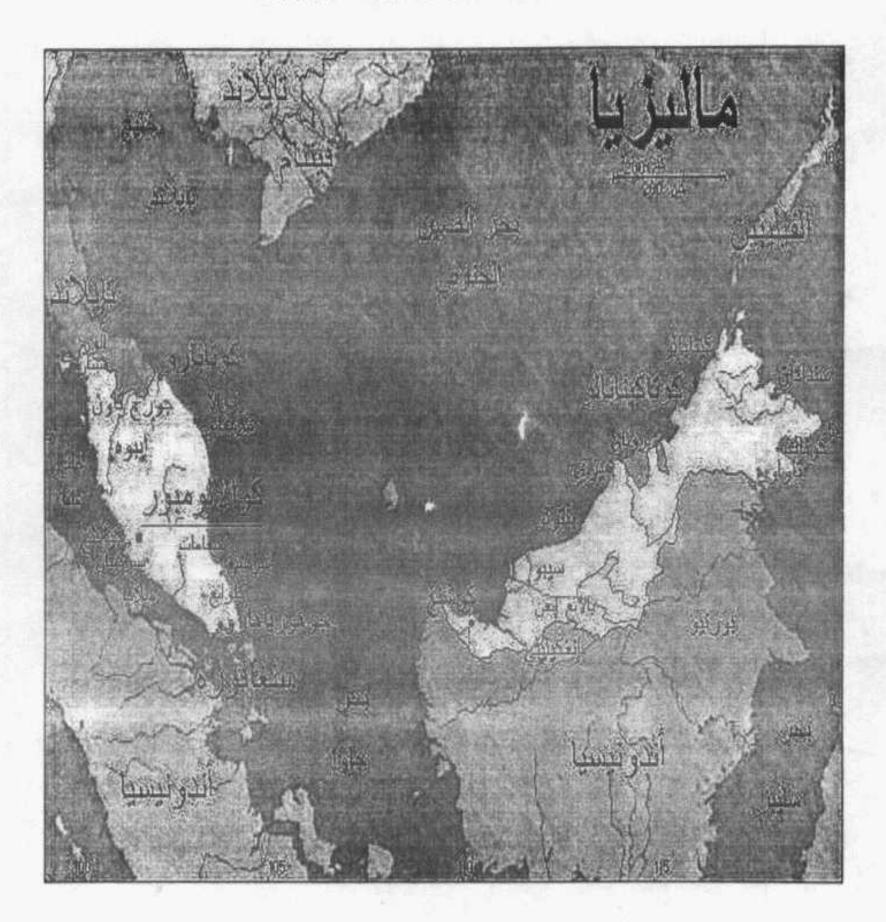


الفصل الثاني

التعليم فى ماليزيا



التعليم فى ماليزيا



الفصل الثاني

التعليم في ماليزيا

معلومات أساسية :

تبلغ المساحة الإجمالية لماليزيا ٣٢٩٧٥٨كم[٢] ، ويبلغ عدد السكان ٢٠ مليون و ٥٨١ ألف نسمة ، ويبلغ عدد الأميين الذين يبلغون من العمر خمسة عشر عاماً فأكثر حوالى ٢ مليون و ٤ آلاف نسمة مما يمثل ١٥,٥% من عدد السكان ، ويبلغ الإنفاق الحالى العام على التعليم حوالى ٤,٢% من إجمالى الناتج القومى ويمثل الإنفاق الحالى على التعليم بالنسبة لمستوى كل مرحلة تعليمية كما يلي :

فيما قبل المرحلة الابتدائية يبلغ ١,٢%

وفى المرحلة الابتدائية ٣١,٥%

وفى المرحلة الثانوية ٣٠,٦%

وفى التعليم العالى ٢٥,٥%

وتبلغ معدلات الالتحاق فى مراحل التعليم المختلفة نسبة كبيرة حيث تبلغ ١٠١% فى المرحلة الابتدائية و ٦٤% في المرحلة الثانوية .

المبادئ والأهداف العامة للتعليم في ماليزيا :

تسعى ماليزيا من خلال التعليم إلى تربية جيل من الأفراد متوازنين في بنائهم النفسي والروحي والفكري والعقلي والجسدي ، مع التأكيد على العقيدة السليمة والإيمان بالله تعالى ، كما تسعى ماليزيا إلى تربية مواطنين على مستوى عال من الأخلاق والمعرفة والكفاءة يشعرون بالمسئولية تجاه وطنهم ويسهمون في تحقيق التنمية لأسرهم ومجتمعهم ووطنهم .

وتسعى الأنشطة والبرامج التعليمية والتربوية المختلفة التي تقدمها ماليزيا إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- تزويد الطلاب بالمهارات العقلية والانفعالية والنفسحركية الأساسية وذلك بشكل متكامل لإعداد أفراد متوازنين نفسياً وعقلياً وجسدياً وروحياً وكذلك قادرين على القراءة والكتابة وظيفياً .

٢- خلق الضمير الوطني من خلال بث الأفكار العامة والقيم والولاء والانتماء في نفوس التلاميذ لتحقيق الوحدة الوطنية والهوية القومية في مجتمع متعدد الأعراق .

٣- إعداد القوى العاملة ذات المهارات المختلفة واللازمة لإحداث التنمية الاقتصادية والوطنية .

٤- غرس القيم الأخلاقية المحببة في نفوس التلاميذ وذلك لترقية شخصياتهم ولغرس التنمية الجمالية والإحساس بالمسئولية والنظام ، والعمل على تمكينهم من الإسهام بشكل فعال في بناء الوطن .

العوامل والقوى الثقافية وتأثيرها على التعليم في ماليزيا :-

تأثر التعليم في ماليزيا بالعديد من العوامل والقوى الثقافية التي أسهمت في ظهور النظام التعليمي الحالي بما هو عليه الآن ؛ فمن ناحية ***الموقع الجغرافي والمساحة*** تقع ماليزيا بشطريها الشرقي والغربي في جنوب شرق آسيا قرب خط الاستواء بين خطي عرض ١و٧ شمالاً وبين خطي طول ١٠٠ و ١١٩ شرقاً حيث تضم مساحة كبيرة من الأراضي على الطريق البحري من الهند إلى الصين وتتوسط المسافة بينهما ، تحيط بها البحار في معظم أراضيها حيث يبلغ طول ساحل ماليزيا ٣٠٠٠ ميل من المحيط الهندي إلى بحر الصين الجنوبي ، ويبلغ طول ساحل سراواك وصباح أي ماليزيا الشرقية حوالي ١٤٠٠ ميل .

ويمتاز جو ماليزيا عادة بأنه معتدل مع انخفاض درجة الحرارة في المرتفعات ، وكذلك فإن الماليزيين لا يعرفون فصل شتاء أو صيف ولكن تقسم الفصول عادة إلى قسمين فصل مطير وفصل جاف وتبلغ مساحة ماليزيا حو"ي

٣٢٩٧٤٩ كم[٢] وعاصمتها كوالالامبور ، وتتكون ماليزيا من ثلاثة عشر ولاية .

ومن ناحية *العوامل السكانية* تنبهت ماليزيا إلى أهمية معالجة المشكلة السكانية خوفاً من الزيادة المستمرة فاتجهت إلى التعليم ببرامجه ومناهجه ليكون القاعدة التى تحاول منها الانطلاق نحو ملء هذه الأزمة فنظرت إلى المناهج الدراسية أولاً حيث شكلت لجان خاصة لحصر الموضوعات الخاصة والمناسبة فى المناهج المختلفة وكيفية إدخال مفاهيم التربية السكانية الملائمة لهذه الموضوعات وقد تم ذلك فعلاً فى صفوف المرحلة الابتدائية من الرابع حتى السادس حيث تم تطعيم موضوعات التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية والعلوم والتربية الصحية بمعلومات ومفاهيم التربية السكانية كما جرى توسيع هذه التجربة تدريجياً حتى شملت صفوف المرحلة الثانوية .

ولم تكتف بذلك بل أدمجت مفاهيم التربية السكانية فى برامج تدريب وإعداد المعلمين بماليزيا حيث تمت مراجعة مناهج كليات التربية ومعاهد إعداد المعلمين وقد تم بالفعل تضمين بعض هذه المناهج بوحدات دراسية عن التربية السكانية ، وقد أعدت ماليزيا مشروعاً خاصاً لتدريب المعلمين على تدريس الوحدات الخاصة بالتربية السكانية بمختلف موضوعاتها .

ومن ناحية ***العامل اللغوي*** فإن اللغة الوطنية الرسمية فى ماليزيا هى اللغة الماليزية أو المالاوية وهى لغة التعليم فى المرحلة الأولى منذ سنه ١٩٦٧ ، وتكتب اللغة الماليزية بالحروف اللاتينية أو العربية وبها كثير من الكلمات العربية ولكن هناك لغات أخرى ولهجات محلية يستعملها السكان فى الأقاليم المختلفة فالشعب فى ماليزيا يتكون من أجناس مختلفة فهناك المالاويون والصينيون والهنود وغيرهم ؛ فالصينيون يتكلمون اللهجات الصينية السائدة والهنود يتكلمون اللغات التاميلية والهندوستانية وغيرها ويلاحظ استخدام اللغة الإنجليزية على نطاق واسع فى دائرة الحكومة والصناعة والتجارة ، كما أنها مادة إجبارية فى مدارس ماليزيا ، وأصبحت اللغة الماليزية هى اللغة التعليمية فى مراحل التعليم العام جميعها مع بقاء اللغة الإنجليزية كلغة ثانية .

ومن ناحية ***العوامل الاجتماعية*** فقد كان المجتمع فى ماليزيا أثناء فترة الاحتلال مزيجاً من عناصر مختلفة وأجناس متباينة وكان المستعمر يبث بين هذه الأجناس المختلفة نار الشقاق والخلاف ومن ثم كان المجتمع الماليزى مفككاً مختلف الطبقات متفاوتاً تفاوتاً واضحاً فى الدخول ، متعدد الميول والرغبات متغاير التقاليد والعادات ، فكان المستعمر هو المتربع على قمة الهرم الاجتماعى بينما الفلاحون والعمال وهم يمثلون القاعدة العريضة من المواطنين يعيشون حياة الفقر باستثناء عدد قليل جداً من التجار حيث كانوا يعيشون بين القمة والقاعدة .

أما طبقة الموطنين فكانوا لا يتولون إلا المناصب السفلى ولأن الوظائف العليا كانت قاصرة على الإنجليز ظل هذا الوضع الاجتماعى مسيطراً على البلاد حتى جاء الاستقلال ليفتح باب الوظائف العليا أمام الجميع ليخلق نوعاً من العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجميع سواء فى فرص الالتحاق بالتعليم أو الترقى للوظائف العليا .

ومن ناحية ***العامل الدينى*** فما من شك فى أن النظم التربوية وفلسفاتها وطرقها تتأثر تأثراً شديداً بالنظم والمعتقدات الدينية السائدة ، وإذا كان الإسلام هو الدين الرسمى لدولة ماليزيا إلا أن اختلاف نوعيات البشر داخل ماليزيا يخلق نوعاً من تعدد الديانات ؛ فالدين السائد بين الصينيين هو البونية والطاوية وبين الهنود الديانة الهندوسية ، هذا بجانب وجود أقلية مسيحية ، وقد نص الدستور على أن حرية العبادة مكفولة للجميع .

وحيث إن الإسلام هو الدين الرسمى للدولة فإن حاكم الدولة له رئاسته الدينية لها ويوجد فى كل ولاية مجلس للشئون الدينية يدلى برأيه لحكومة الولاية ، أما المراسم والشئون الإسلامية واحتفالاتها التى تطبق على البلاد كلها فيحددها المجلس الوطنى للشئون الإسلامية .

ومن استعراض ***التاريخ السياسى*** لماليزيا يلاحظ أن الدولة المالاوية تمتعت بالحرية والاستقلال من القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلادى إلى أن طمع

البرتغاليون في ميناء ملقة لشهرته وأهميته ، فجهزوا أسطولا ضخما واحتلوا ملقة في عام ١٦١١ ، ولكن في سنه ١٦٤٠ استطاع المالاويون طرد المستعمر البرتغالي من ملقة غير أن الهولنديين بمكرهم وخديعتهم استولوا على ملقة وبدأ المالاويون في محاربتهم .

وفي عام ١٩٢٥ سلم الهولنديون ملقة إلى الإنجليز ومنذ هذا التاريخ بدأ المستعمر الإنجليزي يستولى على أجزاء أخرى من الدولة المالاوية إلى أن تمت له السيطرة الكاملة عليها ، وبدأوا يكبحون جماح المقاومة في الشعب ويفتحون باب الملايو على مصراعيه للأجانب بحجة تشغيل الأيدى العاملة وبدأ المالاويون في إنشاء عدد من الجمعيات للدعوى إلى مناهضة السياسة الإنجليزية .

وفي عام ١٩٤٣ تم إخراج الإنجليز ليعودوا مرة أخرى إلى الملايو في عام ١٩٤٥ وفي ظل الاحتلال الإنجليزى صارت مقاليد البلاد كلها في يد الإنجليز واتسم حكمهم بالظلم والقسوة وقسمت الولايات إدارياً إلى ثلاثة أقسام:

- الأول منها سمي بمستعمرة المضايق البريطانية .
- والقسم الثاني سمي بدولة الملايو المتحدة وكانت لها حكومة مركزية اتحادية تحت الإشراف البريطاني .
- والقسم الثالث أطلق عليه دول غير اتحادية .

وكانت جميع الولايات تحت الحماية الإنجليزية ولكل ولاية منها مستشار إنجليزى فى يديه جميع خيوط إدارة البلاد؛ فهو الذى يعين كبار الموظفين ويعزلهم وهو الذى يوقع المعاهدات والاتفاقيات ويعقد المجالس .

ولم يخضع الشعب المالاوى لهذا الاستعمار حتى لاحت له فرصة أرسل فيها وفداً فى عام ١٩٥٦ إلى لندن للتفاوض مع الحكومة البريطانية بشأن الاستقلال ، وتم الاتفاق على الاستقلال الذى تم فى مرحلتين :

- **الأولى** : تسمى مرحلة الاستقلال الذاتى فى عام ١٩٥٦ .
- **والثانية** : هى الاستقلال التام بدءا من أغسطس ١٩٥٧ ، ومنذ ذلك التاريخ والبلاد حرة مستقلة .

وبشكل عام فإن ماليزيا دولة اتحادية فيدرالية نظامها السياسى ديموقراطى يرأسها الملك وهو الرئيس الأعلى للبلاد وهو ملك دستورى نتيجة مؤتمر حكام الولايات ، ويتولى مهام منصبه لمدة خمس سنوات وللبلاد دستور دائم وهو القانون الأعلى البلاد ويجوز للبرلمان تعديل الدستور وتتمثل السلطة التشريعية فى البرلمان الماليزى الذى يتكون من مجلس النواب ومجلس الشيوخ وللملك وحده حق تعطيل البرلمان وحله .

وتتمثل السلطة التنفيذية فى مجلس الوزراء الذى يعين من قبل الملك ليقوم بتنفيذ سياسة الحكومة ، ويتكون اتحاد

ماليزيا من ثلاث عشرة ولاية مقسمة إلى قسم شرقى وآخر غربى يشمل القسم الغربى إحدى عشر ولاية ، وأما القسم الشرقى فيشمل ولاية صباح وساراواك وقد تم اتحاد هذه الولايات عام ١٩٦٣ مؤلفاً دولة اتحاد ماليزيا.

ويعتمد ***الاقتصاد الماليزى*** على الزراعة والصناعة وصيد الأسماك ؛ فماليزيا من أهم دول آسيا إنتاجا للقصدير حيث تمتد منطقة القصدير فى ماليزيا من الشمال إلى الجنوب كما اكتشف النفط فى بعض ولايات ماليزيا فصار مصدراً رئيساً من مصادر دخل الفرد وتنتج ماليزيا من البترول الخام حوالى ١٤ ونصف مليون طن سنوياً ، ويلعب الصيد دوراً مهماً فى الاقتصاد الماليزى حيث إن المناطق الساحلية تعتمد عليه كسلعة غذائية أساسية .

ويعتمد الاقتصاد الماليزى اعتماداً كبيراً على الزراعة ويعتبر المطاط زراعةً وصناعةً السلعة الاقتصادية الأولى والعمود الفقرى للاقتصاد الماليزى كسلعة فهو يسهم بحوالى ٣٠ % من قيمة الصادرات وحوالى ١٥% من المجموع الإنتاجى الكلى ، والأرز هو المحصول الثانى ويزرع بكثرة فى السهول القريبة من شمال شبه جزيرة الملايو فى ولايتى صباح وساراواك ، ويعتبر الأرز هو الغذاء الرئيس للسكان ، وتعتبر زراعة جوز الهند المصدر الزراعى الثالث فى البلاد، وفضلاً عن ذلك فماليزيا تشتهر بزراعات أخرى مثل زراعة الشاى والبن والبهارات والأناناس وغيرها .

وقد حددت ماليزيا سنه ٢٠٢٠ موعداً لتصبح دولة متقدمة وبدأت بالفعل في هذا ويتحقق حالياً معدل تقدم سنوى ضخم ، وبدأت البلاد تشجع بعض الصناعات وتصبح الركيزة الأساسية للاقتصاد الماليزى .

الأولويات والاهتمامات التربوية الحالية :-

منذ أن استقلت ماليزيا عام ١٩٥٧ أصبح التعليم جزءاً لا يتجزأ من السياسة التنموية التى تنتهجها الحكومة ، لذلك تعرض قطاع التعليم لتغيرات وعمليات تطوير مستمرة ودائمة عبر تلك السنوات .

وفى خلال السنوات الثلاثين الماضية قامت الدولة بجهود كبيرة جداً من أجل توحيد جميع فئات المجتمع وكانت أداتها فى ذلك النظام التعليمى الموحد بما فيه من منهج وطنى والتأكيد على استخدام اللغة القومية باعتبارها أداة التدريس والاتصال ، وشهدت تلك الفترة تزايداً كبيراً فى معدلات الالتحاق فى مختلف المراحل التعليمية.

ومن أجل إحداث الجودة فى العملية التعليمية قامت الحكومة الماليزية بإجراء العديد من الإصلاحات فى المناهج مع العمل على زيادة استخدام تكنولوجيا التعليم كما اتخذت العديد من الإجراءات من أجل إحداث الفعالية والكفاءة فى النظام الإداري للتعليم وتضمن ذلك الاهتمام بعملية التعليم داخل الصف والجوانب الإدارية المختلفة فى النظام التعليمى وكذلك الاهتمام بالمعلم ، ويتوقع إجراء المزيد من

الإصلاحات وعمليات التطوير في نظام التعليم والتدريب في ماليزيا وذلك لتحقيق العديد من الأهداف والتي من أهمها ضمان إحداث الجودة في التعليم والتدريب لكل المواطنين الماليزيين وتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لجعل ماليزيا دولة متقدمة بحلول عام ٢٠٢٠ .

ولإحداث التطوير المنشود في العملية التعليمية في ماليزيا قامت الدولة بالعديد من الإجراءات منها :

١- زيادة قدرة المؤسسات القائمة وإنشاء مؤسسات جديدة خصوصاً في المجالات العملية والهندسية والتقنية .

٢- تدعيم العملية التعليمية عن طريق إعداد المعلمين المؤهلين ذوي الخبرة بالإضافة إلى الاستفادة من التقنيات التعليمية الحديثة وأجهزة الحاسب الآلي لتحسين جودة التعليم بشكل عام .

٣- تحسين الإدارة وتطبيق برامج التدريب والتعليم عن طريق تعزيز القدرات الإدارية بالإضافة إلى تدعيم نظم التقويم والمراقبة .

٤- التوسع في تقديم التسهيلات التعليمية والتربوية المختلفة ذلك لإعداد قوى عاملة مدربة ومحترفة من أجل تحسين العملية الإدارية بشكل عام .

٥- تدعيم البحوث والتنمية في مؤسسات التعليم العالي القائمة بالإضافة إلى تشجيع التعاون بين المؤسسات البحثية سواء في الداخل أو في الخارج .

٦ تقديم الحوافر المناسبة وذلك لتشجيع الالتحاق بالمجالات العلمية .

٧- تحسين التسهيلات التعليمية في المناطق الريفية وتقليل معدلات التسرب وتحسين مستوى الأداء لأطفال الريف.

٨- غرس القيم الإيجابية والاتجاهات السليمة بالإضافة إلى تشجيع التلاميذ على المبادرة والتواصل والمهارات التحليلية وتحسين أداء المعلمين عن طريق المراجعة الدائمة وإجراء البرامج التدريبية المختلفة لهم ، وتقديم الحوافز والمكافآت للمتميزين من هؤلاء المعلمين .

٩- تشجيع المعلمين المتقاعدين على إعادة توظيفهم وعملهم مرة أخرى وذلك لسد العجز في بعض المواد الدراسية.

١٠- التأكيد على استخدام لغة الملايو وهي اللغة الوطنية كوسيط أساسي في التدريس في جميع المدارس والمؤسسات سواء التعليم ما قبل الجامعي أو التعليم العالي مع الاهتمام في الوقت نفسه بتعلم اللغة الإنجليزية .

١١- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجالات التعليمية والتدريبية .

وقد قامت الدولة بإجراء العديد من الإصلاحات في المجالات الرئيسة المتعلقة بالعملية التعليمية في ماليزيا وهي

إصلاحات فى التشريعات التربوية وإقامة المجتمع التكنولوجي وإثراء وتنويع المنهج وإصلاحات فى التعليم العالى وإصلاحات أخرى فى إعداد المعلمين بالإضافة إلى إحداث تغييرات تنظيمية .

وتشمل الإصلاحات التشريعية فى مجال التعليم إصدار مجموعة من القوانين منها ما يلى :

١- قانون التعليم لعام ١٩٩٦ .

٢- القانون المتعلق بمؤسسات التعليم العالى الخاصة لعام ١٩٩٦ .

٣- القانون المتعلق بالمجلس القومى لمؤسسات التعليم العالى لسنة ١٩٩٦ .

٤- قانون هيئة التأهيل القومية .

٥- قانون الجامعات والكليات الجامعية .

٦- القانون المتعلق بالهيئة القومية للتعليم العالى .

ولإقامة المجتمع التكنولوجى قامت الدولة بمجموعة من الإجراءات منها ما يلى :

١- التأكيد على محو الأمية الحاسبية ؛ أى نشر تعليم الحاسب الآلى فى جميع المستويات والأعمار .

٢- ترقية المدارس المهنية حتى تصبح مدارس تقنية .

٣- تطوير مراكز المصادر الإلكترونية .

٤- الاهتمام بنشر الإنترنت والوسائط المتعددة .

٥- تطوير ما يعرف بالمدارس الذكية Smart Schools.

٦- إدخال برامج التعلم بمساعدة الكمبيوتر باللغة الماليزية.

٧- التأكيد والاهتمام بمقررات العلوم والتكنولوجيا .

وفيما يتعلق بتنويع وإثراء المنهج التربوى فى ماليزيا قامت الدولة بما يلى :

١- إدخال منهج العلوم فى المدارس الابتدائية .

٢- التأكيد على تدريس القيم من خلال المناهج المختلفة .

٣- تضمين المهارات الإبداعية ومهارة التفكير الناقد .

٤- تدعيم إتقان اللغات المتعددة .

٥- مراجعة مناهج التعليم الفنى..

٦- التأكيد على مبدأ التعلم مدى الحياة .

٧- تبنى ما يعرف بالجدول الدراسى المرن. flexible timetable.

٨- تعزيز التقييم المدرسى .

٩- تقييم العناصر العملية والتطبيقية

١٠- الاهتمام بالتعليم الإسلامى .

وقد شملت الإصلاحات المتعلقة بالتعليم العالى ما يلى:

١- إنشاء الجامعات الخاصة .

٢- التشجيع على إقامة فروع للجامعات الأجنبية بماليزيا.

٣- تشجيع برامج التوأمة بين الجامعات الماليزية والجامعات الأجنبية .

٤- زيادة قدرة الجامعات القائمة .

٥- تقديم مقررات علمية وتكنولوجية جديدة .

٦- تشجيع التعاون والتكامل بين الجامعات الماليزية .

٧- إنشاء مراكز للتفوق والامتياز التربوى والتعليمى .

٨- تشجيع التعليم عن بعد .

٩- زيادة مشاركة القطاع الخاص .

أما فيما يتعلق بإعداد المعلم فقد قامت الدولة بما يلى :

١- رفع مستوى المؤهلات التى يتطلبها العمل بمهنة التدريس .

٢- توفير فرص التنمية المهنية من خلال تقديم برامج تدريبية أثناء الخدمة محلياً وفى الخارج .

٣- التأكيد على محو الأمية الحاسبية ونشر تعلم مهارات الحاسب .

٤- إدخال مفهوم الجودة الشاملة وما يعرف بالأيزو ٩٠٠٠ فى المدارس المختلفة .

٥ - إكمال التعليم الابتدائي المدرسي فيما بين ٥ : ٧ سنوات.

٦- تطوير النظام المعلوماتي في الإدارة التعليمية .

٧- إنشاء شبكة المعلومات الداخلية الخاصة بوزارة التعليم.

إدارة النظام التعليمي في ماليزيا :

تطورت الإدارة التعليمية في ماليزيا منذ حصولها على الاستقلال حتى الآن حيث مرت بعدة مراحل صاحبتها تغيرات في الهياكل التنظيمية لإدارة التعليم وكانت آخر هذه التغيرات ما حدث عام ١٩٧٦ وهو ما يعمل بموجبه حتى الوقت الحاضر ؛ فعلى المستوى القومي تتولى وزارة التعليم بماليزيا الإشراف على شئون التربية والتعليم على المستوى العام أو المركزي .

أما على المستوى الإقليمي أو مستوى الولايات فكل ولاية في ماليزيا لها إدارة تعليمية تشرف على شئون التعليم بها ، أما في ولاية صباح وسراواك شرقي ماليزيا فإنها تترك للهيئات الدينية والسلطات المحلية متابعة الإشراف على النواحي التعليمية بهاتين الولايتين بما يتفق وظروف كل منهما .

ويعني ذلك أن هناك أربعة مستويات للإدارة داخل وزارة التعليم في ماليزيا وهي على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى الولاية وعلى مستوى المقاطعة وعلى مستوى المدرسة ، والمقاطعات التعليمية في ماليزيا ليس لها صلة

بالمقاطعات الإدارية لأنها تقوم أو يتم إنشاؤها على أساس الاحتياجات التعليمية وليس علي أساس الاحتياجات الإدارية .

وعلى المستوى الفيدرالى تقوم وزارة التعليم فى ماليزيا بترجمة السياسة التعليمية القومية إلى خطط تعليمية وبرامج ومشروعات تتوافق مع الطموحات الوطنية والأهداف القومية ، كما تضع الخطوط العريضة لتطبيق وإدارة البرامج التعليمية والتربوية المختلفة ، وتقوم عملية اتخاذ القرارات على المستوى الوطنى على أساس نظام اللجان فهناك مجموعة كبيرة من اللجان المختلفة التى تقوم بعملية التخطيط واتخاذ القرار وهناك إدارة تعليمية State Education Department فى كل ولاية من ولايات ماليزيا ويرأس تلك الإدارة مدير يكون مسئولاً عن تطبيق البرامج والمشروعات والأنشطة التعليمية فى الولاية .

- **وتقوم هذه الإدارة بمجموعة من الوظائف الإدارية منها:**

- تنظيم وتنسيق العملية الإدارية فى مدارس تلك الولاية فيما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس ومختلف العاملين وعملية التمويل وغيرها .
- الإشراف على البرامج التربوية .
- صياغة وتطبيق خطط التنمية التعليمية بالولاية .
- تقديم تقارير بانتظام للوزارة بشأن تطبيق السياسة التعليمية الوطنية فى ولايتهم .

بنية النظام التعليمى فى ماليزيا :

التعليم ما قبل المدرسة :

لا يعد التعليم ما قبل المدرسة او ما يعرف برياض الأطفال جزءاً من النظام التعليمى الرسمى ، ويقدم هذا النوع من التعليم عن طريق مجموعة مختلفة من المؤسسات الحكومية والهيئات الخاصة والمنظمات التطوعية وذلك للأطفال بين الرابعة والسادسة من العمر ولكن تخضع جميع مؤسسات رياض الأطفال للإشراف من قبل وزارة التعليم .

التعليم الابتدائى :

يمتد التعليم الابتدائى فى ماليزيا لمدة ست سنوات ولكن يلاحظ أنه يمكن إكمال هذه المرحلة من ٥ سنوات إلى ٧ سنوات ويلتحق بهذا التعلنيم الأطفال فى سن السادسة ، والتعليم فى المرحلة الابتدائية فى ماليزيا مجانى ولكنه ليس إلزامياً .

التعليم الثانوى :

يتكون التعليم الثانوى فى ماليزيا من حلقتين :

- التعليم الثانوى الأدنى أو التعليم الإعدادى Lower Secondary School ويمتد مدة ثلاث سنوات (ولكنه يمتد أربع سنوات بالنسبة للتلاميذ الصينيين والتاميل) وذلك حيث يضاف إليهم عام حتى يساعدهم على

اكتساب إتقان اللغة الماليزية حيث إنها لغة التدريس فى المدارس الثانوية.

- وعند إتمام برنامج الدراسة لمدة ثلاث سنوات فى المدرسة الإعدادية يتقدم الطلاب للامتحان النهائى الذى يؤهلهم إلى الالتحاق بالمدرسة الثانوية العليا Upper Secondary School والتى مدتها عامان ، وتقدمها مجموعة من المدارس الأكاديمية والفنية والمهنية والدينية .

التعليم بعد المرحلة الثانوية :

Post Secondary education:

يعد هذا النوع من التعليم الطلاب للحصول على شهادة المدارس العليا الماليزية ، ويقدم هذا النوع من التعليم مجموعة من المقررات التى على الطلاب الراغبين فى الالتحاق بالجامعات دراستها لمدة عامين ، وبعد النجاح فى تلك المدارس يكون خريجوها مؤهلين للالتحاق بالتعليم الجامعى .

التعليم العالى:

يتضمن التعليم العالى فى ماليزيا مجموعة من المؤسسات منها الجامعات والكليات وما يعرف بال (Poly-techniques) وتتراوح مدة الدراسة فى هذا النوع من التعليم ما بين ثلاث إلى أربع سنوات .

وبشكل عام يبدأ العام الدراسي الرسمي في ماليزيا ابتداء من الأول من يناير وحتى الأسبوع الثالث من نوفمبر ويصل الحد الأدنى من أيام الدراسة على مدار العام إلى ١٩٠ يوماً .

تمويل التعليم :

تعتبر الدولة ملزمة بإنشاء المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربوية ، والتعليم بالمجان في جميع مراحل التعليم الأولي ومن أجل ذلك تتكاتف كل المؤسسات والوزارات والهيئات الموجودة في ماليزيا من أجل النهوض بالتعليم وتشارك كل جهة في تمويل التعليم بما تستطيع بالإضافة إلى بعض المساعدات الخارجية التي تتلقاها ماليزيا من بعض الدول والمنظمات الدولية .

ويعد التعليم في ماليزيا مسألة فيدرالية ولذلك فإنه إحدى مسئوليات الحكومة الفيدرالية ولهذا السبب فإن التعليم يعد أحد بنود الإنفاق العام في ماليزيا ، وبدأت الدولة تزيد من المخصصات المالية الخاصة بالتعليم حيث تدرك أهميته الجوهرية لإحداث التنمية الاقتصادية .

وتؤمن ماليزيا بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لذلك فهي تقدم الخدمات التعليمية للجميع ، وبالنسبة للطلبة غير القادرين اقتصادياً على مواصلة تعليمهم تقدم الدولة لهم العديد من المساعدات التي تتمثل في منح دراسية لإكمال دراستهم بالتعليم الجامعي سواء في الجامعات الماليزية أو في بعض

الدول الأجنبية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا واليابان ومنها مصر أيضاً .

وتتلقى ماليزيا العديد من المساعدات الخارجية للتعليم والتدريب وذلك فى شكل مساعدات فنية وبرامج استثمارية ، وتأتى هذه المساعدات من مؤسسات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومنظمة اليونسيف ومنظمة اليونسكو وكذلك بعض الدول مثل أستراليا وكندا واليابان والمملكة المتحدة .

وبالنسبة للقطاع الخاص والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية فإن إسهامها فى عملية تمويل التعليم يعد ضئيلاً خصوصاً فى المستويات الدنيا من التعليم وتتركز إسهاماتها فى التعليم الجامعى والعالى ، ولذلك فإن الحكومة تسعى إلى تشجيع المشاركة من قبل القطاع الخاص والمنظمات الأهلية وذلك للمشاركة فى التمويل التعليمى لتخفيف العبء عن كاهل الحكومة فى إنشاء بعض عناصر البنية الأساسية الخاصة بالتقدم التكنولوجى فى التعليم العالى .

العملية التعليمية :

التعليم قبل الابتدائى:

يعد التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة فى ماليزيا مجانياً وتوفره العديد من الهيئات الحكومية والهيئات الخاصة والمنظمات التطوعية ، وفى عام ١٩٩٦ وصلت نسبة الأطفال الذين التحقوا برياض الأطفال إلى ٧٠% من بين

جميع التلاميذ الذين التحقوا بالعام الأول في المدرسة الابتدائية.

ويلتحق أطفال ماليزيا برياض الأطفال في سن الرابعة إلي السادسة وقد جعل قانون التعليم لعام ١٩٩٦ مرحلة التعليم ما قبل المدرسة جزءاً من نظام التعليم الوطني وتلتزم جميع رياض الأطفال في ماليزيا بتدريس الخطوط العريضة للمناهج التي تقدمها لهم وزارة التعليم .

ويتسم هذا المنهج بأنه يتناسب مع المرحلة السنية لهؤلاء الأطفال ويتوافق مع مرحلة نموهم واهتماماتهم واحتياجاتهم ، ويتميز أيضاً هذا المنهج بأنه ديناميكي ويركز على الطفل ويتناسب مع الفئات المختلفة من الأجناس التي قد تتواجد في الصف الواحد وتتمثل أهداف منهج التعليم ما قبل المدرسة في فهم سمات وخصائص الأطفال وربطهم ببيئتهم المحلية ، مع تعزيز الصلة بين البيئة المدرسية والبيئة المنزلية .

وتتمثل الأهداف العامة للتعليم ما قبل المدرسة في تمكين الأطفال من تحقيق ما يلي :

١- تنمية حبهم لوطنهم .

٢- اتباع التعاليم الإسلامية في الحياة .

٣- ممارسة القيم النبيلة .

٤- احترام اللغة الوطنية واستخدامها .

٥- استخدام اللغة الإنجليزية كلغة ثانية .

٦- تنمية اللغة باعتبارها أداة الاتصال .

٧- النمو بدنياً مع ممارسة العادات الصحية السليمة .

٨- تنمية احترام الذات وتقديرها .

٩- تشجيع حب الاستطلاع والإبداع وتذوق الجمال وتقديره .

ولتحقيق الأهداف السابقة تقدم رياض الأطفال مجموعة من المجالات التعليمية للتلاميذ وهى : تعليم المواطنة والدراسات الإسلامية والتربية الخلقية واستخدام اللغة الوطنية وتعليم الإنجليزية وتنمية اللغة والتنمية البدنية والتنمية الاجتماعية الانفعالية والتنمية المعرفية والتنمية الإبداعية والجمالية .

وبشكل عام تصل ساعات التدريس فى رياض الأطفال إلى ثلاث ساعات ونصف لكل يوم وتمتد الدراسة فى الأسبوع لمدة خمسة أيام .

التعليم الابتدائى:

يهدف التعليم الابتدائى إلى ضمان التنمية الشاملة والمتوازنة والمتكاملة لقدرات الطفل والتى تتضمن الجوانب العقلية والروحية والانفعالية والبدنية ، ولذلك يسعى التعليم الابتدائى إلى تمكين الأطفال مما يلى :

١- إجادة اللغة الماليزية باعتبارها اللغة الوطنية واللغة الرسمية للبلاد .

٢- إجادة المهارات الأساسية للغة وهى الاستماع والتحدث والقراءة والكتابة .

٣- إجادة المهارات الحسابية واستخدامها فى حياتهم اليومية .

٤- إجادة المهارات الدراسية .

٥- تعلم اللغة الإنجليزية كلغة ثانية .

٦- السعى إلى المعرفة واكتسابها .

٧- تنمية السمات القيادية والثقة بالنفس .

٨- الحساسية نحو البيئة والاهتمام بها .

٩- إجادة المهارات العلمية والتقنية .

١٠- الاهتمام بالأعمال الخيرية وتقديرها والمشاركة فيها مع الاهتمام بالأنشطة الثقافية والترفيهية المتوافقة مع الثقافة الوطنية .

١١- العناية بصحة الفرد ولياقته البدنية .

١٢- اكتساب مهارات تلاوة وحفظ وفهم آيات القرآن الكريم .

١٣- التأكيد على أسس العقيدة والإيمان بالله وأداء العبادات .

١٤- تدعيم القيم الوطنية .

١٥- تنمية المواهب وتشجيع الإبداع .

١٦- حسن الخلق والتحلى بالقيم النبيلة .

وهناك نوعان من المدارس الابتدائية الماليزية ؛ الأولى وتقدم للطلاب الماليزيين ، وتكون لغة الدراسة بها اللغة الماليزية ، والنوع الآخر من المدارس مدارس تقدم للطلاب الصينيين والتاميل ، حيث يتم التدريس فيها بلغاتهم الأصلية مع اعتبار اللغة الماليزية مادة إجبارية أيضاً ،وتدرس اللغة الإنجليزية فى جميع المدارس كلغة ثانية وينتقل التلاميذ آلياً بين صفوف تلك المرحلة من الصف الأول وحتى الصف السادس مع إجراء عملية التقييم المدرسى بشكل دائم .

ورغم أن مدة الدراسة بالمرحلة الابتدائية ست سنوات من الناحية الرسمية يستطيع بعض الطلاب أن يكملوا دراستهم فى خمس سنوات فقط كما يمكن لبعض الطلاب الآخرين أن يستمر بقاؤهم بتلك المدرسة إلى سبع سنوات ، وعند إتمام الدراسة بالمرحلة الابتدائية يتقدم التلاميذ إلى امتحان عام يسمى الامتحان التحصيلى للمدرسة الابتدائية ،ويعد معدل التسرب فى المرحلة الابتدائية لا يكاد ذكر حيث يصل إلى ٠,٦% .

وقد أدى تعميم التعليم الابتدائى لجميع أطفال ماليزيا إلى زيادة الضغوط على المدارس القائمة بالفعل مما أجـ وزارة التعليم فى ماليزيا إلى جعل الدراسة تتم على فترتين

فترة صباحية وفترة مسائية ، وقد وصلت نسبة المدارس التى بها فترتان إلى ١٦,٥% فى عام ١٩٩٦ ، ويبلغ متوسط الكثافة الطلابية فى الفصل فى المدرسة الابتدائية ٣٢,٨ تلميذاً ونسبة المعلم إلي التلاميذ هى معلم واحد لكل عشرين تلميذاً.

وبالنسبة لعملية التقويم فى المرحلة الابتدائية هناك نوعان من التقويم :

- **النوع الأول يعرف بامتحان تقييم المدرسة الابتدائية ، ويركز هذا النوع من التقويم على** الجوانب المعرفية مؤكداً على المهارات الأساسية فى الكتابة والقراءة والحساب ، والمواد التى يتم تقييمها هنا هى اللغة الماليزية والإنجليزية والعلوم والرياضيات ، وبالإضافة إلى تلك المواد ينبغى على الطلاب الماليزيين أن يخضعوا لتقييم فى التربية الدينية وتشكل النتيجة جزءاً من تقييمهم النهائى .
- **ويعرف النوع الثانى من التقييم بتقييم المستوى الأول** Level one assessment ، ويعد هذا التقييم هو اختبار استعدادى أو اختبار أهلية وهو يمكن وزارة التعليم من انتقاء تلاميذ الصف الثالث الذين يجيدون المعرفة والمهارات الأساسية والذين لديهم قدرة عالية على التعلم كى ينتقلوا مباشرة إلى

الصف الخامس ويتم اختبار قدرات التلاميذ وإمكاناتهم فى المهارات اللفظية والكمية والتفكيرية

وبالإضافة إلى هذين النوعين من التقويم هناك التقييم المدرسى ويتم تطبيقه خلال العام الدراسى وفي أثناء عملية التعليم والتعلم من أجل تقييم تقدم التلاميذ فى الجوانب المعرفية والانفعالية والمهارية ويتم هذا التقييم من خلال العام الدراسى وأثناء عملية التعليم والتعلم من أجل تقييم تقدم التلاميذ فى الجوانب المعرفية والانفعالية والمهارية ويتم هذا التقييم من خلال الملاحظة والأداء الشفهى والكتابى للتلاميذ .

التعليم الثانوى:

يتميز التعليم فى هذه المرحلة بأنه عام فى طبيعته وينقسم إلى حلقتين ؛ الحلقة الأولى التعليم الإعدادى ويمثل الصفوف من الأول إلى الثالث ، والتعليم الثانوى الأعلى Upper Secondary ويمثل الصفوف من الرابع حتى الخامس ، ويلتحق التلاميذ الذين تخرجوا من المدرسة الابتدائية الوطنية بالصف الأول بينما يتعين على التلاميذ المتخرجين من مدارس التاميل والمدارس الصينية أن يدرسوا عاماً إضافياً قبل التحاقهم بالصف الأول حيث يهدف هذا العام إلى تمكينهم من إجادة اللغة الماليزية التى يتم التدريس بها فى المدارس الثانوية .

وتهدف المدرسة الثانوية إلى تمكين الطلاب من تحقيق ما يلى :

١- زيادة إتقانهم للغة حتى يمكن التواصل بشكل فعال مع التركيز على إتقان اللغة الماليزية باعتبارها اللغة الرسمية لاكتساب المعرفة ولتحقيق الوحدة الوطنية .

٢- تنمية قدراتهم العقلية من حيث التفكير الناقد والتفكير الإبداعى والعقلانى .

٣- اكتساب المعرفة وتنمية المهارات المختلفة واستخدامها فى حياتهم اليومية .

٤- مسايرة التقدم التكنولوجى والتسارع فى جوانب المعرفة المختلفة .

٥- زيادة قدراتهم وإمكاناتهم على تحسين أنفسهم ومجتمعهم .

٦- تنمية ثقتهم بأنفسهم وقدرتهم على مواجهة تحديات الحياة .

٧- الفهم والوعى التام بتاريخ بلادهم وبالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى مرت بها البلاد.

٨- الوعى بأهمية صحة الفرد والمحافظة عليها .

٩- الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها مع الاهتمام بالقيم الجمالية .

١٠- اكتساب القيم الأخلاقية وممارستها .

١١- حب المعرفة والرغبة الدائمة في زيادتها وتنميتها .

١٢- تنمية الإحساس العميق بالمسئولية والاستعداد بالتضحية فى سبيل الدين والوطن .

ويقدم التعليم الماليزى منهجاً عاماً لجميع الطلاب فى المدارس الثانوية وذلك دون إهمال لبعض الفروق الثقافية والعرقية فى البلاد ويسعى المنهج إلى تحقيق مجموعة من المبادئ منها :

١- استمرارية التعليم من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية واكتساب المهارات الأساسية .

٢- تقديم تعليم عام لجميع الطلاب .

٣- تكامل الجوانب العقلية والروحية والانفعالية والبدنية للطلاب داخل المنهج .

٤- التأكيد على القيم .

٥- الاستخدام المتزايد للغة الماليزية فى التدريس .

٦- التعليم مدى الحياة .

وكما تم توضيحه من قبل يتعين على الطلاب الصينيين والتاميل أن يدرسوا لمدة عام قبل التحاقهم بالمدرسة الثانوية والهدف من ذلك يتمثل فيما يلى :

- تمكين الطلاب من إجادة اللغة الماليزية حتى يستطيعوا مواصلة دراستهم بالمدرسة الثانوية .

- تمكين الطلاب من التواصل بشكل فعال باستخدام اللغة الماليزية .
- غرس روح المواطنة بين الطلاب .
- بث قيم المجتمع الماليزى .

ومن أجل تحقيق ذلك يتم تدريس المواد التالية :

- اللغة الماليزية واللغة الإنجليزية واللغة الصينية ولغة التاميل والاستخدام العلمى للغة الماليزية والاستخدام المادى للغة الماليزية والتربية الصحية والبدنية والتربية الفنية .

- ويدرس الطلاب فى المدرسة الثانوية الدنيا الإعدادية عدداً من المواد الإجبارية وهى اللغة الماليزية واللغة الإنجليزية والرياضيات ودراسة الدين الإسلامى والعلوم والمهارات الحياتية والجغرافيا والتاريخ والتربية الأخلاقية والتربية البدنية والتربية الصحية والتربية الفنية.

كما يتعين علي الطالب أن يدرس مجموعة من المواد الاختيارية التى تقع فى أربع مجموعات وهى :

- الإنسانيات
- والمواد الفنية والمهنية
- **والعلوم**
- **والدراسات الإسلامية .**

وبعد أن ينتهى الطالب من دراسة تلك المواد يتقدم للامتحان النهائى الذى يؤهله للحصول على شهادة يستطيع بها أن يلتحق بالمدرسة الثانوية العليا .

ويقدم التعليم فى المستوى الثانوى الأعلى Upper Secondary Level في عدة مستويات منها المدارس الأكاديمية والمدارس التقنية والمدارس المهنية ، ويلتحق الطلاب بكل نوع من تلك المدارس تبعاً لأدائهم فى امتحان المدرسة الثانوية الدنيا ، وتستمر الدراسة فى تلك المرحلة لمدة عامين ورغم أن الدراسة فى تلك المرحلة تتضمن مسارات أكاديمية وتقنية ومهنية إلا أنها تعد دراسة عامة .

وتصل نسبة المعلمين للطلاب فى التعليم الثانوى فى ماليزيا إلي معلم واحد لكل ١٨ تلميذاً ومتوسط كثافة التلاميذ داخل الفصل ٣٤,٨ تلميذاً ، وتصل معدلات التحاق الطلاب بالتعليم الثانوى إلى ٨٢,٩ % للمدرسة الثانوية الدنيا و٦٠,٦ % للمدرسة الثانوية العليا .

ويسمح منهج التعليم العام فى المدرسة الثانوية العليا للطلاب بأن يختاروا المواد بناءً على اهتماماتهم وإمكاناتهم وقدراتهم ، ويقوم الطلاب بانتقاء تلك المواد الاختيارية من بين فئات أربع وهى الدراسات الإنسانية والدراسات المهنية والتقنية والعلوم والدراسات الإسلامية ،كما يستمر الطلاب فى دراسة نفس المواد الإجبارية التى كانوا يدرسونها فى

المدرسة الثانوية الدنيا مع استثناء الجغرافيا والتربية الفنية والمهارات الحياتية والتي يتم دراستها كمواد اختيارية .

وفي المتوسط يصل عدد ساعات الدراسة في المدرسة الثانوية العليا إلى حد ٢٥ ساعة ونصف في الأسبوع مما يغطي حوالي ٤٠ حصة تدريسية تمتد كل منها إلي ٤٠ دقيقة .

وتقدم المدارس الثانوية الفنية تعليما فنياً يهدف إلى:

- تزويد الطلاب بالمهارات الفنية الأساسية التي تمكنهم من إكمال دراستهم بالمؤسسات البوليتكنيكية والجامعة .
- تقديم التعليم الفني والتقني للطلاب الذين لديهم استعداد وميول لدراسة تلك المواد والتخصص فيها .
- رفع مستوى ومعدل القوى العاملة المدربة والماهرة للوفاء باحتياجات الدولة من تلك الفئات .

وتشبه الدراسة في تلك المدارس العملية التعليمية التي تتم في المدارس الأكاديمية حيث يتعين على الطلاب دراسة مجموعة من المواد الإجبارية وأخرى من المواد الاختيارية .

أما بالنسبة للمدارس الثانوية المهنية فهي تقدم تعليميا مهنيا للطلاب الذين أتموا تعليمهم في المدرسة الثانوية الدنيا ويسعى هذا النوع من التعليم إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها :

١- توفير القوى العاملة الفنية للقطاعات الإنتاجية والتجارية الصناعية المختلفة فى المجتمع .

٢- توفير منهج مرن وعريض وذلك للوفاء بالاحتياجات المختلفة للصناعات القائمة وما يطرأ عليها من تغيير .

٣- توفير أسس المهارات والمعرفة والتى يبنى عليها التعليم والتدريب اللاحق .

ومن أجل تعزيز الجودة فى التعليم والتدريب المهنى المرتبط ببعض الوظائف الموجودة بالسوق يقوم القطاع الخاص بتشجيع من الدولة بالمشاركة فى برامج التعليم المهنى ، ولذلك تقوم العديد من المؤسسات والشركات الكبيرة بمساعدة وزارة التعليم فى تنظيم برامج تدريبية للربط بين المهارات والمعرفة المهنية وسوق العمل كما تنتهج وزارة التعليم سياسة الخصخصة مع مؤسسات التعليم المهنى والفنى ولذلك تقوم المؤسسات والشركات الخاصة بتوفير ما يعرف بالتدريب على المهن داخل المصانع والشركات حتى تعد العمالة الماهرة و المدربة والتى تجمع بين المعرفة الأكاديمية المهنية والنظرية التى تتم دراستها داخل المدارس وكذلك بين الخبرة العملية داخل المصانع والمؤسسات .

التعليم العالى:

يتعين على الطلاب الذين يرغبون فى الالتحاق بالتعليم العالى بعد أن يحصلوا على شهادة المدرسة الثانوية

العليا أن يلتحقوا بالتعليم ما بعد الثانوى حيث يدرسون مدة عامين يحصلون بعدها على شهادة تؤهلهم للالتحاق بالجامعات ومؤسسات التعليم العالى .

ويقدم التعليم العالى فى ماليزيا فرصاً لملاحقة الدراسة الأكاديمية وزيادة المعرفة فى أحد التخصصات ويهدف إلى إعداد المتخصصين فى المجالات المختلفة للوفاء باحتياجات الدولة من القوى العاملة المدربة ، كما يمنح هذا النوع من التعليم التسهيلات اللازمة لإجراء البحوث والخدمات الاستشارية للمجتمع وتتضمن مؤسسات التعليم العالى ثلاثة أنواع : **الجامعات والكليات المتوسطة والمؤسسات البوليتكنيكية** .

وقد وصل عدد الجامعات فى عام ١٩٩٢ إلى سبع جامعات بالإضافة إلى كليتين متوسطتين وستة مؤسسات بوليتكنيكية .

ومن بين تلك الجامعات السبع هناك الجامعة الإسلامية الدولية وهى جامعة دولية فى طبيعتها حيث تشرف عليها جهات دولية عديدة ، وهى لا تكتفى بالدراسات الإسلامية الدينية فقط ولكنها تشتمل على جوانب عديدة وشاملة من المعرفة حيث يمزج التدريس فيها بين القيم الإسلامية والفلسفة الإسلامية فى اكتساب المعرفة .

أما الكليتان المتوسطتان فإنهما تقدمان تعليماً يصل إلى مستوى الدبلوم ، وبالنسبة للمؤسسات البوليتكنيكية فقد

تأسست لكى تقدم تعليمياً وتدريباً فى المجالات الهندسية والتجارية لتخريج الفنيين والعمال التنفيذيين المتوسطين ، وتتراوح الدراسة بها بين عامين وثلاثة أعوام .

وتقوم وزارة التعليم فى ماليزيا بالإشراف على التحاق الطلاب بالجامعات المحلية باستثناء الجامعة الإسلامية الدولية والتى تضع لنفسها مجموعة من المعايير الخاصة للقبول بها ، أما بالنسبة لباقى الجامعات فهناك مجموعة من المعايير العامة التى تتفق جميعاً على ضرورة أن تتوافر لدى الطلاب شروط خاصة مع حق كل جامعة فى أن تضع بعض المعايير الخاصة بها .

ومن أهم جوانب التطوير التى طرأت على التعليم العالى فى ماليزيا هو قرار إنشاء الجامعات الخاصة فقد سمحت الحكومة لبعض المؤسسات العامة بإنشاء مؤسسات تعليم عال خاصة تقدم دراسات فى تكنولوجيا المعلومات والهندسة كما سمحت الدولة لبعض الجامعات الأجنبية بإنشاء فروع لها فى البلاد .

التربية الخاصة فى ماليزيا :

تقدم برامج التربية الخاصة فى ماليزيا للطلاب ذوى الإعاقات المختلفة وتنقسم تلك الإعاقات إلى ثلاث فئات أساسية هى الإعاقات البصرية والإعاقات السمعية والأطفال ذوى صعوبات التعلم ، وحالياً يبلغ عدد مدارس التربية الخاصة فى ماليزيا حوالى ٣١ مدرسة ، وتتبنى السياسة

التعليمية في ماليزيا مبدأ إدماج الأطفال ذوى الإعاقات البسيطة مع الأطفال العاديين في مسارات واحدة وإدماج الأطفال ذوى الإعاقات وذوى صعوبات التعلم في صفوف خاصة داخل مدارس الأطفال العاديين .

وحالياً هناك ٤ آلاف طفل من ذوى الإعاقات المختلفة يلتحقون بالمدارس العادية وهناك حوالى ٦٠٠ معلماً متخصصاً ومدرباً على التدريس للأطفال ذوى الإعاقات ، وبالإضافة إلى جهود وزارة التعليم هناك مؤسسات أخرى مثل وزارة الوحدة الوطنية والتنمية الاجتماعية والعديد من المنظمات التطوعية وغير الحكومية تقدم خدمات مختلفة تهدف إلى تقديم برامج للتربية الخاصة وذلك للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة .

إعداد المعلمين فى ماليزيا :

نالت معاهد إعداد المعلمين عناية كبيرة منذ أن استقلت ماليزيا واهتمت الدولة بها اهتماماً كبيراً وتوسعت توسعاً كبيراً فى إنشائها على أحدث الطرق كى يتخرج منها معلمون أكفاء ، ونتيجة للسياسة التعليمية التى تسعى إلى تعميم التعليم بمختلف مراحله اصطرت الوزارة أن تزيد عدد معاهد ومدارس المعلمين والمعلمات حتى تساير النهضة التعليمية .

وبالنسبة لإعداد معلمى المرحلة الابتدائية فقد بلغ عدد المعلمين بالمرحلة الابتدائية حسب إحصاء ١٩٩٠ حوالى ٢٤٠ ألف معلماً ومعلمة ، أكثر من نصفهم غير مؤهلين بمعاهد إعداد المعلمين ولكن اضطرت الدولة إلي الاستعانة بهم لسد الاحتياجات الملحة .

وبالنسبة لمعاهد تخريج المعلمين للمرحلة الابتدائية فيلتحق بها الطلبة الحاصلون على الشهادة الثانوية القسم الأدنى ومدة الدراسة بها عامان دراسيان ويقوم خريجوها بالتدريس بالمدارس الابتدائية سواء الإنجليزية أو المالاوية أو الصينية أو التاميلية ، وهذه المعاهد تستخدم فى دراستها اللغات الأربع الأساسية وهى المالاوية والإنجليزية والصينية والتاميلية وفى أحيان أخرى يتم إعداد معلمى المرحلة الابتدائية من الراغبين فى العمل بالتدريس من الحاصلين على

الشهادة الثانوية العليا في معاهد متخصصة لمدة عام دراسي واحد .

وتقوم معاهد إعداد المعلمين للمرحلة الابتدائية في ماليزيا على اختلاف طبيعتها بتدريس عدد من الدراسات العامة مثل اللغات التي تدرس بنسبة ٢٠,٩% من الزمن الكلي بحيث يخصص منها نسبة ٥,٧% لدراسة اللغة الماليزية و٦,٣% للغة الإنجليزية و٤,٤% للغة الصينية و ٤,٤% للغة التاميلية وتدريس الرياضيات بنسبة ٤% من الزمن الكلي كذلك التربية الفنية بنسبة ٣% من الزمن الكلي والموسيقى بنسبة ٣% والعلوم بنسبة ٤% والتربية البدنية والصحية بنسبة ٥,٢% والدراسات التجارية بنسبة ٧,١% والعلوم الزراعية بنسبة ٦,٦% والفنون الصناعية بنسبة ٧,٩ % والعلوم المنزلية بنسبة ٣,٨% وكذلك الدراسات الاجتماعية بنسبة ٧,٨% والتربية المدنية بنسبة ١,٤% والتربية الدينية بنسبة ٤,٤% ليكون مجموع الدراسات العامة بنسبة ٧٢,٩% ثم الدراسات المهنية مثل التعليم السمعي والبصري والمكتبة المدرسية بنسبة ١,٣% والمواد التربوية بنسبة ٤,١% ونشاطات مصاحبة بنسبة ٢,٤% والتدريب العلمي بنسبة ١٩% ليكون مجموع التدريب المهني والعلمي والنظري بنسبة ٢٦,٩% من مجموع الزمن الكلي المخصص لبرنامج الإعداد .

أما بالنسبة لمعاهد إعداد معلمي المرحلة الثانوية في ماليزيا فإنها تنقسم إلى قسمين ؛ القسم الأول معاهد ومكاتب

تدريب المعلمين لمدارس المرحلة الثانوية الدنيا ، ويلتحق بهذه المعاهد الطلاب الحاصلون على الشهادة الثانوية ومدة الدراسة بها سنتان ولكل معهد مجموعة من المواد التى يدرسها ليعد المعلمين لتدريسها ، فبعضها يعد معلمين لتدريس العلوم والرياضيات وبعضها يعد معلمين لتدريس اللغات والمواد الاجتماعية وبعضها يعدهم للمواد التجارية والفنية والعلوم المنزلية وبعضها للفنون الصناعية وغيرها .

أما القسم الثانى من معاهد إعداد معلمى المرحلة الثانوية العليا فيلتحق بهذا القسم الطلاب الحاصلون على الثانوية العليا ويلتحقون بكلية التربية بجامعة الملايو ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات وقد تزيد على ذلك ويحصل بعدها على الإجازة العالية ثم الدكتوراه إذا شاء ، ويكون إعداد المعلم فى هذا القسم على أساس التخصص فى فرع أو مادة دراسية واحدة وقد يتم الإعداد فى بعض كليات الآداب والعلوم أيضا لمدة ثلاث سنوات أو يتم الإعداد بدراسة جامعية بإحدى الكليات لمدة أربع سنوات تخصص السنة الأخيرة منها للدراسة التربوية ، وبالإضافة إلى ذلك توفد ماليزيا مجموعة من أبنائها إلى بعض الدول العربية للالتحاق بجامعاتها والتخصص فى تدريس التربية الدينية الإسلامية واللغة العربية ومن أهم تلك الدول مصر .

تدريب المعلمين في أثناء الخدمة بماليزيا:-

تعقد ماليزيا بين الحين والآخر دورات تدريبية وتجديدية للمعلمين فى أثناء الخدمة وذلك بهدف تحسين أدائهم ولتمكينهم من النمو العلمى والمهنى بالإضافة إلى معاونتهم على القيام بمهامهم الوظيفية بشكل عام وتقدم وزارة التربية والتعليم قسم التدريب العديد من البرامج التي تهدف إلى :

١-توفير التدريب الأساسى اللازم للمعلمين والمعلمات وتنظيم الدورات التدريبية التى تجرى فى أثناء الخدمة

٢-تنظيم امتحانات تدريب المعلمين والمعلمات .

٣-تقديم التوجيهات والإرشادات لمعاهد المعلمين والمعلمات فيما يتعلق بالسياسة التعليمية للوزارة .

٤-المساعدة فى اختيار الأشخاص اللائقين للتدريب على مهنة التدريس .

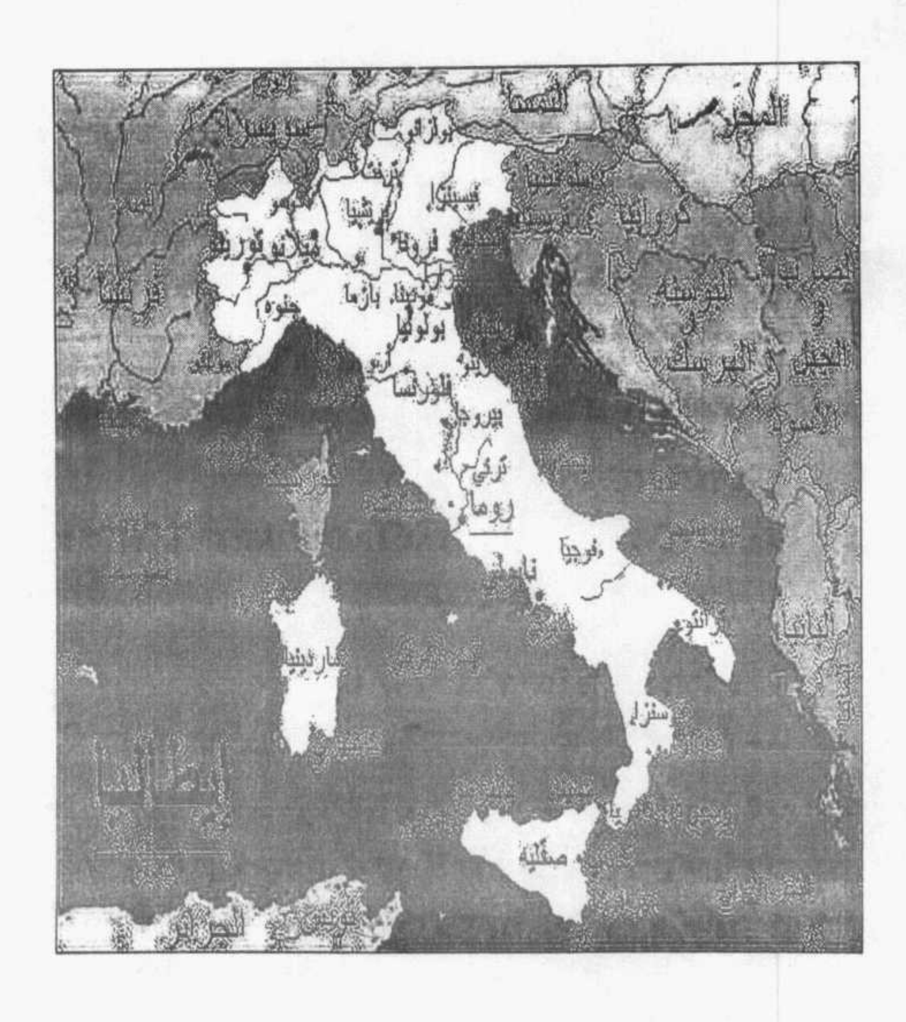
٥-معاونة المعلمين على ممارسة الحديث من التربية وطرق التدريس .



الفصل الثالث

التعليم في إيطاليـــا

التعليم فى إيطاليا



الفصل الثالث

التعليم فى إيطاليا

معلومات أساسية :

تبلغ المساحة الإجمالية لإيطاليا ٣٠١٢٦٨كم[٢] ويبلغ عدد السكان ٥٧٢٢٦٠٠٠ نسمة وبالنسبة لمعدل الأمية لمن يبلغون ١٥ عاماً فما فوق يمثلون ٩٣٢٠٠٠ نسمة بما يبلغ حوالى ١,٩% من عدد السكان ويبلغ الإنفاق العام على التعليم حوالى ٤,٥% من إجمالى الناتج القومى ، ويمثل الإنفاق الحالى على التعليم بالنسبة لمستوى كل مرحلة تعليمية كما يلي :

فيما قبل المرحلة الابتدائية بما يبلغ ٨,٤%

وفى المرحلة الثانوية ٤٩,٢%

وفى التعليم العالي ١٥,١% ،

وفيما يتعلق بمعدلات الالتحاق الإجمالي بالنسبة لمستويات التعليم :

فى مرحلة ما قبل التعليم الابتدائى ٩٥%

وفى مرحلة التعليم الابتدائى ١٠١%

وفى مرحلة التعليم الثانوى ٩٥%

وفى مرحلة التعليم العالى ٤٧% .

المبادئ والأهداف العامة للتعليم فى إيطاليا:

وفقاً للدستور الإيطالى الذى صدر عام ٤٦ / ١٩٤٧ وأصبح معمولاً به عام ١٩٤٨ ووفقاً لمبادئ تنظيم التعليم فى إيطاليا ومنها حرية التعلم تلتزم الدولة بأن توفر شبكة من المدارس التى تفتح أبوابها أمام جميع المواطنين دون تمييز وأيضاً تتيح لجميع الأفراد أن ينشئوا مدارس خاصة دون تمويل من الدولة وكذلك يلتزم الآباء بأن يعلموا أطفالهم على الأقل لمدة ثمانى سنوات كما ينص الدستور أيضاً على أن التعليم الإلزامى مجانى لجميع المواطنين وتقدمه الدولة فى المدارس التى تشرف عليها .

والمعلمون فى إيطاليا لديهم الحرية فى التدريس وفقاً لطرق التدريس والمعايير المختلفة التى تضمن أن يحصل جميع الطلاب على القدر الكافى من التعليم الذى ينمى قدراتهم النقدية الخاصة بهم كما أنه لا يلتزم بالقيود الفكرية أو النفسية بالإضافة إلى ذلك فإن جميع الطلاب الذين لديهم القدرة على التعلم لهم كل الحق فى أن يواصلوا تعليمهم إلى أعلى مستوى يمكنهم الوصول إليه .

الأولويات والاهتمامات التربوية الحالية :

يعد الإصلاح التعليمى الشامل من أهم الأولويات التى تضعها الحكومة فى صدارة اهتماماتها ، ويتمثل ذلك فى إصلاح نظام التعليم المدرسى وبنية هذا التعليم ومحتواه

وكذلك طرق التدريس ، ويتمثل هذا الإصلاح فى تحديث النظام التعليمى فيما يتعلق بسن الإلزام المدرسى كما أنه يضع إطاراً مفاهيمياً للتعليم الأساسى وكذلك الاستمرارية من التعليم الابتدائى إلي الثانوى وكذلك تصميم مواد دراسية ومحتوى خاص بها لجميع الطلاب .

وفى ظل النظام الجديد ينبغى أن يبدأ التعليم ما قبل المدرسة فى سن الثالثة حيث يكون الحضور فيه اختيارياً للأطفال الذين يبلغون من العمر ثلاث أو أربع سنوات ولكن الأطفال الذين يبلغون خمس سنوات يلزمون بالحضور فى هذا النوع من المدارس كما ينبغى أن تدوم الدراسة فى المدارس الابتدائية ٦ سنوات بدلاً من خمس سنوات وتغطى الفئة العمرية من ٦ إلى ١٢ عاماً .

أما التعليم الثانوى فينبغى أيضاً أن يستمر ست سنوات حتى سن الثامنة عشرة وينقسم إلى ثلاث مراحل كل منها يتكون من سنتين وينبغى فى ظل هذا النظام الإصلاحى الجديد أن يغطى التعليم الإلزامى مدة عشر سنوات بدلاً من ثماني سنوات أى من سن خمس سنوات حتى الخامسة عشر وبالنسبة للفئة العمرية من ستة عشر عاماً إلى ثمانية عشر عاماً فإن الحضور الإلزامى فى المدارس يكون أيضاً واجباً عليهم ، كما شمل أيضاً هذا الإصلاح إعادة نظام التعليم الفنى والذى أولته الحكومة اهتماماً كبيراً عن ذى قبل حتى يصبح عنصراً أساسياً من عناصر التعليم العام .

إدارة النظام التعليمى :

يعود النظام التعليمى القائم فى إيطاليا حالياً فى إدارته إلى الشكل المركزى وذلك منذ الخمسينيات من القرن العشرين إلا أن هناك العديد من المحاولات التى سعت إلي التخفيف من مركزية هذا النظام وذلك فى تحويل بعض المسئوليات وبعض المهام من على عاتق الدولة للسلطات المحلية فى المقاطعات وبعض المناطق المحلية فى البلاد .

وتتحمل وزارة التعليم فى إيطاليا المسئوليات العامة عن التنسيق والإشراف على الأنشطة التعليمية التى تتم فى أنحاء البلاد سواء تلك التى تقيمها الدولة أو تلك المؤسسات الخاصة كما أن الوزارة مسئولة عن التخطيط للتعليم وعملية الإشراف على جميع المؤسسات التربوية ، كما تشرف الدولة أيضاً على عمل المعلمين وعلى الدورات التدريبية التى تجرى لهم في أثناء الخدمة .

ويتولى وزير التعليم مسئولية التوجيه السياسى للوزارة ويساعده فى مهمته نائب أو أكثر ويتولى اختيارهم رئيس الوزراء لكنهم يقومون بمهمة تنفيذ المهام التى يكلفهم بها الوزير ويساعد وزير التعليم أيضاً مديريات وإدارات عامة متعددة علاوة على مجموعة من المستشارين .

ويساعد وزير التعليم فى تخطيط وتقييم السياسة التعليمية هيئة استشارية يطلق عليها مجلس التعليم القومى ويتشكل هذا المجلس من ٧٤ عضوا معظمهم يتم انتخابه من

فـئات مختلفة تمـثل المعلميـن والموظفيـن الإداريين والمفتشين ومسئولين من إدارات السـلطات التعليميـة المركـزية والمحليـة وسوق العمل والجامعات ، ويعبر هـذا المجلس عن وجهة نظرة ورأيه فـي إدارة الخدمات التعليمية والتخطيط والتجريب والتدريس والتجديد والإصلاح التعليمي وأية قضايا أخرى يقضي القانون بتدخله فيها ويتم انتخاب أعضاء المجلس لفترة مدتها خمس سنوات .

وتقضي التوجيهات العامة لقوانين الدولة بأن تتكفل المناطق بجميع المسئوليات القانونية والإدارية الخاصة بها والمتعلقة بالمهام التالية :

المساعدة التعليمية :

ويتمثل ذلك في قيامها بتنظيم المساعدات أو الخدمات النفسية والطبية للطلاب وذلك فيما يتعلق بالطلاب ذوى الاحتياجات الخاصة والعمل على تسهيل إكمال التعليم الإلزامي لجميع الأطفال المقيمين في منطقتهم واستمرار الدراسة بالنسبة للطلاب الأكفاء والمتفوقين .

التدريب المهني :

فالمناطق التعليمية أيضاً تدير وتشرف علي مجموعة من الأنشطة التعليمية المهنية والحرفية وتقدم التدريب والتخصصات المختلفة وتعمل على إعادة التأهيل والإرشاد والتوجيه للمتعلمين .

- تأسيس المدارس وإنشاء المبانى المدرسية :

فالمناطق التعليمية بالتعاون مع العديد من الهيئات الأخرى تقوم بالتخطيط لبناء المدارس الجديدة أو إجراء التحسينات على المبانى التعليمية القائمة وتمويل تلك العملية عن طريق ما تحصل عليه من الدولة .

أما المقاطعات فتتكفل بمهام توفير المبانى والأراضى والمعدات والخدمات والعاملين فى المدارس من غير القائمين بمهمة التدريس ذاتها ، وتتولى المراكز المحلية القيام بالخدمات اللازمة لإدارة المدارس فى مناطقها وتضمن وتتأكد من التحاق الأطفال والطلاب بالتعليم الإلزامى والتعليم الثانوى العالى أو التدريب المهنى مهما كانت ظروفهم المادية أو الجسمانية .

وتدير المراكز المحلية أو ما يعرف بالكميونات خدمات رعاية الطلاب المتمثلة فى توفير وسائل النقل المجانية للمدارس وتنظيم الوجبات المدرسية داخل المدرسة وخارجها ، كما تقوم بمنح كوبونات الشراء الخاصة بالكتب الدراسية علاوة على الدعم المالى لغير القادرين ، ومن أجل تحسين إدارة الخدمات السابقة تتجمع الكميونات الصغيرة معاً فى معظم الأحيان لتشكل اتحاداً .

بنية النظام التعليمى فى إيطاليا :

مرحلة التعليم ما قبل المدرسة:

تقبل مدارس ما قبل التعليم الابتدائى الأطفال ما بين الثالثة وحتى السادسة ويشتمل ذلك على الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة والذين يعانون من صعوبات التعلم ، وينتظم الأطفال الذين يحضرون فى تلك المدارس في أقسام ؛ كل مجموعة تتكون من ١٥ إلى ٢٥ طفلاً ، ويتم تكوين تلك المجموعات من الأطفال تبعاً للسن فيمكن أن يكونوا فى مجموعة عمرية واحدة أو يكونوا في مجموعات عمرية مختلفة ، والحضور فى هذه المدارس يعد مجانياً لجميع المواطنين حيث لا تطلب الدولة من المواطنين المشاركة بأية نفقات مالية إلا أن الأطفال ملزمون بتقديم نفقات المواصلات والوجبات التى تقدمها لهم المدرسة .

غير أن الدولة لا تستطيع أن تغطي جميع الأطفال الذين فى تلك الفئة العمرية من ثلاث إلى ست سنوات حيث إن حوالى ٥٠% من هؤلاء الأطفال يضطرون للانتظام فى مؤسسات غير حكومية تقيمها بعض التنظيمات المحلية أو النقابات أو المدارس الخاصة وتتلقى تلك المؤسسات مساهمات مالية من الدولة ومن المناطق التعليمية المختلفة هناك .

التعليم الابتدائي:

يغطي التعليم الابتدائي خمس سنوات والحضور فيه إجباري لجميع الأطفال في المرحلة التعليمية من ٦ إلى ١١ عاماً ولا يقتصر التعليم الابتدائي الإلزامي على ما تقدمه الدولة فقط فهناك أيضاً مدارس غير حكومية يقيمها المجتمع المحلي في بعض المناطق .

إلا أن الدولة لها الحق في الإشراف والرقابة على نوعية وجودة المستوى التعليمي في تلك المدارس وكذلك المستوى التعليمي الذي يصل إليه التلاميذ وعلى الامتحانات النهائية التي تقدم بها وتتكون الفصول الدراسية مما لا يزيد عن ٢٥ تلميذاً ومما لا يقل عن ٢٠ تلميذاً لكل صف ويمكن أن يشتمل كل فصل على ما يزيد عن ٣ تلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة .

التعليم الثانوي:

يتكون التعليم الثانوي في إيطاليا من مرحلتين :

١- مرحلة المدرسة الثانوية الدنيا،

٢- مرحلة المدرسة الثانوية العليا.

وتعد المدرسة الثانوية الدنيا إلزامية للتلاميذ الذين يبلغون من العمر ١١ عاماً إلى ١٤ عاماً وهي أيضاً مجانية حيث لا يطالب التلاميذ بدفع أية مصاريف للانتظام بها وتستمر مدة ثلاث سنوات وشرط الالتحاق بها الحصول على

شهادة إنهاء التعليم الابتدائى والتى يحصل عليها التلميذ فى سن الحادية عشرة وبعد أن ينهى التلميذ الدراسة بتلك المرحلة يكون أمامه مجموعة متنوعة من المستويات التعليمية التى تقدم فى المدرسة الثانوية العليا .

وتتعدد فئات المدارس التى تقدمها المدرسة الثانوية العليا فمنها :

١- المدرسة الكلاسيكية العلمية Liceo Classico & Liceo Scientifico أى المدارس العامة وأيضاً المدارس المخصصة لإعداد معلمى التعليم الابتدائى أو ما قبل الابتدائى وتتراوح الدراسة فى تلك المدارس من ثلاث إلى خمس سنوات .

٢- التعليم الفنى Artistic Education (مدارس الفن أو الرسم) وتتراوح الدراسة بها بين ثلاث وأربع سنوات .

٣- التعليم الفنى Technical Education وتقدم مدارس التعليم الفنى دراسة مدتها خمس سنوات .

٤- التعليم المهنى Vocational Education وتقدم المدارس المهنية تعليماً مدته من ثلاث إلى خمس سنوات .

الجامعات:

وتمنح مجموعة من المؤهلات وهى الدبلومة الجامعية والدرجة الجامعية وشهادة التخصص ودرجة الدكتوراة البحثية.

والدراسة بالدبلومة الجامعية دراسة مدتها من ٢ إلى ٣ سنوات والهدف من هذا المقرر هو تقديم المعرفة الكافية للطلاب حتى يستطيعوا العمل بالمهن المختلفة بعد أن يحصلوا على المهارات اللازمة للعمل بتلك المهن ، أما الدرجة الجامعية فيحصل عليها الطالب بعد أن يكمل مقرراً دراسياً مدته من أربع إلى ست سنوات .

وتختلف الدراسة تبعاً للمجال الذى يدرسه الطالب سواء علمى أو طبى أو هندسى أو زراعى أو اقتصادى أو سياسى أو قانونى أو أدبى أو غيره ، وفى كل تخصص من تلك التخصصات يكون أمام الطالب مجموعة من المواد الاختيارية والمواد الإجبارية .

وبعد أن يكمل الطالب الدراسة فى شهادته الجامعية يستطيع أن يكمل دراسته للحصول على درجة التخصص أو درجة الدكتوراة وتستمر مقررات التخصص مدة عامين وتهدف إلى تدريب المتخصصين فى القطاعات المهنية المختلفة ، أما برامج الحصول على الدكتوراة فتستمر على الأقل مدة ثلاث سنوات من الدراسة ويتضمن ذلك القيام ببحث فردى يمثل إسهاماً أساسياً فى مجال المعرفة الذى يدرسه.

مدة الدراسة:

بالنسبة لمستوى ما قبل المدرسة تعمل المدارس حوالى ٨ ساعات فى اليوم ويمكن أن تزيد إلى تسع أو عشر ساعات ومدة الدراسة خمسة أو ستة أيام فى الأسبوع ، ووفقاً

لاحتياجات الأسر الفردية فى كل منطقة ويعمل مع كل قسم دراسى معلم أو معلمة ومثله مثل باقى المدارس الأخرى فإن الأنشطة التعليمية تبدأ فى سبتمبر وتنتهى فى آخر يونيو .

وفى المستوى الابتدائى فإن متوسط الجدول المدرسى محدد بـ ٣٧ ساعة فى الأسبوع وحوالى ٢٤ أسبوعاً فى العام وتصل إلي ٣٠ أسبوعاً فى الصف الثالث مع إدخال لغة أجنبية لكى يتم تدريسها للطلاب كما تغطى تلك الساعات في حوالى ٥ أو ٦ أيام على مدار الأسبوع مع فترات دراسة بعد الظهر وفقاً لاحتياجات واختيار الآباء والحد الأدنى لأيام الدراسة على مدار العام فى تلك المرحلة ٢٠٠ يوماً.

وفى مستوى الدراسة الثانوية الدنيا فإن الجدول الدراسى يصل إلي ٣٠ ساعة فى الأسبوع وأربع ساعات يومياً من الاثنين وحتى السبت ، والحد الأدنى من أيام العام الدراسى فى تلك المرحلة هو ٢٠٠ يوماً ، وبناءً على طلب أولياء الأمور يمكن أن تمد المدرسة مدة الدراسة إلى ٣٥ ساعة أو ٤٠ ساعة فى الأسبوع وتشتمل تلك الساعات الإضافية على أنشطة مدرسية وغير منهجية .

تمويل التعليم :

تقوم الدولة بتمويل التعليم بحوالى ٧٤% وتتوزع النسبة الباقية من التمويل على القطاعات المختلفة بالأقاليم والمناطق المحلية وتذهب حوالى ٩٨% من نفقات الدولة على التعليم فى المرتبات وتتمتع مدارس التعليم الفنى والمهنى

باستقلالية إدارية حيث تحصل على المزيد من الأموال الإضافية من خلال تعاقدها مع الهيئات المحلية والخاصة .

ويعد التعليم الإلزامى مجانياً لجميع المواطنين بينما يقوم الطلاب بدفع مقابل الكتب الخاصة بتلك المرحلة ويقوم الآباء بدفع نفقات بسيطة لإلحاق أبنائهم بالمدارس الثانوية العليا أما نفقات التعليم الجامعى فهى أعلى كثيراً ولكن يستطيع الطلاب ذوو الدخل المنخفض الحصول على إعفاء من هذه النفقات وتحصل معظم الجامعات على تمويل خاص بها ، كل جامعة من الوزارة الخاصة بها .

العملية التعليمية :

التعليم قبل الابتدائى: -

تتمثل أهداف التعليم قبل الابتدائى فى إيطاليا فيما يلى :

١- تعزيز هوية الطفل مع الاهتمام بخصائصه الجسمية والعقلية والحركية .

٢- تعزيز الاعتماد على الذات لدى الطفل .

٣- تنمية قدرات الطفل وبصفة خاصة القدرات الحسية والإدراكية والحركية واللغوية والعقلية .

تؤكد الأهداف السابقة على ضرورة تقديم برامج تربوية تأخذ فى عين الاعتبار الاهتمام بخبرات الأطفال فى بيئاتهم الخاصة التى يعيشون فيها وخصوصاً فى داخل أسرهم.

كما تؤكد على ضرورة التعاون مع المدارس الابتدائية فى هذا الخصوص والتأكيد على أن تشتمل الأنشطة التربوية العديد من الخبرات التعليمية والتربوية مثل :

الجسم والحركة – الحديث والكلمات – المكان والترتيب – القياس – الأشياء والزمن والطبيعة – الوسائل والوسائط والأشكال – الذات والآخرون .

وتتم عملية التقويم فى مرحلة ما قبل المدرسة منذ أن يلتحق الطفل بهذه المرحلة وبشكل دورى على مدار العام الدراسى ثم من خلال تقييم نهائى ، وتسمح تلك التدريجية فى التقويم بتعديل طرق التدريس المختلفة وتعديل الأنشطة التى تقدم لهؤلاء الأطفال ، وكذلك إجراء التعديلات اللازمة للمحتوى التربوى والتعليمى لتلك المرحلة .

التعليم الابتدائى:

تتمثل مهمة المدرسة الابتدائية فى تعزيز تعلم أساسيات القراءة والكتابة مع الاهتمام بالتربية الاجتماعية والتفاعل بالآخرين ، وفيما يتعلق بالتنظيم يتم الاستعانة بأكثر من معلم فى كل صف فيما يعرف بنظام (Module) فيمكن الاستعانة بثلاثة معلمين لصفين أو أربعة معلمين لثلاثة صفوف .

وتضع وزارة التعليم فى إيطاليا المعايير التى عا ى أساسها تقوم كل مدرسة بمجموعة من المهام منها تحديد علاقتها بمدارس ما قبل التعليم الابتدائى وكذلك بالتعليم

الثانوى الأدني وتحديد المواد الدراسية وتوزيعها وتوزيع الوقت التدريسى بين المواد الدراسية المختلفة وتحديد طرق التقويم وتحديد الفترات الدراسية وبدايتها ونهايتها .

وفى هذا الإطار يقوم المعلمون داخل كل مدرسة تحت إشراف مدير المدرسة بتخطيط وتنظيم الأنشطة التعليمية التى تمارس داخل المدرسة وفقاً لنظام الموديولات وعلى كل معلم أن يقوم بتنسيق الأنشطة الدراسية التى يقوم بها فى إطار نظام الموديول حتى تضمن نوعاً من التنسيق والتنظيم والتناسق مع العملية التعليمية وحتى لا يحدث تعارض مع باقى المعلمين .

ويشتمل برنامج المدرسة الابتدائية على المواد التالية : اللغة الإيطالية واللغة الأجنبية والرياضيات والعلوم والتاريخ والجغرافيا والدراسات الاجتماعية والدين والرسم والموسيقى والتربية الرياضية ، كما تقوم المدارس أيضاً بتدريس المذهب الكاثوليكى ولكنه اختيارى ويتم التدريس فى تلك المرحلة طبقاً لتجميع المواد المختلفة ويتعاون المعلمون على تحديد الأنشطة التعليمية ويكونون مسؤولين عن مجموعة من المواد يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات :

- **اللغوية التعبيرية ،**
- **والعلمية المنطقية الرياضية ،**
- **والتاريخية الجغرافية الاجتماعية .**

ويقوم مدير المدرسة بتوزيع تدريس تلك المواد على المعلمين وفقاً لقدراتهم وكفاءتهم كما تقدم المدرسة أنشطة علاجية خاصة وذلك للأطفال ذوى الإعاقات وصعوبات التعلم ، وتلزم اللوائح المعلمين أن يخصصوا ساعتين من الساعات التدريسية الأربع والعشرين على مدار الأسبوع لتخطيط الأنشطة التعليمية وإجراء تقييم مستمر للنتائج .

وتتم عملية التقييم تلك بشكل دورى على فترات متقاربة ويتم إبلاغ أسر التلاميذ بنتائج تلك الاختبارات بالإضافة للاختبار النهائى الذى يتم فى نهاية كل عام ، وفى نهاية السنة الخامسة يجرى امتحان نهائى للحصول على شهادة التعليم الابتدائى ويستطيع الناجحون فى هذا الامتحان الالتحاق بالمدرسة الثانوية الدنيا ويتكون الامتحان من اختبارين تحريريين أحدهما فى المجال اللغوى التعبيرى والثانى فى المجال المنطقى الرياضى بالإضافة إلى اختبار شفهى .

التعليم الثانوى:

ينظر إلى المدرسة الثانوية الدنيا باعتبارها مؤسسة تربوية تقدم التوجيه والإرشاد للتلاميذ وتعدهم للحياة ويمثل الهدف الأساسى من تلك المرحلة فى تزويد التلاميذ بفرصة أن ينموا من شخصياتهم فى مختلف جوانبها الخلقية والاجتماعية والعقلية والعلمية والإبداعية لذلك فإن التدريس فى تلك المرحلة لابد أن يكون مناسباً مع خصائص النمو

النفسي والجسمي للتلاميذ في سن ١١ إلى ١٤ وهم في مرحلة سنية حرجة حيث ينتقلون من الطفولة إلى المراهقة .

ويحدد القانون الوزارى الصادر عام ١٩٧٩ والذى لا يزال معمولاً به حتى الآن يحدد محتوى الدراسة في كل مادة من المواد التي يدرسها الطلاب بتلك المرحلة وطرق التدريس المختلفة التي تتناسب معها ويقع على عاتق لجنة المعلمين بالمدرسة أن تقوم بتكييف المنهج وتعديله بما يتوافق مع واقع المدرسة والمنطقة التي يعيشون فيها كما يمكن للمعلمين أن يتخذوا قرارات خاصة متعلقة بطرق التدريس ومحتوى المواد الدراسية وكذلك يمكن أن يجروا بعض التعديلات على المناهج الخاصة بهم ويتضمن منهج المدرسة الثانوية على المواد التالية :

١- الرياضيات والكيمياء والفيزياء والعلوم الطبيعية .

٢- اللغة الإيطالية

٣- التاريخ ٤- التربية الوطنية

٥- التربية الفنية

٦- الجغرافيا

٨- اللغة الأجنبية ٩- التربية الموسيقية

١٠- التربية الرياضية

١١- التربية الدينية وهى اختيارية.

ويتم التقييم في تلك المرحلة وفق لنظام تقييم يتكون من خمسة مستويات ممتاز - متميز - جيد - مقبول - غير مقبول ، ويعتمد انتقال التلميذ من صف إلي الصف الذى يليه وفقاً لتقييم اللجنة الخاصة بهذا الصف ويسمح للتلميذ بالإعادة .

وفي نهاية العام الثالث من تلك المرحلة يتقدم التلاميد لامتحان الحصول على شهادة المدرسة الثانوية الدنيا وتتكون لجنة الامتحان من معلمي المدرسة ويرأسها معلم خارجي ويتكون الامتحان من ثلاثة اختبارات تحريرية وهي شفهية في مختلف المواد الدراسية وتقدم هذه الاختبارات للتلميذ الفرصة ليعبر بطلاقة وليظهر قدرته على تنظيم المعرفة التي حصل عليها بشكل واضح ويتم تقييم كل اختبار تحريري وشفهي وفقاً للتقويم المتدرج السابق بدءاً من ممتاز وحتى غير مقبول وإذا حصل التلميذ على التقدير الأخير يقوم بإعادة السنة مرة أخرى .

ويحصل التلاميذ الناجحون في هذا الامتحان على شهادة المدرسة الثانوية الدنيا التي تؤهلهم للالتحاق بالمدرسة الثانوية العليا بالإضافة إلي شهادة تقييم فيما يعرف بنصيحة توجيهية تربوية .

وفي عام ١٩٩٤ / ١٩٩٥ كان معدل الانتقال للتلميذ كما يلي : ٩٤,٩٠% من المدرسة الابتدائية للمدرسة الثانوية

الدنيا و ٩٨,٢% من المدرسة الثانوية الدنيا للمدرسة الثانوية العليا .

ووفقاً لمسح تم عام ١٩٩٣ / ١٩٩٤ كانت معدلات التسرب كما يلى ٠,٣% من المدرسة الابتدائية و ١,١% فى المدرسة الثانوية الدنيا و ٢,٦% فى الصف الأول من المدرسة الثانوية العليا و ١,٦% فى الصف الأول من المدرسة الثانوية العليا ، وتتخذ الدولة العديد من الإجراءات لمواجهة ظاهرة التسرب منها توفير العديد من المقررات الإضافية المساعدة للطلاب وتوفير فرص التدريس الفردى والتوجيه التربوى للتلاميذ المتسربين .

أما بالنسبة للمدرسة الثانوية العليا فإنها تتعرض للكثير من التعديل التغيير والتجديد فيما يتعلق بالمقررات والمواد ومحتوى المقررات الدراسية التى يتم تدرسها فى تلك المرحلة ، وهناك أشكال عديدة من المدارس الثانوية العليا :

المدرسة الثانوية العامة الأدبية (Liceo Classico) :

وهى تقدم مقرراً من الدراسات الإنسانية وتهدف لإعداد الطلاب للدراسة بالجامعات وبأشكال أخرى من التعليم العالى وتتكون الدراسة بها من خمس سنوات وتنقسم لمرحلتين :

- الأولى مدتها عامان وتسمى Ginnasio

والمواد التى تدرس بها هى اللغة الإيطالية والأدب واللغة اللاتينية واليونانية ولغة أجنبية حديثة والتاريخ والجغرافيا والرياضيات والتربية الرياضية .

- الثانية مدتها ثلاث سنوات وتسمى Liceo

والمواد التى تدرس بها الأدب واللغة الإيطالية والأدب واللغة اللاتينية والأدب واللغة اليونانية والتاريخ والفلسفة والعلوم الطبيعية والكيمياء والجغرافيا والرياضيات والفيزياء وتاريخ الفن والتربية الرياضية .

المدارس العلمية (Liceo Scientifico)

الهدف الأساسى منها هو إعداد الطلاب ليواصلوا دراساتهم بالجامعة فى كليات العلوم والطب والجراحة ، ولكن منذ عام ١٩٧٨ أصبحت تلك المدارس شأنها شأن المدارس الكلاسيكية تمنح الطلاب فرصة الدراسة بالكليات الجامعية بمختلف أنواعها ومدة الدراسة بها خمس سنوات تنقسم إلى مرحلتين :

الأولى مدتها عامان والثانية ثلاثة أعوام لا تتوسطها امتحانات ويتم تدريس المواد التالية بها :

اللغة والأدب الإيطالى - اللغة والأدب اللاتينى - اللغات والأدب الأجنبى - التاريخ والفلسفة - الجغرافيا (فى العامين الأول والثانى فقط) والعلوم الطبيعية والكيمياء والجغرافيا والرياضيات الفيزياء والرسم والتربية الرياضية .

مدارس المعلمين:

وهى تدرب الطلاب لكى يصبحوا معلمين فى المدارس الابتدائية كما تسمح لهم بمواصلة دراستهم فى الجامعة فى كليات التربية ومدة الدراسة فى تلك المدارس أربع سنوات ويمكن أن تمتد إلى عام خامس ، فى نهاية هذا العام الخامس يستطيع الطالب أن يلتحق بالجامعة .

والمواد التى يدرسها الطالب فى هذه المدرسة :

اللغة والأدب الإيطالى - اللغة والأدب اللاتينى - اللغة الأجنبية وذلك فى العام الأول والثانى فقط ثم الفلسفة والتربية العملية وعلم الفلسفة والتاريخ - التربية الوطنية والجغرافيا والعلوم الطبيعية والكيمياء والرياضيات والفيزياء والرسم وتاريخ الفن والغناء الكورالى والتربية الرياضية والآلات الموسيقية وهى اختيارية .

وهناك نوع آخر من المدارس تعد الطلاب ليصبحوا معلمين في مدارس ما قبل التعليم الابتدائي وهي تقدم تعليماً مدته ثلاث سنوات يدرس فيها الطالب المواد التالية :

اللغة والأدب الإيطالي – العلوم التربوية – التاريخ والجغرافيا والرياضيات – المحاسبة والعلوم الطبيعية – الصحة النفسية وتربية الطفل والتربية الوطنية والموسيقى – والغناء الكورالي والاقتصاد المنزلي والأعمال الفنية والرسم والتربية العملية .

ومن المنتظر أن تختفي تلك المدارس التي تعد المعلمين حيث تسعى برامج تطوير التعليم في إيطاليا لإعداد معلمي المدرسة الابتدائية وما قبل المرحلة الابتدائية إلى إعدادهم إعداداً جامعياً في الكليات الجامعية وتكون مدة هذا الإعداد ٤ سنوات من التعليم الجامعي .

المدارس الفنية: Technical Schools

وتهدف تلك المدارس إلي إعداد الطلاب للمهن المختلفة في الحياة كتلك المهن الصناعية والزراعية والتجارية ، وتشتمل تلك المدارس على العديد من القطاعات والتخصصات منها القطاع الزراعي والقطاع التجاري والقطاع الخدمي والسياحي والقطاع البحري والقطاع الصناعي وغيرها .

وتتضمن برامج المدارس الفنية في العامين الأوليين مواد تشترك مع تلك القطاعات والتخصصات مثل : اللغة

والأدب الإيطالي والتاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية واللغة الأجنبية والرياضيات والفيزياء والعلوم الطبيعية والكيمياء والرسم والتربية الرياضية ، والاختلاف الوحيد يكمن في الممارسات العملية التي تتم في الورش المختلفة لكل قطاع وفي الأعوام الثلاثة التالية يستمر تدريس بعض المواد مثل : الأدب الإيطالي والتاريخ والتربية الوطنية والتربية الرياضية بالإضافة إلى تدريس مواد ترتبط بالتخصص الذي يدخل فيه الطالب ، ويتراوح الجدول الدراسي في هذه المرحلة من ٣٥ ساعة إلى ٤٠ ساعة تدريسية وفقاً للتخصص ومدة كل درس أو حصة ٦٠ دقيقة .

المدارس المهنية:

تقبل الطلاب في المرحلة العمرية من ١٤ إلى ١٧ سنة كما تسمح بزيادة الدراسة عامين حتي يصل إلى ١٩ عاماً وقد أنشئت تلك المدارس المهنية في الخمسينيات من القرن العشرين وذلك لإعداد الفنيين المعدين إعداداً جيداً في قطاعات الإنتاج الصناعية والزراعة والحرف اليدوية والخدمات ، وتتميز مناهج المدارس المهنية بأنها تشتمل على محتوى عال من التدريب العملي وتحديد مواصفات محددة لكل مهنة .

وقد تعرضت المدارس المهنية لمزيد من الإصلاح والتطوير الذى يرتكز على العناصر الآتية :

- زيادة الاهتمام بالثقافة المهنية والعامة حتى يمكن زيادة النمو الاجتماعى والشخصى للشباب .
- زيادة المهنية والحرفية وعدم تكرار التدريب حتى يمكن الوفاء بالاحتياجات الحالية للقطاعات الإنتاجية .
- التدخل المؤسسى وذلك لتعويض العيوب الاجتماعية والثقافية .
- العمل على ربط تلك المدارس بالنظام الإقليمى للتدريب المهنى ، من أجل عمل أكبر قدر من التكامل فى عمليات التدريب .

وفى ظل التطوير الجديد أصبحت مدة الدراسة فى المدارس المهنية ٣ أعوام يصبح الطالب بعد الحصول على المؤهل النهائى قادراً على الالتحاق بسوق العمل أو أن يسجل نفسه ليلتحق بمدرسة مهنية أخرى ويحصل على مؤهل مهنى مدته عامان أو أن يلتحق بالسنة الرابعة من أى نوع آخر من مدارس التعليم الثانوى العليا .

التعليم الفنى: Artistic Education

هناك أيضاً مدارس أخرى مرتبطة بالمرحلة الثانوية العليا تقدم أشكالاً مختلفة من التعليم المرتبط بالفنون ضمن مرحلة المدرسة الثانوية العليا وتشتمل تلك المراحل على

فـئات مخـتلفة مــن المــدارس مــثل مــدارس الفــن (Art Schools – مدارس تعليم الموسيقى – مدارس تعليم الرقص .

وبالنسـبة لتقيـيم الطـلاب فــى المــدارس الــثانوية العلــيا يتم تقســيم العــام الدراســى إلــى فترتيــن أو ثــلاث فــترات وفقاً لما تقره لجــنة المعلميــن بكــل مدرســة وفــى نهايــة كــل فــترة يقوم المعلمون بإجــراء مناقشــات جماعــية وتقيــيم لأداء كــل طالــب علــى حــدة ، ويــراعى الــتقويم ألا يقتصــر علــى أداء الطالــب فــى الامــتحان الــنهائى فــى تلــك الفــترة ولكــن أيضــاً علــى مشــاركته الدائمــة المســتمرة فــى الأنشــطة المدرســية بوجــه عــام وعلــى اســتعداده المــبدئى وتقدمــه المســتمر بالإضــافة إلــى المعلومــات الأخــرى التى يمكن الحصول عليها عن طريقة الاتصال بأسرته .

وتخــتــتم الفــترة النهائــية فــى العــام بامــتحان نهــائى يتم على أساســه تقويــم الطالــب ويــتم التعبــير عــن الــتقويم فــى شكل عشر درجــات حيــث يســتطيع الطالــب الــذى يحصــل علــى الأقــل علــي ســت درجــات فــى المــادة وثمــان درجــات فــى الســلوك أن ينــتقل إلــى الســنة التالــية ، وعلــى الطــلاب الذيــن يحصــلون علي أقل من ســت درجــات أن يعــيدوا العــام الدراســى أو أن يحصــلوا علــى دروس إضــافية فــى المــواد الــتى لــم يحصــلوا فــيها علــى الــتقدير المطلوب .

وبعــد الانــتهاء مــن مقــررات المدرســة الــثانوية العلــيا يــتقدم الطــلاب إلــى امــتحان الحصــول علــى الشــهادة النهائــية ويــتكون الامــتحان مــن اختباريــن تحريرييــن بالإضــافة إلــى

امتحان شفهى يعقد أمام لجنة ممتحنين يعينها وزير التربية والتعليم .

ويعتمد الامتحان الشفهى على المواد التى تمت دراستها فى السنة الأخيرة ويشتمل على مادتين كما يتضمن على مناقشة للاختبارات التحريرية وبناء على الاختبارات الشفهية والتحريرية يتم تقييم الطالب تقييماً نهائياً يترجم هذا التقييم إلى درجات يكون لكل مادة منها ٦٠ درجة كما يعطى الطالب تقييماً تفصيلياً موضحاً عن قدراته وإمكاناته ونصائح تتعلق بكيفية إكمال دراسته فى المستقبل ويمنح الطالب شهادة إتمام المدرسة الثانوية العليا وفقاً لنوعها ويستطيع بمقتضى هذه الشهادة أن يلتحق بالجامعة أو بإحدى مؤسسات التعليم العالى أو يلتحق بسوق العمل .

تدريب المعلمين فى إيطاليا :

لا يتم التدريب الأولى للمعلم فى إيطاليا إلا عندما يحصل على فرصة تعاقد دائم للعمل فى هذه المهنة ومن ثم يبدأ التدريب منذ دخوله فى نظام التعليم ، والواقع أن الأنشطة التدريبية لا تتوافر إلا فى المدرسة والحلقات الدراسية ، وتهتم برامج التدريب بشكل أساسى بالجوانب المهنية لوظيفة المعلم مثل المسئوليات المنهجية والتعليمية المكلف بها المعلم والمعرفة النفسية التعليمية ومهارات الاتصال والعلاقات الشخصية المتداخلة علاوة على

المعلومات الإدارية والقيادية والتوجيه وكيفية معاملة الطلاب المعاقين والصحة المدرسية وغيرها .

ويتعين على المعلم المؤقت فى نهاية العام الدراسى أن يقدم تقريراً عن الأنشطة التدريبية والخبرات والتجارب التى نفذها على أن يناقش هذا التقرير مع لجنة خاصة لتقويم المعلم وذلك ليتسنى له الحصول على تثبيت فى وظيفة التدريس ، وقد صدر فى عام ١٩٩٠ قانون يقضى بوجوب أن يتلقى معلمو المرحلة الابتدائية ومرحلة ما قبل المدرسة تدريبهم الأولى على مستوى الجامعة حيث يحصلون على مؤهل أكاديمي خاص بالتدريس فى هاتين المرحلتين .

أما معلمو المرحلة الثانوية والحاصلون بالضرورة على الدرجة الجامعية فيتم تنظيم دورات تخصص لهم بعد التخرج وتتضمن هذه الدورات تعاوناً مع الكليات المتخصصة فى المواد الدراسية كالرياضيات والفنون والآداب وغيرها ، وذلك فى الجوانب المنهجية والتعليمية لتدريس هذه العلوم .

ولكى يضطلع المعلم بالحقوق المنصوص عليها فى عقود العمل من حيث الترقى وأفضلية التعيين وما شابه ذلك يجب أن يجتاز ما يسمى بـ The Concourse ويقصد به الاختبار التنافسى ، ويحق لحملة الدرجات الجامعية اللازمة للتدريس فى المرحلة الثانوية المتوسطة والعليا وكذلك حملة شهادات مدارس تدريب المعلمين للمرحلة الابتدائية وما

قبل المدرسة دخول هذا الاختبار المذكور والذى يمنح المعلم المؤهل مكانة خاصة إذا نجح فى اجتيازه .

ويلاحظ أن معلم المرحلة الابتدائية مؤهل لتدريس جميع مواد المنهج الدراسى ما عدا اللغة الإنجليزية والتى تتطلب الحصول على مؤهلات خاصة ، بينما يقوم معلم المدرسة الثانوية بتدريس مادة واحدة فقط أو مادتين على الأكثر وذلك حسب تخصصه الجامعى والاختبار التنافسى الذى اجتازه .

أما ساعات العمل الأسبوعية للمعلم فهى خمسة وعشرون ساعة لمرحلة ما قبل المدرسة و٢٢ ساعة للمعلمين فى المدارس الابتدائية بالإضافة إلى ساعتين لبرامج التدريب و١٨ ساعة للمعلمين فى المدارس الثانوية بنوعيها علاوة على ذلك يجب أن يضطلع المعلمون بجميع الالتزامات ذات العلاقة بمهام التدريس مثل تحضير الدروس وتصحيح الواجب المدرسى للطلاب وإعداد التقويم الدورى والنهائى لهم والاتصال بذويهم وأولياء أمورهم وإعداد الاختبارات وأية أنشطة أخرى .

التعليم العالى :

يتكون التعليم العالى فى إيطاليا من نوعين من المؤسسات الجامعية والمؤسسات غير الجامعية والمعاهد العليا فى مختلف التخصصات فى التربية الرياضية والعلوم الشرقية والعلوم البحرية وغيرها بالإضافة إلى معاهد التعليم العالى

الفنية التى تضم العديد من المؤسسات مثل أكاديمية الفنون الجميلة والأكاديمية الوطنية لفنون الدراما والأكاديمية الوطنية للرقص والمعاهد العليا للصناعات الفنية وأكاديميات الموسيقى ويخضع التعليم الجامعى فى إيطاليا لمسئولية وزارة الجامعات والبحث العلمى والتكنولوجيا .

وتتمتع الجامعات بالاستقلالية وفى إطار ذلك يمكنها أن تتلقى تمويلاً وإسهامات مالية فى مقابل البحوث والأنشطة المختلفة التى تقدمها للمنتفعين فى أنحاء البلاد ، وهناك مصادر دخل أخرى للجامعات تتمثل فى النفقات التى يدفعها الطلاب من أجل الدراسة والخدمات المختلفة التى تقدمها الجامعة لهم ، وتؤكد الدولة على استقلالية الجامعات ليس فقط من ناحية التمويل بل في إدارة مختلف شئونها وأنشطتها.

وتحتوى كل جامعة على مجموعة من الكليات ويتكون مجلس كل كلية من العميد والأساتذة الدائمين بها وممثلين عن الباحثين بها كما يمكن أن يشارك الطلاب بممثلين عنهم عندما تناقش موضوعات خاصة بهم فى اجتماعات مجلس الكلية .

وتمنح الجامعات فى إيطاليا مجموعة من المؤهلات وهى الدبلومة الجامعية والشهادة الجامعية وشهادة التخصص وشهادة الدكتوراة .

ويقوم بالتدريس فى المستوى الجامعى عدة فئات من هيئة التدريس وهم الأساتذة والأساتذة المساعدون والباحثون

وهده الفئات معينة تعييناً دائماً فى الجامعة ، هذا بالإضافة إلى الأساتذة الدين يتم التعاقد معهم ومدرسو اللغة وهم يعملون لفترة مؤقتة لعقود تحددها الجامعة .

وفى العام الجامعى ١٩٩٣ / ١٩٩٤ كانت هناك ٥١ جامعة فى إيطاليا و ٣٧٢ كلية وكان العدد الإجمالى للطلاب الذين أتموا الدراسة فى الوقت المحدد لهم ١١٣٥٥٤٦ طالباً وكان العدد الإجمالى للطلاب الذين لم يتموا الدراسة فى الوقت المحدد لهم ٤٩٣١٦٩ وكان العدد الإجمالى لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة ٣٤١٤٧٣ عضو هيئة تدريس.



الفصل الرابع

التعليم في اليابان

التعليم فى اليابان



الفصل الرابع

التعليم فى اليابان

معلومات أساسية :

تبلغ المساحة الإجمالية لليابان ٣٧٧٨٠١ كيلو متر مربع ويبلغ عدد السكان ١٢٥٣٥١٠٠٠ نسمة ويوزع الإنفاق العام على مستويات للتعليم على النحو التالى :

٢,٣% للتعليم ما قبل الابتدائى .

٣٧% للتعليم الابتدائى .

٤١,٨% للتعليم الثانوى .

١٢,١% للتعليم العالى .

وفيما يتعلق بمعدلات الالتحاق الإجمالى بالنسبة لمستويات التعليم توزع كما يلى :

٤٩% للتعليم ما قبل الابتدائى.

١٠٣ % للتعليم الابتدائى .

١٠٠% للتعليم الثانوى .

٤١% للتعليم العالى .

الأساس القانونى للتعليم فى اليابان :

يمكن التعرف على سياسة التعليم اليابانى من خلال بنود الدستور المختلفة أما تفاصيل مبادئ هذه السياسة فهى أكثر وضوحاً فى "القانون الأساسى للتعليم" ، وهذه المبادئ هى: تكافؤ الفرص، التعليم الإلزامى، التعليم المختلط، التعليم العام، تحريم التربية السياسية الحزبية أو الطائفية الدينية فى المدارس العامة، تجريم استخدام السلطة التربوية فى غير محلها.

هذا وتتماشى كل وثائق الحكومة التربوية فى إطار روح ومبادئ "القانون الأساسى للتربية" ، وعليه فهناك نوعان من وثائق هذه السياسة: الأول يصف الخطوط الأساسية للتربية، والآخر يتعلق بموضوعات خاصة فى التربية.

المبادئ الموجهة لنظام التعليم فى اليابان

الدستور:

ينص القانون على أحقية كل أفراد الشعب فى تلقى القدر الكافى من التعليم تبعاً لقدراتهم، كما أنه على كل أفراد الشعب إلحاق أبنائهم البنين منهم والبنات بالمدارس لتلقى التعليم العام الإلزامى، ويكون هذا التعليم الإلزامى مجانياً.

القانون الاساسى للتربية

هدف التربية والتعليم:

يحدد القانون الأساسي للتعليم The Fundamental Law of Education الهدف من التعليم بأنه يهدف إلى التنمية الشاملة للشخصية والكفاح من أجل تعليم الشعب كى يصبح سليم العقل والبدن ، يحب الحقيقة والعدالة ويقدر قيمة الفرد ويحترم العمل ويكون له إحساس عميق بالمسؤولية ويشعر بالروح المستقلة ، ليكونوا بناة للمجتمع وللدولة التى تعيش فى سلام .

ولتحقيق هذا الهدف يحدد القانون المبادئ القومية للتعليم مثل : تكافؤ الفرص التعليمية وتوفير تعليم إلزامى مدته تسع سنوات وتوفير تعليم مختلط وحظر التعليم الذى يقوم على أسس سياسية أو دينية .

تكافؤ الفرص التعليمية

لكل أفراد الشعب الحق فى فرص تعليمية متكافئة بحيث يتلقى كل منهم قدر يتناسب وقدراته ولا يقع أحدهم تحت وطأة التمييز التعليمي لاعتبارات أصولية، أو تختص بالعقيدة أو الجنس أو المكانة الاجتماعية أو المركز الاقتصادى أو النسب.

ولابد للدولة وأجهزتها المحلية أن تتخذ الإجراءات اللازمة لمنح المساعدات المالية لأولئك الذين يجدون صعوبة

كبيرة فى تلقى الفرص التعليمية نتيجة لظروفهم الاقتصادية القاسية بالرغم من جهودهم المضنية للحصول على تلك الفرص.

التعليم الإلزامى:

على كل أفراد الشعب إلحاق أبنائهم من الجنسين لتلقى ٩ سنوات من التعليم العام وعدم السماح بتلقى أية مصاريف تعليمية بالنسبة للتعليم الإلزامى وذلك فى المدارس التى أنشئت تحت إشراف الدولة أو الأجهزة المحلية.

التعليم المختلط:

على الرجال والنساء أن يقدر كل منهما الآخر، وعليه فلابد من اعتماد التعليم المختلط.

التربية المدرسية:

إن المدارس الحكومية لابد وأن تكون عامة فى طبيعتها، وأضف الى ذلك تلك المدارس التابعة للدولة وأجهزتها المحلية، وإنشاء تلك المدارس الحكومية يقتصر على رجال السلطة المفوضة من قبل الحكومة.

والمعلمون فى المدارس الحكومية يخدمون المجتمع ككل ولذلك فلابد أن يكونوا على وعى بمهمتهم تلك ويسعوا لتحمل مسؤلياتهم، وبالتالى فلابد من احترام مكانة المعلم

والحفاظ على مستوى رفاهيتهم وحسن معاملتهم بما يتلاءم ومكانتهم.

التربية السياسية:

إن المعرفة السياسية من الأهمية بحيث تكون ضرورية للمواطنة الصالحة الواعية وبالتالى لابد من الاهتمام بالتعليم ، أما بالنسبة للمدارس الحكومية فيمنع فيها تدريس التربية السياسية أو وجود أى نشاط سياسى سواء مع أو ضد أى حزب سياسى معين.

التربية الدينية:

ينبغى التأكيد على مواقف التسامح الدينى ومكانة الدين فى الحياة الاجتماعية فى مختلف موضوعات التربية، أما بالنسبة للمدارس التابعة للدولة أو أجهزتها المحلية فيمنع فيها تدريس التربية الدينية أو ممارسة أى نشاط يتبع ديانة معينة.

ملامح التعليم المعاصر فى اليابان:

مر التعليم اليابانى باثنين من الإصلاحات التربوية المهمة، الأول منها أجرى فى عام ١٨٧٢ وبه طبق النظام التربوى متعدد المسارات ، أما الثانى فقد تم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة وعلى أساسه تبنت اليابان النظام المدرسى الحالى أحادى المسار ٦-٣-٣-٤ وذلك على غرار النظام السائد فى أمريكا.

هذا وجدير بالذكر أنه حتى تحت وطأة النظام الاقتصادى لحكم تكوجاوا شوجونات Tokugawa Shogunate كانت هناك مدارس التراكويا Terakoya والتى كانت عبارة عن مؤسسات تربوية صغيرة خاصة ومتمركزة حول مدرس واحد ، ثم مع بداية تطبيق اصلاح ١٨٧٢ قامت حكومة ميجى Meiji الإصلاحية بالأخذ بالنظام الديمقراطى للتعليم الإبتدائى والذى أقر بإلزامية الست سنوات الأولى لكل طفل بغض النظر عن جنسه، أو مكانته الاجتماعية، أو إمكاناته.

وكما هو واضح فإن هذه الإصلاحات وجدت طريقها للتطبيق فى ظل ظروف وتغيرات سياسية واجتماعية مهمة، أما الإصلاح الثالث فقد تم فى ظروف متغيرة نسبياً فمنذ الإصلاح الثالث قامت العديد من التطورات والتى من ضمنها إنشاء "المجلس المركزى للتربية (للتعليم)" Central Council for Education فى عام ١٩٥٢ كجهاز إستشارى تابع لوزارة التربية والتعليم ويقوم بدراسة وبحث السياسات والخطط التربوية المهمة وذلك تبعاً لتعليمات وزير التربية والتعليم فى اليابان.

وفى عام ١٩٧١ رفع "المجلس المركزى" تقريره الثانى والعشرين بعنوان "الخطوط الإرشادية الأساسية لتطوير نظام التعليم المتكامل الملائم للمجتمع المعاصر" وعرض هذا التقرير التطورات الثورية الخاصة بالتعليم اليابانى من رياض الأطفال وحتى الجامعة ولكن التغير الاجتماعى فى اليابان

كان أسرع من المتوقع مما نجم عنه مشكلات عدة في مختلف مراحل التعليم .

ولمواجهة هذه الظروف الاجتماعية المتغيرة أنشأت الحكومة الوطنية مجلس " Ad Hok Council " للإصلاح التعليمي في عام ١٩٨٤ والذي يقع مباشرةً تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء، وقد عرض هذا المجلس، والذي سمي فيما بعد " المجلس القومي للإصلاح التعليمي "، لأربعة تقارير من التوصيات- الأول في عام ١٩٨٥، والثاني ١٩٨٦ ، والثالث ١٩٨٧ أما الرابع والأخير فقد كان في أغسطس ١٩٨٧ .

ولقد انحل هذا المجلس في العشرين من أغسطس ١٩٨٧، ولكن بناءً على توصياته تحاول وزارة التربية والتعليم جاهدة تنفيذ الإصلاحات اللازمة.

ويمكن تلخيص الأحداث الأساسية في التعليم الياباني منذ بدأت اليابان تطبيق نظام التعليم المدرسي فيما يلي:

١٨٧١	إنشاء وزارة التربية والتعليم
١٨٧٢	إصدار النظام التربوى للمدارس الابتدائية، المتوسطة والجامعية (الإصلاح الأول)
١٨٨٦	إقرار أول نظام تربوى معتمد، إلزامية التعليم الإبتدائى لمدة (٣) أو (٤) سنوات

١٩٠٨	مد التعليم الإلزامى الى ٦ سنوات
١٩٤٦	إصدار الدستور (بدأت صلاحيات أعماله فى ٣ مايو ١٩٤٧)
١٩٤٧	إعلان القانون الأساسى للتربية وقانون المدارس، واتباع نظام ٦-٣-٣-٤، ومد إلزامية التعليم الى ٩ سنوات (الإصلاح الثانى)، وإنشاء نظام المدارس المتطورة.
١٩٥٠	إقرار نظام الكليات المتوسطة.
١٩٥٢	إنشاء المجلس المركزى للتعليم لدراسة النظام التربوى والسياسات المهمة للتربية والعلوم والثقافة
١٩٦٢	افتتاح الكليات التطبيقية
١٩٧١	التوصيات الخاصة بالإجراءات المهمة من أجل التوسع الكامل وتطوير التعليم المدرسى.

١٩٧٣	إلزامية التعليم المدرسى لكل المعاقين بدنياً أو عقلياً ويضاف الى ذلك الأكفاء والصم (بدئ فى تطبيقه عام ١٩٧٩)
١٩٧٦	افتتاح المدارس التدريبية الخاصة
١٩٧٧	إنشاء المجلس القومى لإجراء امتحان القبول بالجامعة وإدارة وتنظيم الاختبارات التحصيلية المعمول بها فى جميع الجامعات العامة والحكومية بالنسبة للطلاب الملتحقين بالمرحلة الأولى وذلك بداية من عام ١٩٧٩
١٩٨٤	تأسيس المجلس القومى للتربية تمهيداً للإصلاح الثالث
١٩٨٧	فض المجلس القومى للإصلاح التربوى
١٩٨٩	استئناف المجلس المركزى للتربية لعمله

وقد شهدت اليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تطوراً اقتصادياً كبيراً وحققت انجازات كبيرة فى مجال العلم والتكنولوجيا وعلاوة على ذلك فقد دخلت اليابان عصر

التعليم العالمي ونتيجة التغير السريع في البيئة الاجتماعية تم إعادة النظر في الطريقة التقليدية لكيفية صياغة سياسة التعليم، فكما ذكر آنفاً فإن المجلس القومي للإصلاح التربوي قد أنشئ في أغسطس ١٩٨٤ كجهاز استشاري تابع لمكتب رئيس الوزراء ، وقام هذا المجلس بعرض وتقديم إصلاحات جذرية في سياسات الحكومة المتعلقة بالأمور التربوية بما يمهد ويساعد في بناء مجتمع خلاق وفعال معد إعداداً جيداً للدخول إلي القرن الحادى والعشرين.

وقبل إنشاء هذا المجلس كانت السياسات المهمة تدرس وتناقش بواسطة المجلس المركزى الذى كان عبارة عن مجلس استشارى تابع لوزير التربية والتعليم، ويمكن أن نجد أن نموذج الدراسة الحالى الخاص بالتعليم الإبتدائى والمدارس الثانوية الدنيا والعليا يعتمد على تقرير المجلس المركزى الصادر عام ١٩٧١ ، أما النموذج الجديد فقد اعتمد على توصيات المجلس القومى للإصلاح التربوى، وفيما يتعلق بالمناهج التى تمت مراجعتها فقد أعدت وجهزت تماماً للمدارس الابتدائية عام ١٩٩٢ والمدارس الثانوية الدنيا ١٩٩٣ ومدارس المرحلة الثانوية العليا ١٩٩٤ على مراحل متتابعة .

وبعد فض المجلس القومى للإصلاح التربوى NCER استأنف المجلس المركزى عمله في ٢٤ أبريل ١٩٨٩، وفضلاً عن ذلك ففى داخل إطار وزارة التربية والتعليم هناك العديد من المجالس التى تقوم بدراسة

الموضوعات الخاصة بالمرحلة الابتدائية والثانوية بناءً على السياسات الموضوعة بواسطة المجلس القومى للإصلاح التربوى والمجلس المركزى وهذه المجالس يرتبط كل منها بالأخر ارتباطاً وثيقاً وتتضمن عدة مراكز منها: مجلس المناهج، مجلس هيئة بحث الكتاب المدرسى، مجلس التربية العلمية والمهنية، ومجلس التدريب التربوى للموظفين.

بنية النظام التعليمى :

يتكون النظام التعليمى من مجموعة مراحل كما يلى :

التعليم قبل الابتدائى:

يتكون التعليم قبل الابتدائى فى اليابان من مؤسستين مؤسسة رياض الأطفال ودور الحضانة ، وتقدم رياض الأطفال تعليماً للأطفال بين سن الثالثة والسادسة أما مؤسسات التعليم ما قبل المدرسة فهى ليست إلزامية كما تقدمها بشكل أساسى مؤسسات خاصة إذ يلتحق بها حوالى ٧٩,٦% من الأطفال وذلك حسب إحصاءات عام ١٩٩٥ ، ويلتحق حوالى ٦٣% من الأطفال الذين يبلغون خمسة أعوام برياض الأطفال وذلك حسب إحصاءات ١٩٩٥ ، ورياض الأطفال مدارس ليست إلزامية تهدف إلى مساعدة الأطفال على أن ينموا عقولهم وأجسامهم وذلك عن طريق تزويدهم ببيئة تعليمية وتربوية صالحة وملائمة .

والمقررات الدراسية المقدمة فى رياض الأطفال تضع مجموعة من الأهداف الأساسية التى تسعى إلى تحقيقها

وذلك بالاهتمام بكل ما يتعلق بالطفل من حيث مشاعره وإرادته واتجاهاته بالإضافة إلي الاهتمام بالمحتويات الخاصة التى يتم تدريسها لتحقيق كل هدف من هذه الأهداف .

وتعمل تلك الأهداف بالإضافة إلى المحتوى المقدم على تنمية خمسة جوانب أساسية فى شخصية الطفل وتتمثل فى الصحة والعلاقات الإنسانية والبيئة واللغة والتعبير ، ويتم تحقيق الأهداف السابقة وكذلك المحتوى المقدم بها عن طريق ما يقوم به الطفل من لعب وأنشطة أخرى .

ومؤسسات رياض الأطفال عدد ساعات الدراسة اليومية بها لا يقل عن أربع ساعات وكذلك ينبغى ألا يقل عدد أسابيع الدراسة على مدار العام عن تسعة وثلاثين أسبوعاً .

التعليم الابتدائى :

يعد التعليم الابتدائى هو المرحلة الأولى فى التعليم الإلزامى فى اليابان حيث يلزم جميع الأطفال الذين يتراوح عمرهم بين السادسة والثانية عشر بالالتحاق بالمدارس الابتدائية أو الأولية وفى الغالب يلتحق معظم الأطفال الذين تبلغ نسبتهم حوالى ٩٨,٦% بمدارس عامة ترعاها الدولة والحكومة المركزية وتشرف عليها .

وتهدف المدرسة الابتدائية أو الأولية إلى تزويد الأطفال بالتعليم الأولى العام الذى يتناسب مع المراحل العمرية التى يمرون بها من حيث خصائص نموهم الجسمى والعقلى ، وتشتمل الدراسة فى المرحلة الابتدائية على

مجموعة من المواد الدراسية وهى اللغة اليابانية والدراسات الاجتماعية والحساب والعلوم والدراسات البيئية الحياتية والموسيقى والرسم والحرف اليدوية والتربية الرياضية والتربية الخلقية والأنشطة الخاصة .

وتقوم كل مدرسة بتحديد الأنشطة التى تقوم بتدريسها للأطفال وتكون مرتبطة بالمواد الدراسية المقدمة لهم ، وقد تم فى سبتمبر ١٩٩٢ تطبيق نظام خمسة أيام فى الأسبوع لمرة واحدة فى الشهر ثم فى أبريل ١٩٩٦ تم تطبيق نظام الدراسة لمدة خمسة أيام فى الأسبوع لمرتين كل شهر .

ويهدف نظام تطبيق الدراسة لمدة خمسة أيام فى الأسبوع إلى المساهمة فى المراجعة الشاملة للوظائف التربوية التى يقوم بها كل من المدرسة والبيت والمجتمع ، كما يهدف إلى تنمية الشخصية السليمة للتلاميذ ، وتتوقع وزارة التعليم أن يحقق هذا النظام نجاحاً كبيراً عندما يتم تطبيقه فى جميع أنحاء البلاد .

وتقترب نسبة الالتحاق فى المدارس الإلزامية فى اليابان من نسبة مائة فى المائة كما أن الانتقال من صف إلى صف فى المرحلة الابتدائية يتم بشكل تلقائى وفى عام ١٩٩٥ كانت نسبة التلاميذ إلي المعلمين هى ١٩,٤ تلميذاً إلي كل معلم واحد .

التعليم الثانوي:

تتكون مرحلة التعليم الثانوى فى اليابان من مرحلتين وهى التعليم الثانوى فى المدرسة الثانوية الدنيا أو ما يقابل المدرسة الإعدادية والمدارس الثانوية العليا أو ما يقابل التعليم الثانوى لدينا .

وتمثل المدرسة الثانوية الدنيا المرحلة النهائية من التعليم الإلزامى وتقدم للتلاميذ بين سن ١٢ و ١٥ عاماً ويحق للتلاميذ الذين أنهوا الدراسة فى المدرسة الدنيا لمدة ثلاث سنوات أن يلتحقوا بالمدرسة الثانوية العليا أو بالمدارس الفنية ، وبالنسبة للمدارس الثانوية العليا فهناك ثلاثة أشكال من الدراسة : دراسة كل الوقت ودراسة بعض الوقت ودراسة بالمراسلة .

تستمر الدراسة كل الوقت لمدة ثلاث سنوات بينما تستمر الدراسة بعض الوقت والدراسة بالمراسلة أكثر من ثلاث سنوات وتقدم الدراسة بعض الوقت فى الفترات المسائية فى فترة بعد الظهر والفترات المسائية .

وفيما يتعلق بمحتوى التدريس فإنه يمكن تصنيف المقررات بالمدارس الثانوية العليا إلى ثلاث فئات عامة ومتخصصة ومتكاملة وتقدم المقررات العامة تعليماً عاماً يؤكد على المواد الأكاديمية بينما المقررات المتخصصة صممت خصيصاً لكى تزود الطلاب بتعليم مهني أو فني وذلك للطلاب الذين اختاروا مجالاً مهنياً معيناً لكى يعملوا به

فى حياتهم المستقبلية وهذه المقررات نفسها يمكن تصنيفها إلى عدة فئات أخرى مثل الزراعة والصناعة ومجال الأعمال والصيد والاقتصاد المنزلى والتمريض والرياضيات وغيرها ، أما بالنسبة للمقررات المتكاملة فإنها تقدم تعليماً يجمع بين الجوانب العامة والجوانب المتخصصة .

والتعليم الثانوى فى اليابان يهدف فى مرحلته الأولى إلى تزويد التلاميذ فى سن الثانية عشر إلى الخامسة عشر بالتعليم الثانوى العام الذى يتناسب مع المرحلة العمرية التى يمرون بها من حيث خصائص نموهم النفسى والعقلى وذلك ارتكازاً على التعليم الذى قدم لهم فى المدرسة الأولية .

وتتضمن المواد التى يدرسها الطلاب فى المدرسة الثانوية الدنيا على اللغة اليابانية والدراسات الاجتماعية والرياضيات والعلوم والموسيقى والفنون الجميلة والتربية الصحية والبدنية والفنون الصناعية والتربية الخلقية والأنشطة الاجتماعية ومواد اختيارية أخرى .

وقد وصل العدد الإجمالى للمدارس الثانوية الدنيا فى اليابان فى عام ١٩٩٥ إلى ١١٢٧٤ مدرسة بها ٤٥٧٠٣٩٠ طالباً ملتحقاً بها وكان يعمل بها ٢٧١٠١٠ معلماً وتمثل نسبة التلاميذ للمعلمين فى تلك المدارس ١٦,٩ تلميذاً لكل معلم واحد ، فى نفس العام استطاع ٩٦,٧% من هؤلاء الطلاب أن يكملوا دراساتهم بالمدرسة الثانوية الدنيا ويلتحقوا بالمدارس الثانوية العليا وكذلك بالمدارس الفنية .

أما المدارس الثانوية العليا فإنها تقدم عدداً من المواد الاختيارية التى يختارها الطلاب حسب اتجاهاتهم وميولهم ولذلك فإن المنهج الذى يتم تدريسه فى كل مدرسة قد يكون مختلفاً قليلاً من حيث هذا المقرر الذى يقدم فى المدرسة وتبعاً لاختلاف القدرات والميول المستقبلية لهؤلاء الطلاب ، ولذلك فإنه يحق لكل طالب أن يختار المواد التى تتناسب مع قدراته وميوله واتجاهاته واستعداداته المستقبلية .

وفى عام ١٩٩٥ التحق ٧٤,٢% من طلاب المدارس الثانوية العليا بالمقررات الأكاديمية العامة وكانت النسبة الباقية ملتحقة بالمقررات المهنية والتخصصية الأخرى.

والمقررات الدراسية فى المدرسة الثانوية العليا تحدد عدداً من المواد فى التعليم العام وكذلك التعليم المتخصص بالإضافة إلى مجموعة الأهداف والمعايير التى تضعها لكل مادة من المواد الدراسية ، بالإضافة إلى ذلك فإن المدرسة الثانوية العليا تضع عدداً من المعايير المحددة للوحدات التى ينبغى أن يحصل عليها الطلاب فى كل مادة من المواد الدراسية ، وحتى يستطيع الطالب أن يكمل مقررات المدرسة الثانوية العليا عليه أن يحصل على ٥٠ وحدة Credit أو أكثر من الوحدات التدريسية المقدمة فى المواد المهنية أو المتخصصة .

وقد بلغ عدد المدارس الثانوية العليا فى عام (١٩٩٥) ٥٥٠١ مدرسة بها ٤٧٢٤٩٤٥ طالباً ملتحقاً بها وكان يعمل بها ٢٨١١١٧ معلماً ويعد متوسط نسبة الطلاب للمعلمين هى ١٦,٩طالباً لكل معلم ، وفى نفس العام استطاع هؤلاء الطلاب أن يلتحقوا بالجامعات وبالكليات المتوسطة .

وبالنسبة لعملية التقويم فى المدارس الثانوية فليس هناك نظم امتحانات خارجية تعقد فى اليابان وإنما تتم عملية الانتقاء ومنح الشهادات عند إكمال كل مرحلة وتتم داخل كل مدرسة وفق عملية تقييم داخلية ، حيث يمنح كل مدير مدرسة شهادات التخرج للطلاب وفقاً لعمليات تقويم داخلية تتم داخل كل مدرسة ، ويعتمد القبول فى المدارس الثانوية الحكومية فى اليابان على امتحانات تعقدها المجالس التعليمية ذات الصلة أما فى المدارس الثانوية الخاصة فإنها تنظم امتحانات خاصة بها تنظم عملية القبول .

التعليم العالى فى اليابان :

يتضمن التعليم العالى فى اليابان الجامعات والكليات المتوسطة Junior colleges والكليات التقنية Colleges of technology ، وتعد الجامعات مؤسسات تعليم عالى ومراكز تعليم تقدم التدريس والبحث المتعمق فى المواد الأكاديمية المتخصصة كما تزود الطلاب بالمعرفة الواسعة.

وتهدف الكليات المتوسطة أيضاً إلى تقديم التدريس والبحث المتعمق فى المواد المتخصصة ، كما تهدف إلى

تنمية قدرات الطلاب التى يحتاجها في المجالات المهنية والعلمية ، كما تهدف الكليات التقنية إلى تقديم التدريس المتعمق فى بعض المواد المتخصصة ومساعدة الطلاب على تنمية قدراتهم التى تتطلبها الحياة المهنية .

ويعتمد القبول فى الجامعات والكليات المتوسطة على أساس تنافسى للطلاب الذين أنهوا دراساتهم فى المدرسة الثانوية العليا ، ويتم اختيار المتقدمين بعد أن يجتازوا مجموعة من الاختبارات التحصيلية التى تعقدها الجامعات ومؤسسات التعليم العالى لتقيس قدراتهم واستعداداتهم المختلفة ، كما يؤخذ فى الاعتبار التقييم الذى حصل عليه الطلاب فى المدرسة الثانوية العليا ، وهناك اتجاه متزايد بدأت تأخذ به العديد من الجامعات ويتمثل فى قبولها للطلاب بناءً على التوصيات التى يقدمها مديرو المدارس الثانوية العليا .

وفى ربيع عام ١٩٩٥ كان هناك ١١٣٣٠٠٠ طالباً متقدماً للالتحاق بالجامعات وبالكليات المتوسطة نجح منهم ٨٠١٠٠٠ يمثلون ٦٦% من المتقدمين نجحوا فى القبول بالجامعات والكليات المتوسطة ، وكان ٢٥% من هؤلاء المتقدمين قد تخرجوا من المدارس الثانوية العليا قبل عام أو أكثر من تقدمهم ، وكان عدد المتقدمين للجامعات والكليات المتوسطة فى ذلك العام يمثل ٤٥,٢% من الفئة العمرية لأقرانهم .

وفي عام ١٩٩٥ بلغ العدد الإجمالي للكليات المتوسطة ٥٩٦ وكان يلتحق بها حوالي ٤٩٨٠٠٠ طالباً وكان يعمل بها حوالي ٢٠٧٠٢ عضو هيئة تدريس ، وكان العدد الإجمالي للكليات التقنية ٦٢ كلية يلتحق بها ٥٦٢٣٤ طالباً ، ويعمل بها ٤٣٠٦ معلماً ، بالإضافة إلى ذلك فهناك مجموعة أخرى من مدارس التدريب الخاص بلغ عدد الطلاب الذين التحقوا بها ٣٦٤٣٣ معلماً ومدارس أخرى ذات أغراض متنوعة بلغت ٢٨٢١ مدرسة كان يلتحق بها حوالي ٣٢١٠٠٠ طالباً ويعمل بها ١٦٠٠٠ معلماً.

تعليم ذوى الفئات الخاصة :

تقدم اليابان فرصاً تعليمية خاصة للأطفال ذوى الإعاقات المختلفة تبعاً لدرجة إعاقتهم ويتم هذا التعليم إما في مدراس خاصة وذلك للمعاقين مثل مدارس الصم والبكم ومدارس المكفوفين ومدارس أخرى للإعاقات الأخرى أو في صفوف خاصة أو في مقررات إضافية في المدارس الابتدائية العادية أو المدارس الثانوية العادية ، وهناك ثلاثة أنواع من مدارس التربية الخاصة في اليابان مدارس المعاقين عقلياً ومدارس المعاقين بدنياً ومدارس الأطفال ذوى الإعاقات الصحية .

وتهدف مدارس التربية الخاصة إلى تزويد الأطفال ذوى الإعاقات الشديدة بنوع من التعليم يتساوى مع ذلك التعليم المقدم في المدارس الابتدائية والثانوية العادية ، وفي

نفس الوقت تحرص علي تزويد هؤلاء الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة لكي يعوضوا ما بهم من إعاقات مختلفة ، وهذه المدارس بها قسمان قسم للأطفال في المرحلة الأولية أو الابتدائية وآخر لهؤلاء الذين في المرحلة الثانوية الدنيا ، وبعض تلك المدارس يكون بها قسم لرياض الأطفال أو قسم للمرحلة الثانوية العليا أما الأطفال ذوو الإعاقات البسيطة فإنهم يلتحقون بصفوف خاصة في المدارس الابتدائية أو المدارس الثانوية الدنيا ، وتصنف تلك الصفوف الخاصة إلى سبعة أنواع وفقاً لإعاقات هؤلاء الطلاب مثلاً المعاقون عقلياً والمعاقون سمعياً وذوو إعاقات الكلام ،وغيرهم.

أما الأطفال ذوو الإعاقات الصحية والبسيطة نسبياً فإنهم يحصلون على مقررات إضافية داخل المدارس الابتدائية أو الثانوية العادية حيث يدرسون المواد العادية مع أقرانهم بالإضافة إلى تدريس خاص يتلقونه في صفوف خاصة تبعاً لإعاقتهم .

وقد بلغ عدد مدارس التربية الخاصة في اليابان عام (١٩٩٥) ٩٦٧ مدرسة معظمها أنشأته الحكومات المحلية في المقاطعات المختلفة ، وكان يلتحق في تلك المدارس حوالي ٨٦٠٠٠ طالباً وكان عدد المعلمين بتلك المدارس ٥١٩٠٠ معلماً .

التعليم الخاص فى اليابان :

بشكل عام تعمل المؤسسات التعليمية الخاصة فى اليابان وذلك بحصولها على تمويل ذاتى من مصادر متعددة يكون بعضها من مصاريف الدراسة التى يدفعها الطلاب، وجزء من هذا الدخل يتمثل فى الإعانات والمساعدات المالية التى تقدمها لها الحكومة المركزية والحكومات المحلية فى المقاطعات .

وتتمثل أهمية مؤسسات التعليم الخاص فى أن عدداً كبيراً من الطلاب يلتحقون بتلك المؤسسات ؛ ففى عام ١٩٩٥ مثلاً كان هناك ٧٤% من طلاب الجامعات وأكثر من ٩٠% من طلاب الكليات المتوسطة وحوالى ٣٠% من طلاب المدارس الثانوية العليا وحوالى ٨٠% أيضاً من أطفال رياض الأطفال كانوا ملتحقين بمؤسسات تعليم خاص ، بذلك فإن مؤسسات التعليم الخاص فى اليابان تلعب دوراً حيوياً ومهماً فى نظام التعليم الوطنى كما أنها تسهم فى تنمية التعليم الرسمى عن طريق ما تقوم به من أنشطة تعليمية وبحثية تنبع من الأهداف المتميزة والمبادئ القومية التى أرساها مؤسسو تلك المدارس الخاصة .

وتهتم الحكومة اهتماماً كبيراً بمساعدة ومساندة مؤسسات التعليم الخاص ففى ميزانية عام ١٩٩٦ خصصت الحكومة المركزية حوالى ٢٨٧ بليون ين كمساعدات قومية للجامعات الخاصة والكليات المتوسطة والكليات التقنية وذلك

حتى تستطيع تمويل النفقات الخاصة بها ، كما خصصت حوالى ٧٠ بليون ين كمساعدات لحكومات المقاطعات لكى تغطي النفقات والمساعدات اللازمة للمدارس الابتدائية والثانوية الخاصة وتغطى النفقات الخاصة بها ، كما وصلت المنح المقدمة لمؤسسات التعليم العالى حوالى ١٦ بليون ين وحوالى ١,٩٣بليون ين مقدمة للمدارس الثانوية العليا الخاصة وذلك لتمويل شراء المعدات واللوازم الدراسية المختلفة لتحديث عملية التعليم بها .

كما تقدم الحكومة العديد من القروض الميسرة ذات الفائدة البسيطة جداً والتى تسدد على فترة طويلة وتمنح هذه القروض لمؤسسات التعليم الخاص حتى تقدم لها ما يعينها على إحداث عملية التحديث والتحسين فى المعدات والتسهيلات والأبنية اللازمة لها وتقدر تلك النسبة فى عام ١٩٩٦ بحوالى ٧٢ بليون ين لهذه القروض المقدمة لتلك المدارس .

مؤسسات تعليمية أخرى :

بالإضافة إلى المعاهد والمؤسسات التعليمية السابقة سواء الابتدائية أو الثانوية أو التعليم العالى هناك مجموعة متنوعة من المؤسسات تعرف باسم مدارس التدريب الخاصة أو المدارس المتنوعة وتدار معظم هذه المدارس بشكل خاص وتقدم للشباب مقررات مهنية وعلمية قصيرة المدى فى الطهى والخياطة ومسك دفاتر الحسابات والكتابة على الآلة الكاتبة

والتصميم واللغات الأجنبية وميكانيكا السيارات والإلكترونيات وبراسج الكمبيوتر وغيرها وقد تم إعادة تصنيف المدارس المتنوعة التى تفى بمعايير تضعها وزارة التربية والتعليم لتصبح تلك المدارس بمثابة مدارس تدريب خاصة .

التسهيلات التعليمية الاجتماعية :

يتم تنظيم الأنشطة التعليمية للكبار وللشباب عن طريق هيئات حكومية وغير حكومية وتشتمل كثير من التسهيلات العامة الرئيسة على قاعات المواطنين ومراكز الشباب ومراكز الطبيعة للأطفال والمتاحف والمكتبات العامة ومراكز التدريب البدنى والاستجمام والتسهيلات التربوية الاجتماعية .

فهذه القاعات توفر من الأنشطة التعليمية ما يهدف إلى تحسين الحياة الفكرية والثقافية لأفراد المجتمع وتتضمن أنشطتها إجراء أنواع مختلفة من الحلقات الدراسية والمحاضرات والمعارض الفنية والعروض السينمائية واللقاءات الخاصة بالتدريبات البدنية والاستجمام وتعد مراكز الشباب منشآت عامة أقيمت بغرض إتاحة الفرص أمام الشباب للتدريب الجماعى فى مناطقهم السكنية أما بالنسبة للأطفال فى سن المدرسة الإلزامية فتقوم السلطات التعليمية القومية والمحلية بتوفير مراكز الطبيعة للأطفال فى مناطقهم السكنية وهى متوفرة بشكل عام فى المناطق الريفية .

الإدارة التعليمية والتمويل :

تتركز السلطة التعليمية في وزارة التربية والتعليم التي تتولى إدارة عدد من المنشآت الحكومية تضم الجامعات والمتاحف ومراكز الشباب ومعاهد البحث كما تقدم الوزارة كذلك الإرشاد والنصح والمساعدة المالية إلى السلطات التعليمية المحلية الموجودة بالمحافظات والبلديات والتي تكون بدورها مسئولة عن جميع مستويات التعليم في مناطقها الخاصة ، ويوجد مجلس تعليم داخل كل محافظة من المحافظات السبع والأربعين وداخل كل وحدة من البلديات التي يزيد مجموعها عن ثلاثة آلاف بلدية ، ويضطلع مجلس التعليم بمهمته كسلطة تعليمية محلية .

وتسهم الحكومة القومية والحكومات المحلية في المحافظات والبلديات بتحمل مسئولية الدعم المالي للتعليم العام ويتولى كل مستوى حكومي إمداد الأنشطة التعليمية التابعة له بالتمويل المستمر من حصيلة الضرائب ومن وسائل الدخل الأخرى ، بالإضافة إلى الهبات العامة غير المحددة المقدمة إلى السلطات المحلية فإن الحكومة القومية تمنح إعانات مالية خاصة بالتعليم على نصف قيمة المرتبات التي يتقاضاها معلمو المدارس الإلزامية .

ادارة التعليم فى اليابان

هناك عدة مستويات لإدارة التعليم فى اليابان فهناك مستوى الإدارة التعليمى على المستوى الوطنى وآخر على المستوى الإقليمى وآخر على المستوى البلدى المحلى .

أولا : الإدارة التعليمية على المستوى الوطنى

تعد وزارة التربية والعلوم والثقافة هى السلطة المركزية المسئولة عن التعليم فى اليابان ويحدد القانون مسئوليتها فى نشر وتطوير التعليم والعلوم والثقافة وتتمتع الوزارة بسلطات معينة وكثيرة فى مختلف الميادين التربوية والعلمية والثقافية ،وفى مجال التعليم تعد الوزارة مسئولة عن التخطيط المتكامل والتنسيق لعمليات تطوير وتحسين البرامج التعليمية على مستويات متعددة وفى المناطق والأقاليم المختلفة .

كما تدير الوزارة عدداً من المؤسسات التربوية تشمل الجامعات والكليات المتوسطة والكليات الفنية ونزل الشباب والمتاحف ولها صلاحيات واسعة فى إدارة هذه المؤسسات كما تقدم الوزارة الإرشادات والنصائح والمعونات المالية لسلطات التعليم المحلية المتمثلة فى مديرى الإدارة الإقليمية والبلدية ومجالس التعليم فيها ، ويتمتع وزير التربية والثقافة بسلطة إقرار إنشاء معاهد التعليم العالى الحكومية والأهلية وتقديم التوجيه اللازم للقيام بعملها .

ثانياً : الإدارة التعليمية على المستوى الإقليمى

يوجد فى اليابان ٤٧ إقليماً ينقسم كل منها لعدد من البلديات المحلية ولكل إقليم مجلس للتعليم يعتبر السلطة التعليمية المركزية فى هذا الإقليم ، ويعتبر مجلس التعليم مسئولاً عن إدارة وتنفيذ العمل التربوى والعلمى والثقافى فى الإقليم .

ويتألف مجلس التعليم من خمسة أعضاء يعينهم الحاكم بموافقة مجلس الحكم الإقليمى ، وينتخب الحاكم والمجلس الإقليمى من قبل سكان تلك الأقاليم ويجرى تعيين أعضاء مجلس التعليم عادة لمدة أربع سنوات ويكون مسئولاً أمام المجلس عن تنفيذ السياسات والإجراءات التى يقترحها أو يقرها المجلس ، ويخضع هذا التعيين لموافقة وزير التربية والعلوم والثقافة ، وتتحدد مهام مجلس التعليم الإقليمى فيما يلى :

١- الإشراف على مؤسسات التعليم الإقليمية التى تضم المدارس الثانوية العليا ومعاهد المعاقين الخاصة وقاعات المواطنين العامة والمكتبات ونزل الشباب ومراكز البحث التربوى وغيرها وذلك باستثناء الجامعات والكليات المتوسطة .

٢- تطوير برامج تعليم الكبار ونشاطات اليونسكو وحماية الممتلكات الثقافية .

٣- تقديم النصح والمشورة الفنية والمعونة المالية لمجالس التعليم البلدية المحلية التابعة للأقليم .

٤- الطلب من مجالس التعليم البلدية تقديم تقارير عن أعمالها وتوجيه الأوامر لها عند الضرورة لتصحيح أوضاعها أو تحسين الخدمة التربوية التى تقدمها .

٥- إدارة شئون العاملين بها بما فيها تعيين وإنهاء خدمة معلمى المدارس الابتدائية البلدية والمدارس الثانوية الدنيا ومدرسى المدارس الثانوية العليا الذين يعملون بوقت جزئى وتدفع مرتبات ومكافآت المعلمين والمدرسين فى هذه البلدية من قبل حكومة الإقليم .

٦- منح شهادات الممارسة للمعلمين والمدرسين .

وبالإضافة إلى ذلك فإن لحاكم الإقليم بعض السلطات والمسئوليات بالنسبة للتعليم من أهمها :

١- الإشراف على إدارة وتسهيل شئون الجامعات فى الكليات المتوسطة .

٢- الموافقة على إنشاء مدارس إبتدائية وثانوية خاصة وكذلك مدارس التدريب الخاص والمدارس المتنوعة ورياض الأطفال وحق التفتيش العام على هذه المدارس ، ويعتبر الإشراف على مؤسسات التعليم العالى الخاص من مسئولية وزارة التربية والعلوم والثقافة .

٣- تنسيق إعداد مشاريع الميزانيات فى القطاعات المختلفة بما فيها قطاع التعليم والإشراف على الميزانيات المعتمدة من مجالس الحكم الإقليمي ، كما يعتبر اقتناء الممتلكات التعليمية والتصرف فيها من مسئوليات حاكم الإقليم .

ثالثاً : الإدارة التعليمية على المستوى البلدى المحلى

يبلغ عدد البلديات فى اليابان أكثر من ٣٣٠٠ بلدية ولكل بلدية مجلس للتعليم مسئول عن إدارة شئون التعليم والعلوم والثقافة به ، ويتكون مجلس التعليم من خمسة أعضاء يعينهم الحاكم بموافقة مجلس الحكم المحلى وينتخب المحافظ وأعضاء مجلس الحكم المحلى من قبل السكان ويكون تعيين أعضاء مجلس التعليم لمدة أربع سنوات عادة كما هى الحال بالنسبة لمجالس التعليم الإقليمى ، وينتخب المجلس البلدى للتعليم مفتشاً عاماً للتعليم يكون مسئولاً تنفيذياً وذلك بموافقة المجلس الإقليمى للتعليم ويتحمل المفتش العام مسئولية تنفيذ السياسات التعليمية والإجراءات التى يقترحها او يقرها المجلس .

وتتلخص مهام المجلس البلدى للتعليم فيما يلى :

١- إدارة المؤسسات التعليمية البلدية وبصفة خاصة المدارس الابتدائية والثانوية الدنيا وقاعات المواطنين العامة ونزل الشباب والمكتبات .

٢- تطوير نشاطات تعليم الكبار ونشاطات اليونسكو وحماية الممتلكات الثقافية .

٣- إدارة شئون العاملين بما فيها تعيين وإنهاء تعيين معلمى المدارس البلدية المعينين بوقت كامل فى المدارس الثانوية العليا باستثناء المعلمين فى المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية الدنيا والمدرسين بوقت جزئى فى المدارس الثانوية العليا والكليات المتوسطة والجامعات حيث يتم تعيين مدرسى الكليات المتوسطة والجامعات التابعة للبلديات من قبل المحافظ .

٤- اعتماد الكتب الدراسية اللازمة للمدارس البلدية الابتدائية والثانوية .

بالإضافة إلى ذلك فإن للمحافظ بعض السلطات والمسئوليات بالنسبة للتعليم أهمها :

١- الإشراف على إدارة وتسهيل شئون الجامعات والكليات المتوسطة التابعة للبلدية .

٢- تنسيق إعداد مشاريع الميزانيات للقطاعات المختلفة بما فيها قطاع التعليم والإشراف على تنفيذ الميزانيات المعتمدة عن الحكم المحلى،وكذلك اقتناء الممتلكات التعليمية أو التصرف فيها .

تمويل التعليم

يعد تمويل التعليم فى اليابان مسئولية مشتركة بين السلطات المركزية الوطنية والإقليمية والمحلية ، وتقدم كل

سلطة الدعم المالى اللازم لمؤسساتها التعليمية وذلك من خلال الضرائب ومصادر الدخل الأخرى الخاصة بها ، ولا يشترط أن يخصص جزء من الضرائب التى تجعلها الحكومة المركزية أو السلطات الإقليمية والمحلية لشئون التعليم بالتحديد بما يعنى أنه لا توجد ضرائب خاصة على التعليم فى اليابان .

الإنفاق التعليمى للحكومة المركزية

يمكن تصنيف الإنفاق التعليمى المركزى إلى فئتين :

١- مصروفات المؤسسات التعليمية الوطنية كالجامعات وغيرها وخدماتها المختلفة .

٢- معونات الحكومة المركزية الخاصة بالتعليم المقدمة إلى الأقاليم والبلديات والمؤسسات التعليمية الخاصة وجهات أخرى .

وبالإضافة إلى المعونة الحكومية الخاصة بالتعليم تقدم الحكومة منحاً تسمى ضريبة التخصيص المحلية للأقاليم والبلديات ، وتخصص الحكومة نسبة معينة حوالى ٣٢% من ضرائب الدخل والرسوم وضريبة المشروبات الروحية لضريبة التخصيص المحلية وتوزع كمنح بين الأقاليم والبلديات ويهدف هذا الإجراء إلى تحقيق العدالة وتخفيض مظاهر التفاوت فى الإمكانات المالية للإقليم والبلديات ورغم أن أوجه صرف هذه المنح لا يجرى تحديدها إلا أن جزءاً منها يخصص للصرف على التعليم .

الإنفاق التعليمى للسلطات الإقليمية والمحلية

يشمل الإنفاق التعليمى على المستوى الإقليمى أوجه الإنفاق التالية:

١- الصرف على المؤسسات التعليمية الإقليمية والخدمات التى تقدمها .

٢- الرواتب والمكافآت للعاملين فى المدارس الابتدائية والثانوية الدنيا والمدرسين بوقت جزئى فى المدارس الثانوية العليا .

٣- المعونات المالية التى تقدم للبلديات لإغراض التعليم .

ويشمل الإنفاق التعليمى على المستوى المحلى الأوجه التالية :

١- الصرف على المدارس الابتدائية والثانوية الدنيا المحلية باستثناء رواتب المدرسين .

٢- الصرف على المؤسسات التعليمية البلدية الأخرى .

الرسوم الدراسية

لا تحصل الدولة أية رسوم دراسة على التعليم فى المدارس الرسمية الابتدائية والثانوية الدنيا التى تقدم تعليماً إلزامياً بينما تحصل رسوماً دراسية من طلبة المدارس الثانوية العليا ومعاهد التعليم العالى الرسمية وتعتبر هذه الرسوم إيرادات عامة للسلطة التى تدير المؤسسات التعليمية : لا يشترط أن تخصص للصرف على التعليم .

وبينما تحدد وزارة التربية والتعليم والثقافة الرسوم الدراسية التى تحصلها المؤسسات التعليمية الوطنية فإن السلطات الإقليمية والمحلية هى التى تحدد الرسوم الدراسية للمدارس المسئولة عن إدارتها والواقعة فى مناطقها وتعتبر المدارس الأهلية الخاصة مسئولة عن دخلها بما فى ذلك الرسوم الدراسية التى تحصلها ، غير أن هذه المدارس الأهلية تعتمد فى جزء كبير من دخلها على المعونات التى تحصل عليها من الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم .

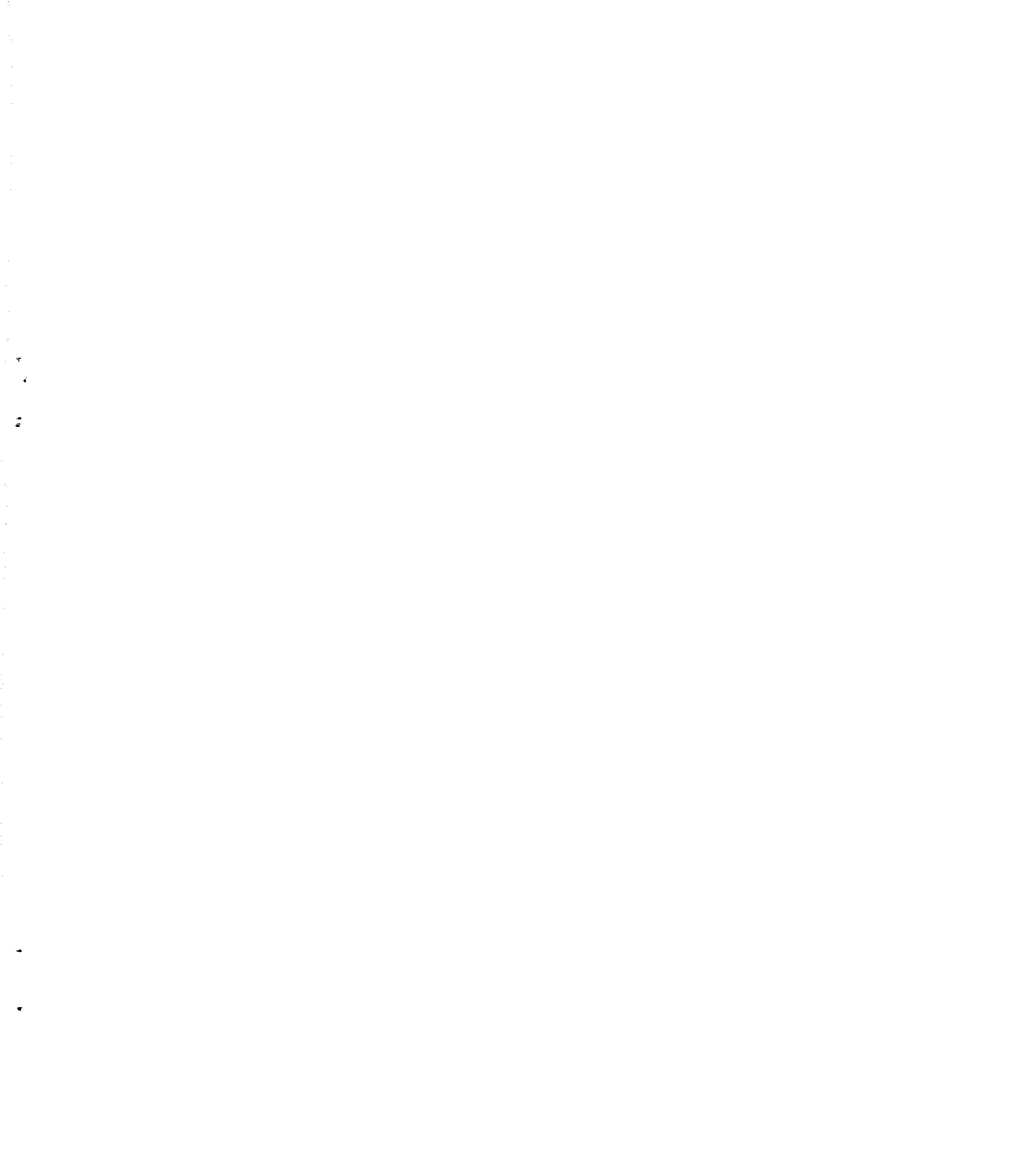
برامج المساعدة الطلابية

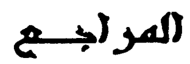
تقدم كثير من الجهات فى اليابان مساعدات مختلفة للطلبة ومنها المؤسسة اليابانية للمنح الدراسية التى تدعمها الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية والمحلية وهيئات النفع العام ، وقد تأسست المؤسسة اليابانية للمنح الدراسية عام ١٩٤٤ بهدف تقديم منح دراسية على هيئة قروض للطلبة المتفوقين فى دراستهم والذين تحول ظروفهم المادية من متابعة الدراسة ، وبذلك تسهم هذه المؤسسة فى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وتنمية الموارد البشرية الضرورية لتقدم المجتمع ، ويستفيد من قروض المؤسسة الطلبة المسجلون فى المدارس الثانوية العليا والكليات الفنية والكليات المتوسطة والجامعات بما فيها كليات الدراسات العليا ومدارس التدريب الخاصة .

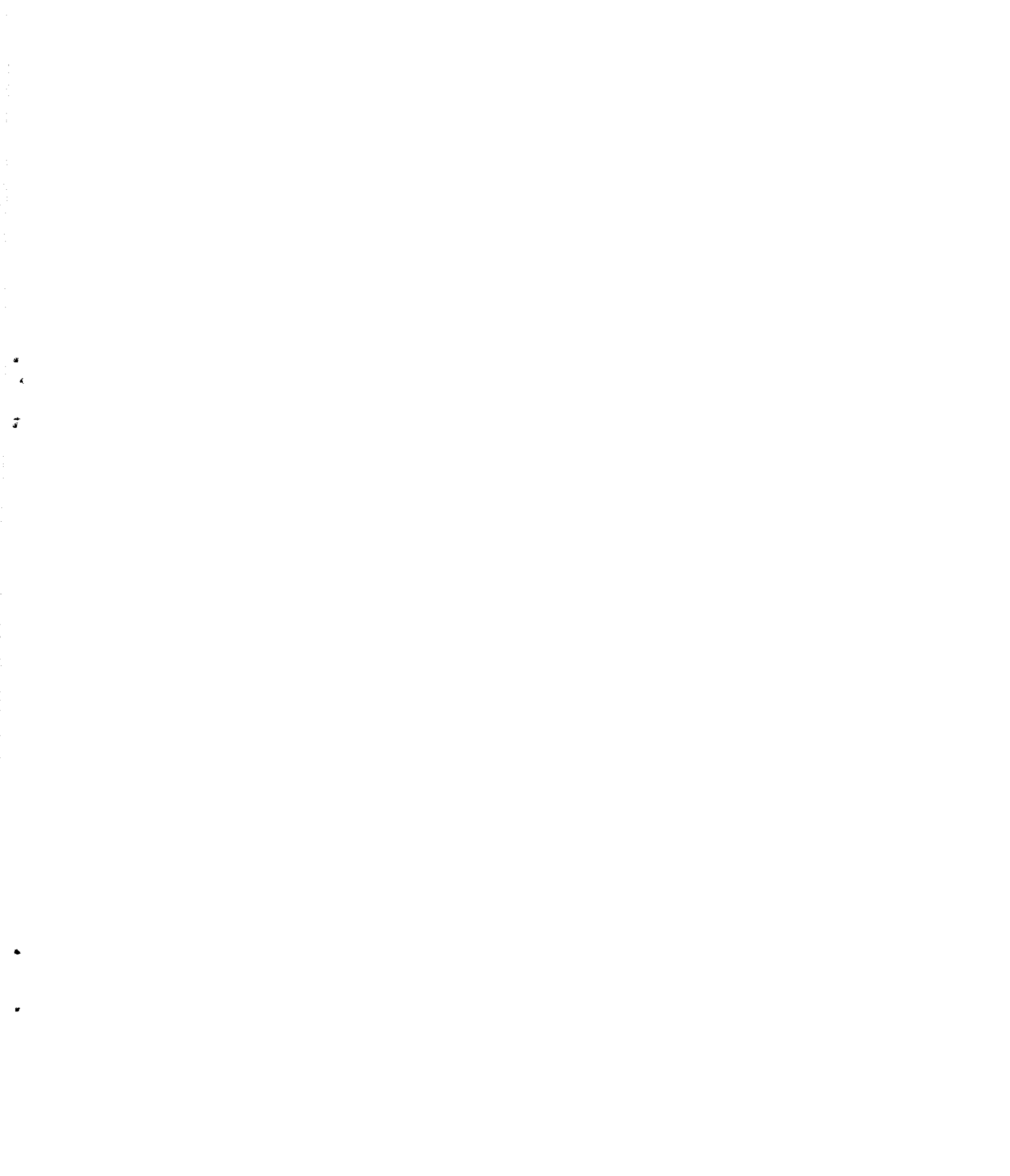
وتصرف هذه القروض للطلبة بناءً على توصيات رؤساء ومديرى المؤسسات التعليمية كما تمنح الحكومة

المركـــزية معونـــة ماليـــة للمؤسســـات التعليميـــة الأهلـــية لأغـــراض المســـاعدة الطلابـــية وتـــأخذ هـــذه المعونـــة شـــكل قـــروض طويلـــة المـــدى والتســـديد بفـــائدة منخفضـــة تقدمهـــا الحكومـــة إلـــى المؤسســـة اليابانـــية لتنمـــية المـــدارس الخاصـــة وهـــى مؤسســـة ذات نفـــع عـــام أى أنهـــا لا ربحـــية تدعمهـــا الحكومـــة ، وتـــوزع المؤسســـة هـــذه القـــروض علـــى المـــدارس والمعـــاهد الأهلـــية الـــتى تقـــدم لطلابهـــا بـــرامج خاصـــة للمســـاعدات ســـواء علـــى شـــكل مـــنح أو قـــروض أو تسهيلات لدفع الرسوم الدراسية بالتقسيط .









أولاً : المراجع العربية

١- أحمد إبراهيم أحمد : "التربية المقارنة" ، دار المطبوعات الجديدة ، الإسكندرية ، ١٩٨٩ .

٢- إيزاو سوزوكي : إصلاح التعليم في اليابان في منظور القرن الحادي والعشرين ، مستقبليات ، المجلد الثاني ، عدد (١) ، ١٩٩٠.

٣- بيومي محمد ضحاوي : "التربية المقارنة ونظم التعليم" ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

٤- حسن محمد جوهر ومحمد الحنفي شمس الدين :"اليابان" ، دار المعارف ، القاهرة، د.ت.

٥- عبد الرحمن أحمد الأحمد وحسن جميل طه : التعليم في اليابان تطوره التاريخي ونظامه الحالي ،دار القلم ، الكويت ، ١٩٨٣ .

٦- عبد الغني عبود . "دراسة مقارنة لتاريخ التربية" ،دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

٧- عبد الغني عبود : " الأيدولوجية والتربية مدخل لدراسة التربية المقارنة " ، الطبعة الرابعة ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٠ .

٨- عبد الغني عبود وآخرون : "التربية المقارنة منهج وتطبيقه " ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

٩- عزت رشدي عبد الفتاح : **دراسة تقويمية لنظم إعداد معلم الحلقة الأولي من التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية في ضوء تجارب بعض الدول** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ببنها ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٥ .

١٠- ماكوتو آسو وايكوو أمانو: **التعليم ودخول اليابان العصر الحديث** "،سفارة اليابان بـ ج.م.ع القاهرة، ١٩٧٦

١١- محمد سيف الدين فهمي : " **المنهج في التربية المقارنة** " ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

١٢- المركز الصحفى للمراسلين الأجانب : **حقائق وأرقام عن اليابان** ، طبعة القاهرة ، ١٩٩٥ .

١٣- نازلى صالح أحمد : " **حول التعليم العام ونظمه دراسات مقارنة** " ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

١٤- نازلى صالح أحمد : " **مقدمة فى العلوم التربوية** " ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

١٥- نبيل عامر صبيح : " **مقدمة منهجية ودراسات فى التربية المقارنة** " ، الطبعة الثانية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

١٦- وزارة الخارجية اليابانية :" **اليابان اليوم** " مطابع الناشر العربى ، القاهرة ، د . ت .

١٧- وزارة المعارف بالمملكة العربية السعودية : "**في إيطاليا التعليم الثانوي ينتصر**" ، **المعرفة** ، العدد ٣٣ ، الرياض ، أبريل ١٩٩٨ .

١٨- وهيب سمعان : " **دراسات فى التربية المقارنة** " ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، بدون تاريخ .

١٩- وهيب سمعان ومحمد منير مرسى : " **المدخل فى التربية المقارنة** " ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، بدون تاريخ .

المراجع الأجنبية

٢٠-Agency for Cultural Affairs : Outline of Education in Japan , Government of Japan , Tokyo, ١٩٧٠ .

٢١-Asian Cultural Center for Unesco : Outline of Education in Japan , Tokyo , ١٩٩٠ .

٢٢-Cantor ,Leonard . "Vocational Education and Training in the Developed World ,A Comparative Study" , Routledge & Kegan Paul , London , ١٩٨٩ .

٢٣-**Encyclopedia Americana** " International Edition " , Vol.(١٥), Gorlier Incorporated , Danbury USA , ١٩٨٦.

٢٤-Holmes, Brian "ed" : International Handbook of Education Systems ",Vol.(١), Europe & Canada,John Wiley and Sons ,New York , ١٩٨٣ .

٢٥-_Husén , Torsten and Postlethwait , T.Neville "ed" : "The International Encyclopedia of Education" , Second Edition , Vol.(٥), Pergamon, New York, ١٩٩٥ .

٢٦-International Bureau of Education : **World Data on Education** , Fourth Edition , Geneva , ٢٠٠٠ .

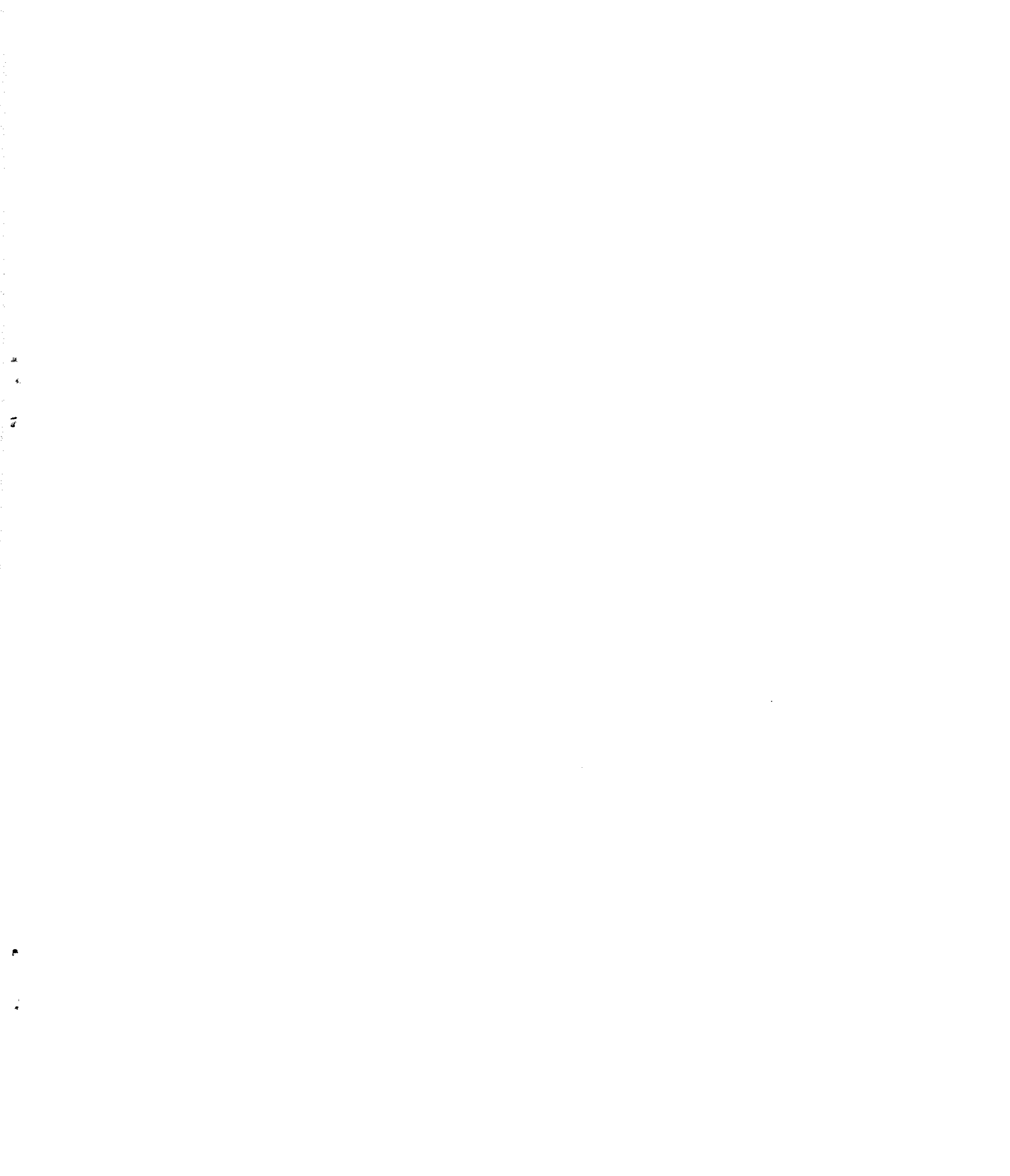
٢٧-International Bureau of Education : **World Data on Education** , Second Edition , Geneva , ١٩٩٨ .

٢٨-International Bureau of Education : **World Data on Education** , Third Edition , Geneva , ١٩٩٩ .

٢٩-Kazuo, Ishizaka : School Education in Japan ,National Institute for Educational Research , Tokyo , ١٩٩٦.

٣٠-Ministry of Education , Science and Culture : Educational Standards in Japan ,Tokyo , ١٩٧٥ .

٣١-Ministry of Education , Science and Culture " : MONBUSHO،"_Tokyo ,١٩٩٢.



فهرست المحتويات

الفصل الأول
التربية المقارنة ودراسة نظم التعليم

الفصل الثاني

التعليم في ماليزيا

الفصل الثالث

التعليم فى إيطاليا

الفصل الرابع

التعليم فى اليابان